الأمم الغنية والأمم الفقيرة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٥٥

تأليف

بربارە وورد

ترجمة

روفائيل جرجس

تقديم و مراجعة

د. جلال عبد الفتاح

الكتاب:الأمم الغنية والأمم الفقيرة

الكاتب:برباره وورد

ترجمة : روفائيل جرجس

تقديم ومراجعة : د. جلال عبد الفتاح

الطبعة: ٢٠١٩

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

وورد، برباره

الأمم الغنية والأمم الفقيرة/ برباره وورد، ترجمة : روفائيل جرجس، تقديمومراجعة : د. جلال عبد الفتاح– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٧١ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى:٥ – ٨٣٠ – ٤٤٦– ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع :١٤٨٤٧ / ٢٠١٨

الأمم الغنية والأمم الفقيرة





تقديم

طرح آدم سميث عالم الاقتصاد الاسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي كتابين هامين تجدهما من أهم كتاب الاقتصاد، وهُما "نظرية الشعور الأخلاقي" و "بحث في طبيعة ثروة الأمم " الذي اشتهر اختصاراً باسم «ثروة الأمم»، وفي هذا الكتاب الأخير طرح السؤال المهم وهو : ـ لماذا توجد دول غنية وأخرى فقيرة ؟ وهو السؤال ذاته الذي ما زال مطروحاً ليومنا هذا، حيث يحاول الاقتصاديون المُحدثون الإجابة عليه وعلى رأسهم دارون أسيموغلو الأستاذ بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا الذي أصبح من ألمع الأسماء في مجاله، والذي اكتسب شهرته من إسهاماته الكبيرة في محاولة الإجابة على هذا السؤال الشهير الذي نتناوله اليوم والذي ظل مطروحاً منذ منتصف القرن السادس عشر، ولا يزال مطروحاً إلى يومنا هذا، كما سيظل مطروحاً إلى ما شاء الله، لأننا حين نصل إلى إجابته الدقيقة والقابلة للتطبيق، فسيصبح في إمكاننا القضاء على فقر الدول الفقيرة لتلحق بركب الدول الغنية، وهو ما سنحاول الكشف عنه هُنا، وقبل أن نجيب على السؤال لابد أن نعرف ماذا يعني اصطلاح الدول الغنية والدول الفقيرة..

في البداية كان الاقتصاديون يقيسون اقتصاد الدول من حيث الغنى أو الفقر بإجمالي الناتج المحلي في كل دولة؛ أي بإجمالي ما تم إنتاجه في الدولة من سلع وخدمات خلال عام واحد، ولكنهم وجدوا أن هذا المعيار خاطئ ومُضلل، فقد لاحظوا أن الناتج المحلي في الهند مثلاً أكبر ست مرات من الناتج المحلي لسنغافورة، ومع ذلك فسنغافورة هي الأغنى، وبالبحث تبين لهم

أن السبب وراء هذه النتيجة المُضللة يكمن في تعداد السكان، فتعداد السكان في الهند أكبر ٢٤٠ مرة من تعداد سكان سنغافورة، لهذا عدل الاقتصاديون عن هذا المعيار فأصبحوا لا يعتمدون في المقارنة بين الدول من حيث الثراء أو الفقر على الناتج المحلي للدولة، وإنما على ما يُسمى بإجمالي الناتج المحلي للفرد، أي إجمالي الناتج المحلي للدولة مقسوماً على عدد السكان، وقد كشفت إحصاءات مُنظمة الأمم المتحدة أن الدول التي تحتل المراكز الأولى في مؤشرات التعليم والثقافة ومستوى المعيشة والرعاية الصحية هي التي يكون إجمالي الناتج المحلي للفرد فيها هو الأعلى، ومن هنا بدأ البحث : . لماذا هناك دول غنية ودوّل فقيرة ؟ وأبسط الإجابات وأكثرها سذاجة هي التي تعزو فقر الدول أو غناها إلى سوء الحظ، وهو ما عبر عنه أحد كبار الكتاب بأنه «ثروة بالصدفة»، فيعتقد البعض أن عدم امتلاك الدول الفقيرة للموارد الطبيعية هو سبب فقرها، ولكن الواقع كذب هذا الظن، فلو أخذنا المثال من ذات الدولة وهي سنغافورة لتبين لنا أنها هي الثالثة على مستوى العالم من حيث الثراء، أي من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد على الرغم من أنها لا تمتلك أي موارد طبيعية، ولو أخذنا مثالاً من دولة أخرى هي السويد التي تعد الدولة التاسعة على العالم من حيث الناتج المحلي للفرد، لتبين لنا أنها أيضاً لا تمتلك أي موارد طبيعية، بينما دولة مثل زيمبابوي عندها وفرة في الموارد الطبيعية من الفحم والمعادن النادرة علاوة على التربة الخصبة، ومع ذلك فإن ترتيبها هو الـ١٦١ على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد! كما أن إجمالي الناتج المحلي للفرد في أميركا أكبر ١٨ مرة من إجمالي الناتج الفردي في بنغلادش وأكبر ٨ مرات من إجمالي الناتج المحلي الذي كان يُحققه الفرد في أميركا ذاتها منذ مئة عام، ومعنى

هذا أن العمال في أميركا اليوم يكسبون ٨ أضعاف ما كان يكسبه أسلافهم منذ مئة عام! أي أنهم ينتجون ٨ أضعاف ما كان ينتجه أسلافهم منذ مئة عام وليس إنتاجهم فقط هو الذي زاد وإنما جودة الإنتاج أيضاً ارتفعت، ومن هنا اكتشفوا أن الإنتاجية هي السبب الأساسي لثراء الدول الغنية وفقر الدول الفقيرة.

إذا أردنا أن نتعرف على الدول الغنية في العالم، بحسب المفهوم الذي حددناه سابقاً فنجد أن الدول التي تُحقق أعلى مُعدل لإجمالي الناتج المحلي للفرد فمن أول وهلة نجد أن ما يتبادر للذهن هو الدول الكبيرة أو المشهورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو سنغافورة، ولكن ليس هذا هو الواقع، فهناك دول لا نكاد نسمع عنها تُحقق أعلى ناتج محلي للفرد منها جمهورية موريشيوس مثلاً، وهي جزر صغيرة في وسط المحيط الهندي اكتشفها الرحالة البرتغالي دون بيدرو في عام ١٥٠٥ م، وفي عام ١٦٣٨ م اقامت هولندا أول مستعمرة على الجزيرة، وادخلت فيها زراعة قصب السكر، والحيوانات الأليفة، والغزلان إلى أن رحلت عنها في ١٧١٠ م، وجاء من بعدها الفرنسيون في سنة ١٧١٥ م وأسسوا ميناء بورت لويس التي هي عاصمة البلاد الآن، وظلت جزيرة موريشيوس قاعدة لهم حتى هزيمة نابليون، فاستولت عليها بريطانيا في سنة ١٨١٠ م، وقامت ببعض التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة، وظلت موريشيوس مُستعمرة بريطانية إلى أن تم إجراء انتخابات عامة في ١٩٦٧ م، قامت على أثرها بإصدار دستور جديد للبلاد، وأعلنت استقلالها عن بريطانيا في ١٢ مارس ١٩٦٨، ثم تم بعد ذلك الإعلان عن جمهورية موريشيوس في ١٢ مارس ١٩٩٢.. وحتى

عشية الاستقلال عام ١٩٦٨، كان الاقتصاد في موريشيوس معتمداً على إنتاج وتصدير السكر فقط. أما في سبعينات القرن الماضي، فقد بدأت الجزيرة في تنويع اقتصادها عبر التشجيع على إقامة شركات تعتمد على التصدير ضمن منطقة تجهيز الصادرات وتطوير اقتصادها السياحي.

وفي أوائل الثمانينات، قامت الحكومة بإطلاق برنامج مكثف موجه نحو تنمية التطوير الاقتصادي من خلال التصدير، والتنويع الزراعي وتوسيع سوق السياحة. وكنتيجة لهذا البرنامج أصبح قطاع التصنيع هو الذي يقود النمو الاقتصادي في موريشيوس خلال الثمانينات حيث أصبحت منطقة تجهيز الصادرات اكبر جاذب للاستثمارات الأجنبية وأكبر محفز للمشروعات الفردية. وفي التسعينات أصبحت منطقة تجهيز الصادرات معتمدة بشكل كبير على صناعة المنسوجات والألبسة. كما شهدت التسعينات تنوعاً كبيراً فدخلت موريشيوس إلى قطاعات جديدة متطورة مثل تقنية المعلومات، والهندسة وتصميم المجوهرات. كما تطورت قطاعات الموانئ والخطوط البحرية مع توقع أن يلعب قطاع الخدمات دوراً أساسياً في نمو الاقتصاد في المستقبل. ومنذ بداية الألفية الجديدة أي في الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، استحدثت قطاعات جديدة للنمو الاقتصادي، وبالأخص الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال، منها معالجة المأكولات البحرية، والتسوق المعفي من الضرائب ومخططات المنتجعات المتكاملة التي سمحت للأجانب لأول مرة بالتملك في موريشيوس، وبمساعدة الحكومة الهندية تم تأسيس مدينة إيبين الرقمية بهدف جذب استثمارات أجنبية وخلق وظائف جديدة، بالإضافة إلى الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال. كما تم إطلاق حملة تحويل موريشيوس إلى جنة

للتسوق المعفي من الضرائب بنفس الوقت. ومنذ ٢٠٠٥، أصبح من السهل الوصول إلى موريشيوس عبر الجو، وهو ما نشط حركة السياحة وجعلها من أهم عوامل النمو الاقتصادي. كما تم تبني تدابير إضافية لتحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية من جميع أنحاء العالم، ودعوة الأجانب للعمل والعيش في موريشيوس. كما أن هناك عدداً من مشاريع مخططات المنتجعات المتكاملة تحت التطوير، ومن شأنها إصلاح الاقتصاد، واليوم يقع اقتصاد موريشيوس بين طبقتي الدخل المتوسط والعالي، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الأعوام الخمسة الماضية ٥٠ % فضلاً عن تبني تدابير إضافية لتحرير الاقتصاد وفتحه أمام العالم، كما شددت الحكومة على متابعة قضايا حقوق الإنسان في أفريقيا وعدم تجاهلها. بالإضافة إلى أن الحفاظ على البيئة أصبح من أهم اولويات الحكومة حيث عملت جاهدة على الحفاظ على الجمال الطبيعي للجزيرة، على الرغم من تسارع معدل النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي، وهكذا أعطت دولة أفريقية صغيرة النموذج والمثال الذي يجب أن يُحتذي به.

مما سبق سنطرح نفس اليؤال ألا وهو : . ما الفرق بين الدول الفقيرة والدول الغنية؛ فإنه ليس عمر الدولة فحسب؛ بل يتمثل هذا في دول مثل مصر والهند الذي يزيد عمرهما عن الإلفين عاماً؛ ولكنهما مازالتا فقيرتان؛ وعلى صعيد آخر، كندا واستراليا ونيوزيلندا الذين لم يكن لهم وجود قبل الـ١٥٠ سنة الماضية يُعتبرون اليوم من الدول الغنية المتقدمة؛ لذا الفرق بين الدول الغنية والفقيرة لا يكمن في وفرة الموارد الطبيعية كما قلنا سابقاً فاليابان مثلاً أرضها محدودة، و٨٠ % من أرضها جبلية، وهي غير صالحة

للزراعة أو الرعي، ولكنها ثاني أغنى دولة في العالم. إنها كمصنع يطفو على سطح البحر، فهم يستوردون المواد الأساسية البنائية، ويصدرونها كمنتجات صناعية ... ومثال آخر هي سويسرا، التي لا تزرع الكاكاو ولكنها تُنتج أفخر أنواع الكاكاو في العالم. على أرضهم الصغيرة يرعون الحيوانات ويزرعون لأربعة شهور فقط في السنة. وهم أيضاً يُنتجون أفضل وأجود أنواع الحليب ومُشتقاته؛ فهي دولة صغيرة ولكنها عُرفت بالأمن والاستقرار مما جعلها الخزينة التي يأمنها العالم؛ ومُمثلي الدول الغنية حين يلتقون بممثلي الدول الفقيرة لا يُعطون أهمية للفرق العلمي ما بين الدولتين؛ فالعرق ولون البشرة أيضاً ليسوا مهمين؛ فالمهاجرين الذين كانوا يُعتبرون كسالاً ومُهملين في دولهم هم القوة المنتجة في الدول الأوروبية الغنية.

إذاً ... ما الفرق ؟

الفرق هو تصرفات وأخلاق الشعوب المُكتسبة على مر السنين من العادات والتقاليد والتعليم؛ فعند تحليل تصرفات الناس في الدول المُتقدمة، نجد أن غالبية الشعب يتبعون القواعد التالية في حياتهم وهي:.

١ . الأخلاق كشيء أساسي.

٢. الإصلاح

٣. المسئولية

٤. احترام القوانين والقواعد

٥. احترام حقوق المواطنين

٦. حب العمل

٧. الكفاح من اجل الادخار والاستثمار

٨. العزيمة القوية للعمل

٩. الالتزام

في الدول الفقيرة نجد أن عدداً قليلاً من الناس يتبعون هذه القواعد في حياتهم ... فنحن لسنا فقراء لقلة الموارد الطبيعية ... بل نحن فقراء لأننا نفتقد من هو متمسك بأخلاقه وتصرفاته ... فنحن نفتقد العزيمة للعمل وتعليم هذه القواعد المتبعة لدى المجتمعات الغنية والمتقدمة ...

كما إن الكتاب الذي بين يديك يتحدث عن فقر الدول وغناها ... ومن هي الدولة الغنية ومن هي الفقيرة ... فهو كتاب قيم في ذاته وغني بمحتوياته من الثقافة الاقتصادية والعلوم الثقافية التي جعلت من دول صغيرة لا نكاد نراها علي الخريطة من أغني دول العالم وأكثرهم تطوراً .

د. جلال عبد الفتاح



الفصل الأول

منابع الثورات الأربع

لا أشك في أننا جميعا ندرك أننا نعيش في أكثر العصور الثورية نكبة على الإنسان في كل تاريخه. فمن عادة الإنسان أن يفكر في الثورة على أنها حدث واحد، أو على الأقل سلسلة من الأحداث مرتبط بعضها ببعض، ولكننا في واقع الأمر نعيش في عشر أو عشرين من مثل هذه الثورات، وكلها تغير أساليب حياتنا، ونظرتنا إلى الأشياء، بل تغير كل شيء بحيث لا نتعرف عليه، وتغيره بسرعة.

وما أريده هنا هو أن أتابع بعض هذه الثورات في أثرها على بيئتنا وعلى أسلوب حياتنا. وبما أنه لا يسعني أن أتناولها جميعا، فقد تخيرت أربعا منها يبدو أنها تنسج خيوطها حول حياتنا في كل ناحية من نواحيها.

وأولى هذه الثورات، ولعلها أكثرها إغراء، إنما تبدأ في مجال الأفكار. وقل أن يثير هذا دهشتنا، لأن الأفكار هي الدوافع الأولى للتاريخ، إذ أن الثورات تبدأ عادة بالأفكار. فبأفكارنا نغير أسلوب حياتنا، وأسلوب تنظيمنا للمجتمع، وأسلوب ممارستنا للأشياء المادية.

فلنبدأ إذن بفكرة ثورية تعمل الآن في العالم كله من أوله إلى آخره، وأعني بها ثورة المساواة:

المساواة بين الناس وبين الأمم ، هذه العبارة خالية من كل زخرف ولا يمكن الإفاضة في مناقشتها، ولا يتسع الوقت للكشف عن كل ما تتضمنه المساواة بين الناس. فمن ناحية ليس هناك مجتمع يعرف بعد معرفة تامة ماذا تعنيه مثل هذه المساواة. هل هي مجرد التست ، بين الناس فحسب؟ أم هل هي تعني عدم المبالاة بالتفوق؟ وهل يمكن الجمع بينها وبين السبل المعقولة للقيادة والإشراف؟ وإذا كان لشخص ما أن يحكم ويتولى القيادة، وإذا كان للعوائق الخارجية التي تقف في طريق المساواة أن تزول– كالحسب والنسب، وملكية الأرض، والثراء، والميراث– فهلا يخلق حكم العقل والقدرة وحدهما نوعا من أرستقراطية الجدارة أو الذكاء الرفيع، وهو في النهاية أكثر بعدا عن المساواة من نظام يتطلب أساليب أقل صرامة وأكثر مرونة لتعبئة الطبقة الحاكمة؟ هذه كلها أسئلة مثيرة للانتباه يجدر متابعتها، وكثير منها وثيق الصلة بالمسائل الدولية في أيامنا هذه. فمثلا تعبئة القيادة من بين من سلبت أملاكهم باسم المساواة تضفي قوة عظيمة على الشيوعية، حيث إن من سلبت أملاكهم يكونون الغالبية العظمى في كل الأمم النامية. ولكن يجب أن يكون لبحثنا حدوده، فنحن هنا نعني مبدئيا المساواة باعتبارها قوة تعمل على التغيير الاجتماعي والاقتصادي والقومي.

إننا نعلم أن الرغبة الملحة عند الناس في أن يروا أنفسهم مساوين لغيرهم من الناس، دون تفرقة بسبب الطبقة أو الجنس أو العنصر أو القومية، هي أحدى القوة الدافعة في يومنا هذا. وأنا أعتقد أنها أحد الجذور العميقة المتأصلة لقوميتنا الحديثة، وإن كنت بطبيعة الحال لا أقلل من شأن الجذور الأخرى للقومية مثل روح الجماعة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك. ولكن حين تنظر الدول إلى المجال الدولي، ينبعث الكثير من قوة قوميتها من الإحساس بأن جاراتها لا تفضلها في شيء، وأنها يجب أن تتساوى معها في الحقوق، أو بعبارة أخرى تطلب المساواة بها. أن الأمم المتحدة بأكملها بمبدئها القائل بأن: "لكل دولة صوتاً" تعكس صدى هذه القومية القائمة على مبدأ المساواة، ومبدأ حق تقرير المصير، وهو أمضى أسلحة القومية حين تتداعي الإمبراطوريات القديمة، هو في جوهره مطالبة الشعوب الجديدة بالمساواة القومية مع الدول الأقدم منها. ولهذه السبب نلقي القومية اليوم وقد اتخذت شكل المساواة إلى حد كبير– مساواة الأمم بعضها بالبعض، والمساواة في المكانة والهيبة. وهي تتأتى من عدم الخضوع لسيطرة الأمم الأخرى. وهذه من أقوى الدوافع في عالمنا اليوم، فعندما نبحث موضوع القومية فإني أظن أنه من الصواب أن نربطه بفكرة المساواة.

أما الثورة الثانية فتتعلق أيضا بالأفكار: فكرة التقدم، وإمكان التغير المادي الذي يؤدي إلى عالم أفضل ليس فيما بعد بل هنا والآن. وهذه الروح الدنيوية، إذا شئتم، وهذا التأكيد على الطيبات والفرص المتاحة في هذا العالم، هي قوة جذرية أخرى تعمل عملها في عامنا الحاضر.

وأما الثورة الثالثة فهي ثورة بيولوجية في طبيعتها، وأعني بها الزيادة الهائلة المفاجئة في المعدل الذي يتكاثر على أساسه الجنس البشري على سطح البسيطة.

وأما الثورة الرابعة، وربما كانت أكثر الثورات إغراء في يومنا هذا، فهي تطبيق العلم والادخار– أو رأس المال– على كل العمليات الاقتصادية في مجرى حياتنا، وإن يكن التطبيق في الواقع أوسع مدى، إذ أننا قد بدأنا نطبق العلم والحكمة على كل صور حياتنا تقريبا: على الإدارة العامة، وعلى إدارة المشروعات، وعلى السياسة وعلى الاجتماع، بل وعلى الثقافة والفنون.

هذه الثورات الأربع– المساواة، الروح الدنيوية، المعدلات المرتفعة للمواليد والانطلاقة نحو التغير العلمي– ابتدأت كلها في المنطقة المحيط الأطلسي الشمالي، أي في تلك الدول التي تحيط بالمحيط الأطلسي الشمالي. ذلك أن بريطانيا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية بعملها وتوسعها معا قد خلقت نوعا جديدا من المجتمع البشري. فقد حدث نوع من التحول، ولم نعد نحن في منطقة الأطلسي نشاطر الشعوب المتخلفة والصاعدة أسلوب حياة متصل، لأن أيا من هذه الثورات الأربع لم تكن تعمل بكل طاقتها في مجتمعات هذه الشعوب التي لم تكن لديها إلا فكرة بسيطة عن المساواة، ولم يكن هناك في الماضي دافع قوي إلى التقدم المادي العام، وكان ضغط السكان يتبع دورة منتظمة من المجاعة والشبع، ولم يتسم إلا بالقليل من ظاهرة التفجر التينشاهدها في أيامنا هذه. وفوق كل ذلك لم

يكن لدي المجتمعات التقليدية إلا القليل من الادخار، وأما العلم فلم تكن على شيء منه في حقيقة الأمر.

وبنفس هذه المظاهر خلقت هذه التغيرات، التي تفصلنا عن كل الصور السابقة للتنظيم الاجتماعي، في العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسي ما لا يمكن تسميته إلا بأنه نوع جديد من المجتمع البشري.

ولست أدرى ما إذا كان لأي امرئ أن يقول عن هذا المجتمع الجديد إنه أسعد من غيره بشكل بيّن. وأظن أحيانا أن الناس يتساءلون هل يجوز القول بأن هذا المجتمع أكثر تحضرا من غيره. غير أن هناك أمرا واحدا لا يقبل الشك بأية حال، وهو أنه أكثر ثراء إلى أبعد الحدود. ذلك أن ما حدث في ذلك الجزء من العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسي الشمالي هو أن حلقة متصلة من المجتمعات قد برزت إلى حين الوجود، ولها تحت تصرفها من الثروة والموارد الاقتصادية أكثر بما كان معروفا من قبل في تاريخ الإنسانية.

هذا هو التغيير الثوري العميق الذي أسهمت فيه كل الثورات الأخرى الفرعية. وبما أن كل الأمم لم تدخل بعد في نطاق هذه الثورة، أو بالأحرى هذه السلسلة من الثورات، وبما أن هذه الأمم جميعا بلا استثناء ترغب كل الرغبة في ذلك، فإن التمييز بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة هو أحدى المسائل الكبرى السياسية والدولية التي تشغل الأذهان في القرن الحالي.

وهنا نتساءل: كيف أنتجت هذه الثورات الأربع، بعملها مجتمعة، هذا التحول إلى نوع من المجتمع جديد كل الجدة، المجتمع الغني أو المزدهر؟ وكيف استطاعت هذه الثورات بإعادة تشكيل الصور التقليدية للنظام الاجتماعي أن تنشئ نوعا من المجتمع يختلف اختلافا بينا عن أي مجتمع سبقه؟ لنبدأ بثورة المساواة التي تستمد أصولها من تقليدين من التقاليد المتأصلة في المجتمع الغربي:

النظرة الإغريقية إلى القانون، والنظرة اليهودية المسيحية إلى النفوس البشرية على أنها سواسية أمام الله. فبالنسبة للإغريق يعد جوهر المواطنة، وهو ما كان يميز دولة عن البرابرة في خارجها، أن الناس كانوا يعيشون في المدينة الإغريقية حسب تعاليم القوانين التي ساعدوا هم أنفسهم على وضعها. ومع أن هذه لم تكن نظرة كاملة عن المساواة، لأن العبيد والنساء كانوا مستبعدين من هذه النظرة، فإن المواطن كان يستمتع بالمساواة مع رفقائه أمام القانون، وكان القانون هو الدرع النهائي الذي يحفظ عليه المساواة ويخلع عليه المهابة تجاه الطغيان أو التهديد ، سواء كان طغيان زعيم بمفرده أو طغيان أغلبية تحكمية، وهو ما يحتمل أن يكون أشد خطرا.

وهنا يمكن أن نجد أول مظهر في تاريخ الإنسانية لتعريف حقوق الإنسان معبرا عنها بحقوقه إزاء حكومة تفرض سيادتها بصورة خطيرة.

وأما حالة المساواة الأخرى فتعرب عنها "الميتافيزيقية" المسيحية التي ترى النفوس جميعا متساوية أمام الله. ففي خلال العصور الوسطى كانت

الكاتدرائية والكنيسة مربيتي الرجل العادي، وكان الموضوع المحبب إلى النفوس في تلك الأيام هو يوم الحش، ولذلك نراه منحوتا فوق أبواب الكاتدرائيات أو منقوشا على الحوائط الأقل فخامة لكنائس الأبروشيات. ومن هذين المنظرين اللذين يمثلان السعادة والشقاء تولد في الناس الإحساس القوي الواضح بالمساواة بين البشر. وكان من بين من كتبت لهم السعادة الرعاة والفلاحون والحطابون والنجارون، ومن بين من انحدروا في أغلب الأحيان إلى حضيض البؤس الأبدي والعذاب الأليم الملوك والأمراء والأساقفة والدوقان. وهنا نجد الجذور العميقة للمساواة، وقد عبر عنها أروع تعبير وبروح من التناقض: الاعتقاد بأن النفوس البشرية سواسية أمام الله، ولذلك تكون المساواة فيما بينهم كامنة في النفوس، و "ميتافيزيقية" لا تعتمد على أهواء الطبقة أو العنصر أو الثقافة.

ومن الواضح أنه لو غرس أي امرئ فكرة ثورية كهذه في نفوس أفراد المجتمع لتعذر عليه إدراك مدى ازدهاره ومدى التنوع في النمو الذي يعقب غرسها. على أن أحدى نتائجها على مدنيتنا الغربية جديرة بالدرس والتمحيص بنوع خاص، وأعني بها ظهور بعض الأفراد والجماعات ووصولهم إلى مكانة مرموقة في المجتمع، مع أنهم لم يشقوا طريقهم بنجاح في معترك السياسة في أية مدنية أخرى.

ومنذ فجر التاريخ يمكن القول في إيجاز إن الحكام ذوي السلطان كانوا هم الملوك والكهنة يحميهم المحاربون. وكثيرا ما كان هؤلاء المحاربون يكافأون على خدماتهم بإقطاعيات من الأرض، كما كانت الحال في أوائل

العصور الوسطى في أوروبا .أو كان الدخل من الأراضي يخصص لموظفي البلاط والمستشارين باعتباره مصدرا للدخل، كما كانت الحال في الهند. وهكذا أصبحت الزعامة السياسية في المجتمع وقفا على رجال البلاط وملاك الأرض. وفي مثل هذه المجتمعات– ومعظم المجتمعات التقليدية شبيهة بهذا النمط– كان التاجر بالضرورة شخصية تافة.

ومازال هذا الطابع الإقطاعي القديم سائدا في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية وآسيا حتى يومنا هذا. ولكن ما أن قضت أوروبا شطرا من العصور الوسطى حتى أخذت صورة جديدة في الظهور.

ذلك أن تقسيم السلطة بين البابا والإمبراطورية، وهما على رأس المجتمع، وجد احتمال بدء تعدد السلطات في سائر أوصال النظام الاجتماعي.فاستولت الجماعات الفرعية– الأمم والمدن والكوميونات والمؤسسات– على السلطة اللازمة لعملياتها وحددت معالمها على أساس القانون ودافعت عنها باسم المساواة في الحقوق. وفي مثل هذا المجتمع استطاع التاجر أن يمارس سلطة حقيقية وأن يستمتع بضمان حقيقي لعمله وتجارته ومدخراته. وقد حددت المواثيق الممنوحة للمدن حقوقه في الحكم الذاتي، ولذلك نرى ابتداء من القرن الرابع عشر أن الملك كان يستدعيه ليتشاور معه– عن طريق البرلمان– قبل محاولة فرض أيه ضريبة على ثروته للأغراض القومية.

وهذه التطورات أضفت على المدن، بتجارها وصيرفييها والطبقات المتوسطة الناشئة نوعا من الاستقلال لك ينعموا به في أي مكان آخر.

فلم يحدث قط أن آية شخصية في "دلهي" أو "كانتون" كان لها من المكانة والتأثير والحقوق ما كان لعمدة لندن في إنجلترا أو عمدة غنت في بلجيكا. ولولا ما كانت طبقة التجار تستمع به من ثقة بالنفس وبالأمن، لاستحال التطور الذي حدث فيما بعد مفضيا إلى نشوء المجتمع الرأسمالي.

ولكن روح المساواة، بطبيعة الحال، لم تتوقف عن أن تعمل عملها بعد ما رفعت الطبقات المتوسطة إلى المستوى الذي يجعل لها تأثيرا فعالا. لقد واصلت هذه الطبقات عملها على التأثير في بقية المجتمع، ومازالت تعمل حتى اليوم. ففي الحرب الأهلية بإنجلترا كان "جون ليبورن[١]"، وكان جنديا ينتمي إلى الجناح الأكثر تطرفا في جيش كرومويل، هو الذي أعرب بنزعة تقليدية عن الاتجاه الذي كان مسيطرا على الدوائر السياسية طوال القرون الأربعة التالية، حين قال: "إن أفقر فقير في إنجلترا له حياة يحياها كأغنى أغنيائها". ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه العبارة القوة المحركة للثورات التي لا تقع تحت حصر، فإنها تتضمن نمو الاشتراكية، وهي السيف الماضي لتنظيم اتحادات العمال، وتحرير العمال على إثر ظهرو الطبقات المتوسطة، والفكرة الشاملة عن دولة الرفاهية في الآونة الحديثة. غير أننا لا نرى هذه العملية، لأننا، كما ذكرت آنفا، لا نعرف ما يمكن أن

[١] **John Liburne**

تكون عليه المرحلة النهائية للمساواة. هل هي مساواة المستويات، أم هي تكافؤ الفرص، أم هي تعني مجتمعا تسوده المحبة بدلا من أن تحكمه القوة؟

إننا وإن كنا لا نعرف الإجابة عن هذه الأسئلة، ولكننا نعلم عن يقين أن روح المساواة تتغلغل في كل جانب من جوانب مجتمعنا فتحرر طبقات جديدة، وتطلق قوى سياسية جديدة من عقالها على المسرح الكبير للتاريخ.

والآن يجدر بنا أن نتساءل: ما هي الأمور الأساسية التي كانت هذه الطبقات الجديدة تريدها وهي تطالب بتحررها؟ وعند هذه النقطة نلتقي بالفكرة الثانية من أفكارنا الثورية، وهي ما يمكن أن تسمى بالاهتمام الزائد بأمور هذه الدنيا، في عملياتها وفي قوانينها وفي بنيانها وفي الوسائل التي يمكن إعدادها للعمل، ثم تحويلها طبقا للأغراض والأهداف الإنسانية– وبعبارة موجزة– في العالم باعتباره ميدانا للعمل والجهد حيث يمكن إشباع الحاجات وتحقيق الأحلام.

إن هذه الأفكار تنبع أساسا من تراثنا المثلث: الفكر الإغريقي واليهودية والمسيحية. فمن النظرة الإغريقية للقانون اكتسب العلم ثقته الأساسية بعالم مادي، بلغ من النظام وإمكان التنبؤ بما يحدث فيه مبلغا يكفي للكشف عنه . ومن التراث الديني، اليهودي المسيحي، انبثقت الفكرة القائلة بأن الخليقة كلها من صنع الله، وبهذه المثابة لابد أن تكون ذات أهمية وقيمة عظيمتين. وكان الأمر الإلهي لبطرس (أحد تلاميذ

المسيح): "ما طهره الله لا تدنسه أنت "، بالرغم من الميل إلى التشاؤم الديني، والمسيحية لم ترفض قط شيئا يأتي من يد الله باعتباره وهما وخيالا. بيد أن المجتمعات الأخرى تنقصها هذه النظرة الجوهرية إلى قيمة المخلوقات. فالثقافة الهندوسية، مثلا، تعتبر العالم وهما (مايا)، رقصة محمومة لمظاهر عابرة تخفي وراءها الحقيقة الخالصة للكائن الذي لم يخلقه أحد.

ولعل أقوى انفصال للتقاليد الغربية عن الأفكار الأساسية للدنيات الأخرى إنما يكمن في تصورها للحقيقة على أنها رواية محزنة تنكشف أحداثها، أو أنها حديث مروع يدور بين الله والإنسان الذي يتوج عند نهاية لا يمكن أن يدركها العقل، نهاية تفيض بالسؤدد والبركات. فكل المجتمعات القديمة تشعر بأنها موثوقة برباط مشدود إلى "عجلة الأسى" التي تدور ولا نهاية لدورانها. أما فصول السنة، وهي دورة الحياة، ونظام الكواكب السيارة فإنها تكشف جميعا عن عودة الأشياء إلى أصولها، ودورة الحياة في مدارها الذي يحدده القدر. لقد كان ماركوس أوريليوس، أحكم أباطرة الرومان، يعتقد أن الإنسان إذا بلغ سن الأربعين يكون قد خبر كل ما في الحياة، فلم تكن ثمة نظرة إلى الحقيقة على أنها تدرج نحو إمكانيات جديدة، ولم ين ثمة فهم للمستقبل على أنه أفضل وأكمل من الحاضر، وهو ما كان من الممكن أن يخفف من قوة الإيمان بالقضاء والقدر الذي كانت تقوم على أساسه المدنية القديمة. ولم يحدث أن أشرق في قلوب البشر الأمل الوضاء في المستقبل، أول ما أشرق، إلا في التعاليم المسيحية واليهودية. فالمسيحية تعبر عن الأمل بتعابير دينية قوامها خلاص النفوس البشرية،

ولكن على مرور القرون تحولت الفكرة إلى عبارات تتعلق بالعالم الحاضر، بل تحولت إلى الفكرة السائدة عن التقدم، عن امضي قدما إلى الأمام، عن القدرة على رؤية وميض الأمل، وعن العمل على تحقيق مستقبل أفضل، لا في عالم الخلود، بل في عالمنا الذي نعرفه هنا والآن.

ولنبحث الآن في أثر هذا التقدير للأشياء المادية، مقترنا بالأمل الباسم في المستقبل، على ناحية من نواحي المجتمع الغربي. وأعني بها النظام الاقتصادي. عندما أقل نجم العصور الوسطي ودنت من نهايتها، وشعر التجار بأن مكانتهم ترتفع، وفرصهم في الحياة تزداد، نراهم قد وجدوا في التقاليد المسيحية تلك العناصر التي كانت تلائم نظرتهم وظروفهم على أفضل وجه. فإذا كان هؤلاء التجار يعارضون البذخ الذي كان ينعم به رجال البلاط الملكي، والخمول والتراخي في حياة الرهبان، وهو ما كان معترفا به علانية، فقد قاموا يبشرون بإنجيل جديد هو إنجيل الجد والعمل، وكانوا يثنون على القيم الدينية لما يقوم به الناس في بيوت المال والمصانع، وفي المزارع والحقول، كما كانوا يتطلعون إلى مجيء الملكوت الذي يتحقق بالعمل والجهد والنجاح المادي، ولأن أحدا لا يساوره الشك في أن النتيجة المترتبة على ذلك هي إضافة شحنة هائلة من الطاقة إلى الدافع على العمل والإنتاج في مطلع العصر الرأسمالي.

ولكن كانت لا تزال هناك حدود للنزعة المادية للتجار إذ بوصفهم عمالا جاهروا بعدائهم لعالم يستفحل فيه داء الخمول والدعة. ذلك أن اقتناء الثروة شيء، أما إنفاقه على حياة صاخبة فشيء آخر. ولذلك فقد

تراكم رأس المال لذي هؤلاء التجار، بدلا من إنفاقه على حياة صاخبة مترفة، بل إنهم أمعنوا في استخدام رأس المال المتراكم لديهم، وبذلك كان هذا القيد الذي ورد على طريقه إنفاق الثروات المتجمعة لدي التجار أحد الجذور التي انبثقت منها عادة الادخار على أوسع نطاق. إذ بدون الادخار لم يكن من الممكن قط تركيم رأس لمال بالقدر الكافي للنظام الاقتصادي الحديث. وهكذا أصبح العمل والصرامة في الحياة والصورة العلمانية المتزايدة للأمل المشرق نواة طيبة لبنان مجتمعنا الجديد، وبشائر للعصر الثوري الذي تصبح فيه الرغبة في الأشياء الأفضل "وثورة التوقعات المتزايدة" على حد تعيين المستر ادلاي ستيفنسن، شائعة في سائر أرجاء العالم.

وقبل أن نترك هذه التحولات في الفكر الغربي ينبغي أن نبحث إلى أي مدى عملت المساواة والتقدم المادي على التوسع في مفهوم الأمة. فلا شك أن الدافعين الأساسين الكامنين اليوم وراء فكرة القومية، وبخاصة في الأقاليم الناشئة، هما المساواة والتقدم المادي. وعلى الرغم من ذلك، فالقومية بهذه المثابة متأصلة تأصلا عميقا في شئون بني البشر بحيث يجب أن نقف عندها قليلا لندرسها في معانيها الخاصة. إن القومية تبدأ بالقبيلة، والقبيلة أقدم المجموعات البشرية، وهي مجتمع كامل تربطه معا روابط القرابة والدم، وكثيرا ما يدفعه إلى العمل الشعور بوجود مصالح متنازع عليها مع القبائل الأخرى التي تحاربها تنافسا على ميادين الصيد ومناطق الرعي، وعندما يصعب فض النزاع تنشب حروب الإبادة بما يصحبها من مآس وأهوال.

ولا يزال هذا التنظيم الأصلي للبشر قائما في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، ويسهل تحوله إلى العنف والتدمير، كما دل على ذلك انهيار الكونغو. وأما في القارات الأخرى فقد نشأت وتطورت صور من التنظيم السياسي أوسع نطاقا. وهنا ننتقل من القبيلة إلى مجموعة من القبائل ثم إلى اتحاد قبائل مختلفة تحت أسر حاكمة أو إمبراطوريات ظافرة. وفي هذه الدول الأوسع نطاقا تضعف روح الإحساس بقرابة الدم، وتحل حروب الفتح الإمبريالي محل حروب الإبادة القبلية.

وتقوم الجيوش الخاصة مقام جموع الشعوب المسلحة. وفي كثير من أجزاء آسيا، ولسنوات طويلة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية في أوروبا غيرت الحروب زعامة الدولة وتوزيع السلطة، ولكن حياة الفلاحين في القرى والمدن استمرت على حالها دون أن يحدث بها إلا قليل من الاضطرابات نسبيا. ففي الأنحاء الشمالية للهند مثلا وبعد سقوط الحكم الإمبريالي المنظم، ظل أمراء راجبوت يحاربون بعضهم البعض بلا انقطاع، في حين أن القرى لم تقم في الحقيقة بأي دور في شن هذه الحروب.

وبدأت نهاية انقطاع الصلة نسبيا بين الحاكمين والمحكومين حين عاد الإحساس الجديد بالأخوة وصلة الرحم والتماسك إلى المجتمع السياسي في غروب أوروبا قرب نهاية القرون الوسطى، إذ بدأت أوروبا في ذلك الوقت تستعيد المعنى القبلي للدولة تقريبا، بعد أن كان قائما على الأسر المالكة. لقد كانت أسرة البلانتاجينيت[٢] وأسرة الكابيت[٣] رمزا للشعوب

---

(٢) **Plantagenets**
(٣) **Capets**

التي تحكمها وفائدة لها، ولكن نظرا للتوافق في اللغة وفي الحدود في غرب أوروبا بدأ الناس يكتشفون مرة أخرى معنى القرابة الذي كان يستند إلى ما كانوا يشعرون به أو ما يسمى بالوحدة العائلية العضوية. ومن ثم فالدولة القائمة على أساس الأمة تضم بعضا من العنصر القبلي الذي يعمل على مستوى أكثر تعميقا وأكثر تنظيما.

ولقد كان لهذا المفهوم القبلي للأمة آثار بالغة الأهمية سواء على تطوير الاقتصاد الحديث أو على تنمية علاقات الغرب مع بقية العالم. فالمجتمع الرأسمالي الحديث يحتاج إلى نطاق معين للسوق، وقد وفرت الدولة إطارا يكفي في تماسكه لأن يجعل منها سوقا مكبرة، فكان التجار يشعرون بأن لديهم وحدة مشتركة يعملون في نطاقها، ولذلك كانوا ينتقلون من سوق القرية أو الضيعة أو وادي النهر، وهي سوق مقيدة بقيود شديدة، إلى السوق الكبرى على مستوى الدولة، كما كانوا ينتقلون بكل ما أوتوا من حمية واندفاع لأنهم كانوا يتنافسون مع الدول الأخرى التي كانت تنمي أسواقها بنفس المعني، مثل التجار البريطانيين في تنافسهم مع التجار الفرنسيين، والتجار الفرنسيين في تنافسهم مع التجار البرتغاليين، وهلم جرا. فالدولة قد حددت السوق، ومن ثم ساعدت مصالح السوق على التقليل من شأن القومية المجردة.

ولم يكن أثر المصالح السوقية مقصورا على غرب أوروبا، ذلك لأن المنافسة الشديدة أدت إلى الاندفاع الكبير نحو غزو الأسواق، مما أفضى إلى السيطرة الاستعمارية لهذه الدول الغربية ذاتها على معظم بلاد العالم.

غير أن العرب كانوا قد اتجهوا صوب آسيا للمتاجرة فيها قبل وصول الغربيين بعدة أجيال، ولكن تجارتهم كانت سليمة ولم تتعرض كثيرا للسياسة المحلية. أما ما جلبه الغربيون معهم إلى هذه البلاد فهو التنافس الحاد على الأسواق الجديدة، في عزم وإصرار لقطع الطريق على الدول الأخرى في سعيها لجني أرباح التجارة الجديدة في ربوع الشرق. وأدى هذا النضال إلى السيطرة على البحار. وإذا تتبع المرء هذه العملية عن كثب في مناطق مثل إندونيسيا أو الهند، أمكنة أن يرى كيف أن تصميم الهولنديين على طرد امرئ آخر خارج هذه المناطق، أو تصميم البريطانيين على ألا يسمحوا للفرنسيين بأن يحتفظوا بموطئ القدم، قد أدى فيما بعد إل نوع من الألاعيب والمناورات ومساندة الحكام المحليين، مما ترتب عليه تدريجا توسع سيطرة الاستعمار الغربي على المنطقة بأسرها.

وعند هذه النقطة من التحليل يصبح من اليسير بلا ريب أن نتفهم السبب الذي دعا إلى تأصل جذور القومية الحديثة على هذا النهج في الأفكار المتعلقة بالمساواة والتقدم. فالتجار الغربيون الذين تحولوا إلى حكام آسيا قد نقلوا معهم نزعتهم القومية الحادة برمتها إلى مجتمعات كانت لا تزال موحدة في غير إحكام باعتبارها دولا تخضع للأسرة المالكة الحاكمة أو الأباطرة. وهناك استقر هؤلاء التجار لجمع المال والمتاجرة ولإنشاء صناعة التصدير، ولإدارة بعض العمليات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الحديث. لقد جر هؤلاء معهم نزعة الاهتمام بالتقدير والرفاهية المادية وبأمور هذه الدنيا. وهذه النزعات جميعها لم تكن معروفة في ربوع الشرق. ثم بدءوا يدفعون بالشعوب المحلية إلى التفكير على نفس هذا النهج.

وفي الوقت عينة خلق هؤلاء النجار رد فعل قومي ضد مزاعمهم القومية، ذلك أنه بحكمهم لجماعات أخرى باسم مصالحهم القومية الخاصة، قد علموا هذه الجماعات أن تري نفسها على أنها دول، وأن تطالب بالمساواة في حقوقها الخاصة. ففي الهند لم تكن هناك قومية حتى أثارتها بريطانيا بتعليمها الهنود المثل العليا للقومية، ولكنها في نفس الوقت كانت تحرم على الهنود حق تقرير المصير. لقد كان التقدم المادي والمساواة حافزين كبيرين على القومية في كل أنحاء العالم المستعمر. أما السبب فقد كان منطويا ببساطة على أن الغربيين لم يؤسسوا حكمهم ويحتفظوا به إلا على أساس التأكيد الذاتي والمنفعة الاقتصادية.

ويسوقنا ذلك إلى الثورة الثالثة من الثورات الأربع التي خلقت التحول في المجتمع الغربي. فمنذ القرن الثامن عشر فصاعدا، عملت العلوم الطبية الجديدة والتقدم المطرد في الصحة العامة– في اقترانها بتزاحم المزيد من الناس في المدن الجديدة– على إطالة الحياة وعلى إحداث ما يشبه الانفجار في معدل المواليد. لقد أثبت هذا الانفجار السكاني في الغرب بوجه عام، على أنه حافز على النمو، وحافز على الثروة وحافز على التنمية الاقتصادية. ويعزي السبب في ذلك عموما إلى أن خلق النظام الاقتصادي الحديث والتوسع فيه قد تحقق في الوقت الذي كان فيه الانفجار السكاني لا يزال في مرحلة الأولي. وفي الواقع استطاع الاقتصاد القومي أن ينمو مع نمو عدد السكان. بل إنه خلال القرن الثامن عشر جاء الوقت الذي كان فيه النقص في الأيدي العاملة سيضع حدا لنمو الاقتصاد القومي. وفي أمريكا القرن التاسع عشر كانت ضخامة الهجرة

أحد الدوافع الكبرى إلى النمو الاقتصادي. وفي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد أولا في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة بعدها، بنقص كبير في معدل المواليد. ومرة أخرى يبدو من المقطوع به أن بعض نواحي النمو في أمريكا تبعث عليها كثيرا زيادة عدد السكان. وهكذا يمكن القول إجمالا إن النمو الاقتصادي في الغرب تصحبه الزيادة في عدد السكان. أما لماذا تختلف الحالة في الشرق فسؤال ينم عن إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه العالم، لأن معضلة زيادة السكان على الموارد لم تحدث في الغرب بعد، بل على النقيض من ذلك كان للتوسع في القوة العاملة الذي امتصه التوسع في النظام الاقتصادي أثره في توفير عنصر العمل اللازم لإنتاج السلع وقيام السوق لبيعها إلى المستهلكين.

والآن نأتي إلى آخر ثوراتنا الأربع وأكثرها انتشارا، وهي ثورة رأس المال والعلم، وتطبيقهما على عملياتنا الاقتصادية.

إن رأس المال إنما يعني الادخار، والادخار يعني الامتناع عن الاستهلاك. ولكن ليس ثمة من مبرر لتأجيل الاستهلاك أو الحد منه، ما لم يترتب على الادخار الزيادة في الاستهلاك فيما بعد، فمثلا إنتاج بذور أفضل أو تطوير صنع محراث أفضل يتطلب المزيد من الجهد والوقت والموارد، ولكننا نكافأ في النهاية بنتاج أفضل. وبعبارة أخرى يمكن أن يتزايد الاستهلاك نتيجة للجهد الإضافي.

أما ما يعاني منه المجتمع التقليدي فهو ببساطة كالآتي: إن معرفة الإنسان بكيفية سلوك الأشياء المادية لا تزال محدودة جدا، فهو لم يطور بعد عادة البحث العلمي وأدواته، ولم يقدم على التجارب للكشف عن الأساليب التي يمكن بموجبها تغيير المادة والاشتغال بها. هناك طرق قليلة معروفة لتحسين البذور، ولكن لم تجر محاولات كثيرة في سبيل صنع محاريث أفضل، إذ كان لابد لإنتاج المحاريث الأفضل أن تتبع الأساليب الفنية الأكثر تقدما وتهذيبا لمعالجة خام الحديد، وأن تجري التجارب على الحديد، أو الانتظار ريثما يمكن العثور على بديل لفحم الكوك. وقصارى القول إن حرارة الخشب وطاقة الريح والماء وسرعان الحصان ومهارة اليد لا تزال تمثل الحدود الخارجية للتكنولوجيا المحدودة النطاق إلى حد بعيد.

لقد كان التغيير العظيم الذي حدث في القرن الثامن عشر على الأخص بمثابة توسع هائل في الأساليب الفنية والتكنولوجيات التي أمكن تخصيص المدخرات لها. وقد حدث هذا التغيير بسبب التغير الثوري الذي قمنا ببحثه من قبل: اهتمام الغرب المتزايد بالأشياء المادية وبالأمور الدنيوية وبالكشف الهادف عن الحقيقة في صورتها المادية.

إننا نعتبر هذا الاتجاه قضية مسلما بها تماما إلى لحد الذي يسهل معه نسيان حداثة العهد به، وكيف أن أصوله تكمن كلها في مجتمعنا الغربي. ولعل الروح العلمية التي تنسحب إلى المعنى الإغريقي للقانون، وتبجيل المسيحية واليهودية لما صنعه الله سبحانه، أعمق خاصية تتميز بها مدنيتنا، إذ قل أن تقوم للعلم قائمة في المجتمع الهندوسي لأن المرء لا يخصص العمر

كله للكشف عن وهم أو خيال. كذلك لم يظهر العلم في الصين، لأنه على الرغم من وجود الحكومة المنظمة، والحكم الرشيد، والاهتمام الفكري الواسع المدى الذي يمتد إلى آلاف السنين الغابرة، فقد أدارت الطبقة الكونفوشية الحاكمة ظهرها للعلم، وفضلت أن تولي عنايتها للعلاقات الإنسانية والحياة المتحضرة المهذبة .

أما في الغرب فقد كان من شأن الحروب الدينية أن تحول الرأي العام المثقف إلى البحث في الأشياء المادية، وكان المأمول أن التصادم للأسباب العقيدية يمكن أن يترك جانبا. وترتب على ذلك أن المخترعين والقائمين بالتجارب في القرنين السابع عشر والثامن عشر في سائر أوروبا الغربية، وعلى الأخص في بريطانيا، اخذوا يعملون للكشف عن المادة وتحسين التكنولوجيا، ومن ثم أحدثوا انقلابا في استخدام الحديد، وحوروا في آلات النسيج، واخترعوا الآلة البخارية، وانفتح أمامهم عصر السك الحديدية ونظام المصانع.

وكان لطبقة التجار المتحررين الواثقين بأنفسهم– بنظام ائتماني وانضم إليهم السادة الزارع المستنيرون، والصناع الأشداء المعتمدون على أنفسهم، والكل على استعداد لأن يقوموا بالتجارب، ويعضدوا هذه التجارب بمدخراتهم الخاصة ومدخرات غيرهم. وقد يسر هذا الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والتوسع في الادخار تحقيق زيادات في الإنتاجية، إذا استطاع العامل الواحد أن يزيد من إنتاجه في كل ساعة من ساعات العمل. أما الفائض فقد أمكن إعادة استثماره في توسع آخر.

وكانت هذه الطريقة تعتمد على الاحتفاظ بالمستوي المنخفض للاستهلاك العام. ولم يفد جمهور العمال بادئ الأمر من النظام الجديد، إذ كانوا جهلاء وبلا تنظيم ومكدسين في المدن، كانوا يسهمون في الادخار الضخم الجديد بالعمل مقابل أجور أقل بكثير من إنتاجيتهم الحقيقة. ولكن الادخار كان يقوم به المنظمون الذين كانوا يعيدون استثماره من أجل التوسع في نطاق الاقتصاد بأكمله.

وعن هذا "التراكم البدائي" الضخم نشأ ما يمكن أن يسمى "الانطلاقة" نحو نموذج جديد من الاقتصاد القومي حيث كان رأس المال الجديد يطبق على كل عمليات الإنتاج، فساعد التوسع في الجزء على التوسع في الكل من نوع من قوة الدفع الداخلية التي وضعت الاقتصاد القومي في مداره في النهاية باعتباره ذلك النموذج الجديد من المجتمع الرأسمالي المصنع المتقدم والقائم على الفن الإنتاجي، والذي نراه حولنا في العالم الغربي اليوم.

هذه، إذن، هي الثورات الأربع التي غيرت المجتمع التقليدي لتقدم لنا الصورة الحديثة للعالم الذي نعرفه. والواقع أن مجتمع شمال المحيط الأطلسي، قبل كل شيء، هو الذي بدأت فيه بنوع خاص كل هذه الثورات، ونمت، وتفاعلت بعضها مع بعض، واجتمعت لتخلق نوعا جديدا من المجتمع. وقد بدأت الانطلاقة أول ما بدأت في بريطانيا، ثم واصلت سيرها في بلاد تشبه بريطانيا في أحوالها الاجتماعية الأساسية: سيطرة طبقة التجار، ووجود مجتمع مفتوح نسبيا، والضغط العلوي للمجموعات

الاجتماعية الجديدة من التجار والعمال والزراع- والاتجاهات الأساسية للاهتمام العلمي والطموح المادي، وقد حدث بنوع خاص في البلاد غير المأهولة بالسكان التي استوطنها الأوروبيون فيما وراء البحار- وفوق كل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية- إن كان هناك تدفق متبادل لرأس المال واعتماد البلاد كل منها على الآخر في التبادل التجاري، وهو ما كان يعني أن كل تلك البلاد قد عاونت بعضها البعض على السير قدما في التوسع في الإنتاج: فبريطانيا أشعلت شرارة النمو في أوروبا. وكانت الاستثمارات البريطانية والأوروبية حافزا على التوسع في الولايات المتحدة وإذا عدنا إلى سبعينات القرن التاسع عشر وجدنا أن دول شمال الأطلسي كانت تقدم أكثر من ٦٠% من رأس المال الأجنبي الذي اقترضته تلك المناطق، كما كانت تمثل فيما بينها ما يعادل ٧٠% من التجارة العالمية.

وفي يقيني أن مدى ما أحرزه هذا التعاون المتبادل من أثر طيب على زيادة الثروة الجديدة يمكن إظهاره عن طريق الحالات التي منينا فيها بالفشل بصورة أفضل من إظهاره عن طريق الحالات التي أحرزنا فيها النجاح. ويمكن لهذا المجتمع الأطلنطي أن يظل أغنى من أي مجتمع آخر في العالم على الرغم من أنه اجتاز، خلال السبعين إلى المائة سنة من سنوات التعاون المتبادل، حربين ضروسين أحدثتا من التدمير الفظيع الشديد الوطأة ما لم يكن يخطر ببال أحد، وإلى الحد الذي لا يمكن معه لأي شعب على ظهر البسيطة أن يستعيد ثروته بعد حلول مثل هذا الخراب والضياع. ولكن لا: فإن هذا المجتمع المتعمد بعضه على بعض، حتى وهو يقاتل ضد بعضه البعض، قد استطاع أن يخلص نفسه من هذين الأتونين، ويحقق

مستويات من الثروة والرفاهية أرفع مما تحقق في أي وقت مضى. وهذا، على ما أظن، أروع مقياس لفاعلية أساليب العلم الجديدة، وأساليب التكنولوجيا الجديدة، والميدان الجديد للادخار في تطبيقه على إنتاج الثروة.

وليست هذه نهاية القصة، بل بالعكس، فإن هذه المجموعة من البلاد الغنية– بريطانيا ودول الكومنولث البريطاني والولايات المتحدة وغرب أوروبا– لا تمثل في اللحظة الراهنة القدرة على الثروة الحاضرة فحسب، بل على الثروة المستقبلة التي ليس لدينا في الحقيقة فكرة واضحة عنها. فالتغييرات في التكنولوجيا أصبحت أقوى وأكثر وقوعا، كما أن آفاقا جديدة تتفتح في مجال الطاقة وفي الكيميائيات وفي التوسع المستمر في تطبيق العلم على الإنتاج.

وفوق كل هذا فإننا لا ننتج إلى حدود أقصى الطاقة، إذ أن نطاق احتياطياتنا يتمثل في أننا لا ندير عجلتنا الإنتاجية بكامل قوتها إلا في وقت الحرب، عندما نكرس جهودنا للخراب والدمار. فإن أعظم فتراتنا إنتاجا هي تلك التي ندمر فيها إلى أقصى حد كل ما ننتج، ولم نتخلص بعد من هذه الحماقة بسبب الأهمية الخرافية التي نعلقها على برامج تسليحنا.

وهكذا نجد أن مجموعة الدول الفاحشة الغنى هذه تزداد غنى، ويمكنها أن تزداد أكثر ولكنها ليس لها الآن ما يتساوي مع ثرائها من التأثير على سائر دول العالم. ففي القرن التاسع عشر كان جزء من رأس المال الذي خرج من هذا المجتمع المتزايد في ثرائه بحثا عن الربح، يذهب إلى

المستعمرات، إلى الهند وإلى الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، وكان جزء من نمو عالم المحيط الأطلنطي يعزي إلى حد ما إلى شراء المواد الخام من الدول الأقل تقدما فيما وراء البحار. وأما في القرن العشرين فإن هذا النوع من التعاون المتبادل بين مركز صناعي وبين منتجي المواد الخام فيما وراء الحدود، أخذ يضعف. أما في خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة فقد زاد الإنتاج الداخلي للغرب بسرعة أكبر من حاجته إلى الواردات. ولم نعد بالضرورة نجر سائر العالم وراءنا بالمعنى المشبع بالأمل الذي كان مفهوما في القرن التاسع عشر. فالحافز التلقائي الذي نعطيه للنمو فيما وراء البحار أصبح الآن أقل بكثير مما كان عليه منذ سبعين سنة مضت، والسبب في ذلك التغير العميق الذي طرأ على عملياتنا الصناعية، ذلك أننا نطبق العلم بحرية أكبر جدا عن طريق التكنولوجيا المتغيرة لدرجة أن فن البدائل قد بلغ مبلغا كبيرا من الفاعلية. وفي كثير من الحالات يمكن الآن إنتاج المواد الخام التي اعتدنا أن نعتمد عليها داخل حدودنا. وإذ نقول هذا يخطر ببالنا المطاط الصناعي، والخيوط الجديدة لصنع الأقمشة، والكيميائيات البترولية، ويمكن أن نتصور حتى ما يحل محل الشكولاتة. ولهذا لم يعد لنا تلقائيا من قوة الأثر في تنمية العالم الخارجي ما كان لنا في أيام نمونا وثرائنا الأولى. لقد كنا نسد الفجوة بالمعونة الاقتصادية غير العادية، ولكننا لا ننظر إلى هذه المهمة على أنها التزام مقرر، بل لا تزال وسيلة وقتية. وعلى أية حال فالمساعدة ضئيلة جدا.

ثم هناك تغيير كبير آخر يبدل من العلاقة، وهو بكل بساطة أن الغرب قد أتم انطلاقة نحو التجديد، وأما البلاد الناشئة فلم تفعل ذلكبعد، وبخاصة لأنها لم تتم المرحلة الأولى القاسية، وهي مرحلة الادخار المبكر.

ذلك أن البدء في عملية الادخار برمتها مهمة ضخمة، تتطلب تحقيق نوع من قوة الدفع. ولابد من التأثير على كل أجزاء الاقتصاد القومي إذا أريد تغيير النمط الاقتصادي بأسره. فتعديل بسيط هنا وتنمية قليلة هناك قد تغير أجزاء من الاقتصاد القومي، ولكنك لا تصل إلى "الانطلاقة" الفعلية نحو نموذج جديد من الاقتصاد المنتج الذي حدث في الغرب إلا عندما يبدأ طوفان التغيير يفجر أنحاء المجتمع كله.

ولكن هذا التطور الذي يحدث في مجتمع تقليدي يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال، لأنك لابد لك من أن تجري تغييرا وتبديلا في كل شيء تقريبا: التعليم والفلاحة والنقل والقوى والصناعة– كل هذه جميعا يجب أن تتغير. ومعنى هذا رأس المال لا يطلب بمقادير صغيرة بل على نطاق ضخم. ومع ذلك فالمجتمع في تخلفه لا يزال فقيرا جدا إلى الحد الذي لا يستطيع مع الادخار معه الادخار على نطاق واسع كهذا.

هذا هو التناقض في المرحلة التي سماها ماركس "التراكم البدائي"– المجهود الأول الكبير للادخار الذي يجب تحقيقه إذا كان لابد للقوة الدافعة الجديدة من أن تبدأ. ولكن الأثر الاستعماري الغربي على سائر العالم لم يخلق مثل هذه القوة الدافعة، بل خلق بعضا من الروح العصرية: مبادئ التعليم والصناعة العصريين، وبعض المحاصيل النقدية توجه إلى أسواقالصادرات، وبعض الموانى وبعض وسائل النقل، وبعض مبادئ الإدارة الحديثة. ولكن كل هذا لم يصل إلى قوة الدفع الكاملة للنمو المتواصل.

ونتيجة ذلك أن الثغرة بين هذه البلاد الغربية التي بلغت أوجها في حياتها الاقتصادية، وبين تلك التي لم ترتفع عن الأرض بعد، تميل في الوقت الراهن إلى الاتساع، لا إلى الضيق. فنحن في الغرب قد أكملنا المرحلة الأولى للتراكم البدائي، ولدينا آلة نستخدمها من أجل توسع آخر، وقد أفلحنا مصادفة في اقتناء الآلة حينما كان عدد سكان بلادنا لا يزال في مستوى منخفض نسبيا. فأما وقد أصبحنا في الأوج فيمكن مضاعفة ثروتنا بفائدة مركبة لأننا أغنياء من قبل. وعلى الرغم من ذلك فهذه دورة نعرفها جيدا في الحياة العائلية، فإنه من الأيسر جدا على الرجل الغني أن يستثمر أمواله ويزداد غنى مما هو على الفقير أن يبدأ الاستثمار على الإطلاق. فإذا صح هذا على الأفراد فإنه يصح أيضا على الدول، ذلك أن الدولة التي لم تجتز بعد مرحلة الأمان في عملية الادخار تكون عرضة لأن تصبح أفقر مما هي. يضاف إلى ذلك الصعوبة التي تنشأ عن زيادة عدد السكان زيادة مطردة في نفس الوقت.

وهكذا نجد أن عالمنا اليوم منقسم انقساما معقدا مفجعا. فهناك جزء من الجنس البشري قد اجتاز ثروات التطور الحديث وخرج منها على الجانب الآخر إلى نمط جديد من الثروة المتزايدة. ولكن الغالبية العظمى من بقية الجنس البشري لا يزال عليها أن تحقق أيا من هذه الثورات. وتجد هذه البلاد نفسها في موقف بعيد عن التوازن قبل البدء في الحركة الكبرى لقوة الدفع الاقتصادي والاجتماعي. إن العالم التقليدي القديم لهذه البقية من الجنس البشري يغالب الموت، وأما العالم الجذري الجديد فلم يولد بعد. وإذا كان الأمر كذلك تغدو الفجوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، لا محالة، أعظم مشكلة مفجعة ملحة في أيامنا هذه.

الفصل الثاني

الأمم الفقيرة

ولنتساءل بادئ ذي بدء: ماذا نعني بالأمم الفقير؟ فإننا إذا قلنا إنها البلاد المتخلفة، فلا يفي هذا الوصف بالغرض، لأنه يضم أنواعا مختلفة من التخلف. فالهند وباكستان، مثلا، وريثتا مدنية قديمة عظيمة ولهما كثير من الصفات الأخرى – في الفن والآداب والإدارة – للدول المتقدمة، مع أنهما بلدان فقيران جداً. وهناك مناطق أخرى، مثل الكونغو، لم يعرف التقدم، في واقع الأمر، سبيله إليها بأي معنى من المعاني. لذلك أخال أن أحسن وسيلة لتعريف الفقر في هذه المرحلة قد تكون في بحث موضوع الفقر فقط على أساس دخل الفرد –أي متوسط الدخل المتيسر للمواطنين في الدول المختلفة. فإذا حددنا مستوى الثراء في المجتمعات الثرية عند دخل للفرد يبلغ نحو ١٧٠ جنيها إسترلينيا في العام، كان معنى ذلك أن ٨٠% من سكان العالم يعيشون دون هذا المستوى، ذلك أننا لا نجد مستويات للدخل السنوي تزيد على معدل ١٧٠ جنيهاً إسترلينيا في العام إلا في تلك البلاد المحظوظة التي تحيط بالمحيط الأطلسي الشمالي.

فالواقع أن معدل الدخل السنوي في الولايات المتحدة أو كندا يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال هذا الحد الأدنى. ويمكن أن نضيف أستراليا ونيوزيلندة إلى هذه المجموعة من الدول الغنية. وفي الكتلة الشيوعية نجد أن تشيكو

سلوفاكيا تسرع للحاق بهذه المجموعة، وهكذا الحال بالنسبة لروسيا. وفي الحقيقة أنه من المسائل التي لا تعنينا كثيراً ما إذا كان لابد من وضع هاتين الدولتين في مصاف الدول الغنية. أما الأمر المؤكد فهو أن جماهير البشر يعيشون على دخل أقل بكثير من مستوى ال ١٧٠ جنيهاً للفرد في العام، وقد ينخفض هذا المعدل في بعض البلاد –كالهند مثلا– حتى يصل إلى ٢٠ جنيهاً للفرد في العام، ومع ذلك يعيش في الهند ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون نسمة، أي ما يقرب من خمس الفقراء في كل أرجاء العالم، وهكذا نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء هائلة، وأنها، كما لاحظنا، تميل إلى الاتساع أكبر.

وما السبب في هذا يا ترى؟ ولماذا هذا الفقر المخيم على وجه الكرة الأرضية؟ وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال، أظن أنه يجب علينا أن نذكر أن القرن الذي نعيش فيه هو أول قرن يمكن فيه مجرد إثارة هذا السؤال. لقد كان الفقر نصيب الإنسان عامة حتى عصرنا هذا، ولم يخطر ببال أحد أن يسأل أسئلة تمس جوهر الوضع القائم الذي كان كل إنسان يأخذه على علاته.

وأما استطاعة الغالبية أن تعيش عيشة ميسرة نوعا ما ففكرة جديدة كل الجدة، وانطلاق مجتمعات بأكملها في طريق تركيم الثروة القومية أمر لم يكن ليخطر بالبال إطلاقا.

ولنعد إلى موضوعنا، ونلاحظ أن التباين ثراء الغرب وفقر كل البلاد الأخرى تقريبا ينم عن بعض المظاهر المحيرة. لقد ظل الشرق مئات السنين، بل آلافها، مشهوراً بثرائه الذي يثير الإعجاب. ولقد كانت أنظار الناس تتحول إلى الشرق حين كانوا يتحدثون عن أنواع الثروات التقليدية، كالذهب، والماس، والعطور الثمينة، والتوابل النادرة، والأنسجة المطرزة، والأقمشة الحريرية. وفي الواقع كان من بين العوامل التي دفعت بالاقتصاد الغربي إلى الأمام طيلة ألف عام أو يزيد، فتح باب التجارة مع الشرق الأكثر ثراء، كما كانت إحدى المشكلات التي تواجه تلك التجارة في زمن يعود بنا إلى عصر الإمبراطورية الرومانية عجز الغرب عن أن يقدم للشرق شيئا يذكر في مقابل ذلك. فلقد كان من الصعب بيع جلود الدببة للتجار في مدارس، وبخاصة أثناء موسم الأمطار. على أن التباين بين خبرات الشرق والفقر النسبي للغرب لا يقتصر على الماضي فحسب، بل يمتد إلى الوقت الحاضر أيضا. فهناك مثلا إندونيسيا التي يبدو واضحا أن الطبيعة قد حبتها بموارد على نطاق أوسع مما نجد في بعض البلاد الأوروبية التي نذكر منها النرويج على سبيل المثال.

وعلى الرغم من هذه الأحاجي، فهناك بعض الأسباب الطبيعية الكامنة التي من أجلها تخلفت بعض البلاد في الاندفاع العالمي نحو المزيد من الثروات في الآونة الحاضرة. فلقد تعرض الكثير من المناطق الاستوائية خلال آلاف السنين لسقوط الأمطار الغزيرة، فلا يمكن الاعتماد عليها في الزراعة. كما أن مناخ الأقاليم الاستوائية لا يساعد كثيراً على العمل. فعندما تبلغ درجة الحرارة ٩٠ْ ونسبة الرطوبة ٩٠% لا يشعر الإنسان

بالرغبة في حل إحدى المسائل الأولية في علم الهندسة، أو حتى بالرغبة في قطع إحدى الأشجار –وقد كان العمل المفضل لدي سادة العهد الفكتوري– أو في حفر حفرة.

وفي البلاد ذات الأمطار الموسمية هناك عنصر أساسي من عناصر عدم الاستقرار في الزارعة، ذلك أن هطول الأمطار، إذ يتركن في شهور قليلة من العام، يخلق مشكلات باهظة التكاليف لضبط المياه وتخزينها. فالأنهار تارة تذخر بالمياه العجاجة، وتارة تصبح قيعانا جافة. وإذا قلت الأمطار الموسمية في الهند أو جنوب شرق آسيا تعذرت الزراعة لعدم وجود الماء.

وهناك حقيقة أخرى تسبب الفقر وهي أن المنطقة المدارية العظيمة التي تمتد حول الكرة الأرضية تندر فيها موارد الطاقة، فلا يوجد بها فحم، ولا كثير من البترول خارج منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا وإندونيسيا. ويجب أن نخلص من هذا إلى القول إن هناك فروقاً أصلية معينة فيما حبت به الطبيعة فعلا نصف الكرة الشمالي المتقدم، والنصف الجنوبي الراكد نسبياً. ومع ذلك فإني أظن أن السبب الأصلي فيما نراه من ثراء في بعض البلاد وفقر في البعض الآخر يرجع إلى أن الثورات المختلفة التي اجتاحت العالم الغربي خلال مائة العام الأخيرة لا تعدو أن تكون الآن في دور التكوين في الدول الفقيرة، أو لعلها تكون في صورة مشوشة.

إن الثورة البيولوجية لنمو عدد السكان نمواً سريعاً هي في طريقها إلى هذه المناطق، أما التغييرات الكبرى الأخرى –وهي الثورة الذهنية المرتبطة بالروح المادية والاهتمام بالأمور الدنيوية، والثورة السياسية القائمة على طلب المساواة، وأهمها جميعاً الثورة العلمية والتكنولوجيا التي تنشأ عن تطبيق المدخرات والعلوم على كل شئون الحياة اليومية– فلا تعدو أن تكون بدء عملية تحوير كل فكرة وتنظيم في البلاد التي برزت إلى الوجود حديثاً. إن ثورة الأخذ بالأساليب العصرية لم تدفع بهذه الدول بعد إلى مضمار العالم المعاصر. وإن أعظم مأساة في عصرنا الحاضر هي تلك التي سنرى فيها التيار وهو يجرف تلك الدول أمامه، ولكننا لا نزال في ظلال من الشك حول الشكل الذي ستتخذه تلك الثورات في نهاية الأمر. لقد بدأت الثورات في كل مكان ولم تكتمل بعد في أي مكان، ولكن الاتجاه لا يمكن أن يتحول إلى الاتجاه العكسي، والعالم بأسره في سبيل الأخذ بالأساليب العصرية.

منذ آلاف السنين بدأ الصيد وجمع الغذاء يفسحان الطريق أمام تقدم الحياة الزراعية المستقرة، وكذلك اليوم نرى أن التغيير الذي طرأ على المجتمع باستخدام العقل وتطبيق العلم والتكنولوجيا يدفع بالاقتصاديات القديمة الجامدة التي لا تكفل إلا عيش الكفاف إلى السير في مؤخرة العالم المتقدم، لأن العالم في الواقع تحتاجه عملية ثورية واحدة تكون موضوعاتنا الأربعة منها. ففي البلاد الأكثر ثراء تمت المرحلة الأولى بظهور الدولة العصرية الثرية الرأسمالية والمستقرة نوعاً، والتي بلغت مبلغاً عظيماً في الارتقاء بالفن الإنتاجي. وأما في البلاد الفقيرة فقد بدأت المرحلة الأولى

فقط. فالتباين بين الثراء والفقر في العالم مرده هذا الفاصل الزمني إلى حد بعيد.

ولزام علينا الآن أن نبحث في أثر التغيرات الأربعة على البلاد النامية —وعلينا أن نذكر مرة أخرى الفرق بين البلاد الفقيرة، مثل الهند التي هي في نفس الوقت غنية في ثقافتها وتاريخها وتقاليدها، وبين البلاد القبلية، سواء أكانت في أفريقيا أم أستراليا أم أمريكا اللاتينية التي تعوزها حتى النواة الأولي للتقاليد المتطورة.

فالثورة البيولوجية التي نشأت عن زيادة مفاجئة في معدل المواليد ما كانت لتحدث في تلك البلاد إلا بعد أن قضى حكم الاستعمار على الحروب المحلية، وبدأ علم الطب وعلم الصحة الحديثين في إنقاذ الطفولة وإطالة العمر. فأما أن هذه التغيرات قد أدخلت قبل إقامة دعائم الاقتصاد الحديث فهو من أخطر الفروق بين الشرق والغرب، وسنعود إليه فيما بعد. غير أن هذه البلاد ظلت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتبع النمط القديم لسكان كانوا يرتفعون بالإنتاج إلى أقصى حدوده ثم يرتدون إلى العنف والكفاح والموت حينما يتجاوزون تلك الحدود. ففي الحياة القبلية مثلا حين كانت القبيلة تستنفد كل مواردها المتيسرة في ميادين الصيد، فإنها لم تجد أمامها وسيلة أخرى سوى إنقاص عدد أفرادها عن طريق سوء التغذية أو الموت جوعا أو الانقضاض على أراضي القبائل الأخرى وقهرها. وبهذه العملية ينقص العدد في كلا الجانبين. وكانت هذه الدورة أحد الأسباب الدائمة للحروب القبلية.

وحتى في المدنيات العظمى المستقرة مثل المدنية الصينية، يمدنا التاريخ بنوع من التعبير المادي عن "عجلة القدر الكئيبة" التي تتمثل دورتها في الضغط التي تسببه زيادة عدد السكان، حين يصل الاستهلاك إلى أقصى حدود الموارد، فيولد اليأس في النفوس، ويدفع الناس إلى العنف والسلب والحرب الأهلية والغزو. ثم يتناقص عدد السكان تحت وطأة الشدائد التي تحيق بهم فتكفيهم مواردهم، فيزداد العدد مرة أخرى في ظلال السلم. وهكذا تتجدد الدورة التي فيها تتحرك عجلة القضاء بفعل ضغط السكان في تعاقب ثابت، من زيادة في وقت السلم إلى نقص في فترة الشدة والعنف. وبدا حتى الأمس القريب أن هذا هو القضاء الأساسي المحتوم على وجود الإنسان على ظهر البسيطة.

ولننتقل بعد هذا إلى القوة الثانية، وأعني بها التأكيد الثوري الجديد للعمل والجهد اللذين يكرسان للأمور الدنيوية، والقوة الدافعة لمصلحة بني البشر في تكريسها لتغيير بيئة الإنسان الطبيعية وتحسينها. وتفتقر هذه المجتمعات التقليدية أو القبلية عموما إلى مثل هذه القوة الدافعة. ذلك أنها تتقبل في الغالب التنظيم المادي للحياة، وفوق كل ذلك، التعاقب الطبيعي للولادة والموت، وللفصول، وللتغيرات الكونية كما هي. ولم تكن هذه الأمور تشغل تفكير الناس، إذ يمكن القول إن الإنسان في المجتمع القبلي البدائي يقبل الطبيعة على اعتبار أن العقل لا يستطيع أدارك كنهها إلى حد كبير، بل يمكن استرضاؤها والتأثير عليها من طريق السحر. فالفيضان يمكن تجنب غوائله بإغراق طفل لا بالتفكير في العلاقة بين سقوط المطر فوق خط تقسيم المياه والفيضان السنوي المنتظر، وتصميم مشروعات

هندسية لتجنب أخطاره. ويقضي الإنسان حياته وسط الألغاز والأسرار التي لا قبل له بها إلا بقدر محدود جداً استجابة للحاجات البشرية.

وفي المجتمعات القديمة الكبرى: في بابل ومصر ووادي السند والنهر الأصفر "الصين" سجل كل من كشف الحقيقة واستخدام التكنولوجيا تقدما عظيما. فلقد كانت مشروعات الري في مصر القديمة مثلا تتطلب تقديرات علمية مفصلة، ودراسة دقيقة للطبيعة، وإدارة قديرة على نطاق واسع. والمجتمعات التي نشأت فيها علوم الفلك والرياضة وتطورت حتى وصلت إلى المستوى الذي بلغته بلاد الفرس والروم، قد سبرت بعقولها غور المادة بطريقة ليس لها مثيل حتى وقتنا الحاضر، ولم يكن ينقصها إلا "ديناميكية" اهتمامنا الحديث بكل ما هو من صنع الله. وكما سنرى فيما بعد، فإن نواحي القصور في بعض المجتمعات تنشأ من عدم المبالاة بالاتجاهات العلمية، أما في البعض الآخر فينشأ هذه القصور من جراء الفصل بين تفهم أي قانون طبيعي وبين أية فكرة ترمي إلى استخدام القوانين كأدوات للعمل التجريبي. وتستوي كل المجتمعات في أن نواحي القصور تعزي إلى فكرة ثابتة عن الحياة التي فيها أمدت الزراعة –وهي الوسيلة الرئيسية للعيش– الكثرة بالكفاف، والقلة بالشبع، ولكن هذه الزراعة لم تكن في عرفهم موردا رأسماليا يمكن التوسع فيه باطراد عن طريق زيادة الاستثمار. والحقيقة أنهم حين كانوا يستثمرون أقصى مساحة من الأرض، ويستنفدون أقصى كمية ممكنة من الماء، كان عدم إجراء التجارب العلمية يحول دون زيادة التوسع.

وقصارى القول إن الأهداف الأساسية لهذه المجتمعات لم تكن دنيوية بالمعنى العصري الذي نعنيه. لنأخذ مثلا المعنى الذي تتضمنه العبارة الشائعة في العصر الفكتوري "النجاح في العمل". فإن المعنى الذي تحمله إلى أذهاننا هو كسب المال أو تحقيق النجاح المادي في أوسع معناه. غير أنه في المجتمعات التي سبقت المجتمع العصري، لم يكن من الممكن ربط هذا المعنى بأي نشاط قد يظن أنه نشاط محمود. وفي المجتمع القبلي كان السلوك الذي يقبله العرف هو القائم على القوانين والعادات القبلية ومراعاتها مراعاة دقيقة. وفي المدنية القديمة كان الإنسان الصالح، الإنسان الحكيم هو الذي يراعي القواعد والواجبات التي يمليها عليه أسلوب حياته: الغني بمراعاة الأبهة ودماثة الحلق ومنح الصدقات، والفقير بالعمل والاحترام. وما من مجموعة كانت تكرس حياتها لجمع المال وتركيمه إلا التجار المحتقرين. وحتى التاجر كان يعمل على تحويل ثروته إلى اقتناء الأرض كما كانت الحال في الصين، وعلى ترك حياة تكوين رأس المال حالما تسمح ثروته بالتغيير. إن مثل هذه المجتمعات تميل بطبيعتها إلى النظر إلى الوراء، وأن تحافظ على القديم، لا أن تخلق جديداً، وترى أن أسمى درجات الحكمة هي السعي في الإبقاء على الأشياء كما هي. عليه وفي مثل هذه الأحوال لا يكون هناك دافع سيكولوجي أساسي يحمل الناس على الكد لجمع المال من أجل المستقبل، بل الحكمة في أن تنتظر ما تفعل العناية الإلهية، وأن تنهج نهج من سبقوا في الحياة التي تتفق مع الرزانة الكاملة والكرامة التامة، والخبرة الدينية العميقة والفن العظيم، لا مع تركيم الثروة المادية للمجتمع عامة.

أما عدم وجود الثورة الثالثة، ونعني بها المساواة، فقد كان له الأثر عينة. فلم تكن هناك أية فكرة عن المساواة في المجتمع التقليدي. وكما نعلم من المجتمعات القبلية التي لا تزال باقية تنحصر الزعامة في شيوخ القبيلة وليس للشبان من سبيل للمطالبة بالمساواة، بل عليهم الانتصار حتى تمر السنون ويجئ دورهم كما أن الأقدمية (كما هي الحال في مجلس الشيوخ الأمريكي) تضمن أن الزعماء هم أناس يحترمون التقاليد القديمة للجماعة الإنسانية التي ترتبط بتراث الماضي ولهم مصلحة معينة فيما يضفيه التقدم في السن من تفاوت في الهيبة والوقار. إنها الوصفة التي لا مفر منها للتطرف في المحافظة على القديم.

وعندما يجتاز المجتمع المرحلة القبلية، فالقيم التي تنال تأييد الزعماء تظل من النوع المحافظ، ذلك أن تلك القيم يثبتها نظام أعلى له حرمته. فالفلاح لا يصل إلى عرش الملك إلا أوقات الانقلابات الهائلة. والملك والمحارب ومالك الأرض يكونون نظاما مقفلا لا يدخله إلا من ولد مؤهلا للانتماء إليه. وفي الهند يشمل نظام الطبقات الثابت كل مواطن، فالهندي يولد في طبقته الخاصة ولا ينتمي إلى غيرها.

وفكرة المساواة ذاتها لا تعني شيئاً تقريباً، لأن الإنسان هو ما هو، ولا يستطيع أن يقيس نفسه بغيره من الناس الذين يختلفون عنه اختلافا كليا في مولده وطبقته. وهكذا زاد نظام الطبقات في عجز التاجر عن تحقيق نفوذ أعظم ومكانة أعلى، فظل التاجر ينتمي إلى طبقته (فشيا)، وظل جمع المال حرفة لا تعتبر قيمتها كافية لتبرير زيادة قد الإنسان أو

رفعه مكانته. وهكذا لم يحقق التاجر الهندي الدفعة السياسية التي بدأ منها ازدياد قوة الطبقات المتوسطة في غرب أوروبا.

وكانت هذه المجتمعات تفتقر إلى ناحية أخرى من نواحي المساواة، وهي ناحية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي. فيما أنه لم يكن هناك مجتمع قومي بالمعنى المفهوم لدينا، كانت دوافع التنافس القائمة على المساواة القومية غير موجودة أيضاً. فالقبيلة هي نوع من الأمة الصغيرة جداً —أمة لا تزال كالجنين في دور التكوين، ولكنها لا تستطيع أن يكون لها نفس التأثير الاقتصادي كالأمة الحديثة، لأنها أصغر من أن تكون سوقا ذات أهمية. وعلى أية حال فالزراعة القبلية ليست مخصصة للتبادل، بل لتوفير القوت الضروري.

وأما الوحدات السياسية الكبرى التي جاءت في أعقاب المجتمع القبلي فقد كانت على وجه العموم وحدات تابعة للأسر المالكة أو الإمبراطورية — مثل الكيان المفكك للهند في أيام أسرة جوبتا أو نظام الصين الطبقي الضخم —ولم يكن فيها إلا أدنى قدر من الترابط بين المدن المبعثرة هنا وهناك وجمهرة الشعب الذي كان يعيش عيشة العزلة والكفاف في القرى. ولا شك أنه لم يكن هناك تماسك اجتماعي واقتصادي كاف لتعريف السوق بعبارات تجعل التاجر يشعر بأنه يتنافس مع أسواق قومية أخرى نشطة ويعمل بطاقة دافقة لحماية المصالح القومية من المصالح غير القومية المنافسة. أو بمعنى آخر إن "المساواة" في التنافس على تجارة غرب أوروبا لم تقم لها قائمة على الإطلاق. وكما يشاهد الإنسان في التاريخ

البشري –أو في الحياة اليومية– لا يبدأ الناس في التصرف بأساليب جديدة إلا بعد أن يكونوا قد كونوا الآراء الخاصة بهذه الأساليب في عقولهم. ففكرة الأمة قد عززها كثيراً –بل خلقها جزئيا– التنافس بين المصالح التجارية في غرب أوربا.

ولنوجه نظرنا الآن إلى آخر الثورات وأكثرها إغراء، وأعنى بها الثورة الحاسمة للعلم والادخار. ففي المجتمع القبلي لا وجود للعلم في واقع الأمر، وإن يكن هناك كثير من الخبرة العملية والمهارة في العمل، والأساليب القديمة. ومما يبدو ممكنا مثلا أن الزراعة البدائية نشأت نتيجة للملاحظة الدقيقة لدورة الطبيعة من زرع وحصاد، ومحاكاتها في طقوس الخصب والأعياد الدينية، ولكن فكرة التحكم في الأشياء المادية بإدراك القانون الباطني لتكوينها لا وجود لها. أما الإحساس الكامن وراء غموض الأشياء فهو يوضح لنا، كما رأينا، سبب استخدام السحر. ولكن السحر يتوقف على قوة إرادة الإنسان، لا على طبيعة الأشياء التي يحاول أن يمارس إرادته عليها. وبما أن الإرادة البشرية قوة فعالة، يصادف الإنسان أحياناً نتائج غريبة جداً لا يمكن تعليلها وإيضاحها في عبارات مألوفة. ويعود معظم السائحين في أفريقيا بشيء من الإحساس بأنهم جاسوا خلال أطراف خطرة لعالم لا تطبق فيه بعض القوانين المألوفة. وبالرغم من ذلك فالمجتمع البدائي يعوزه استخدام المادة استخداما متصلا هادفاً للأغراض البشرية، وهو أمر لا يتأتى إلا إذا أدرك الإنسان القوانين التي تستجيب لها المادة.

ومما لا شك فيه أنه كانت في المدنيات التقليدية العظمى، كالهند والصين مثلا، نواة ثقافة فكرية تكفي لانطلاقه علمية كبرى من الممكن تحقيقها نظريا، إذ كرس كثير من ذوي العقول الراجحة في تلك المجتمعات أنفسهم للتفكير المنظم أجيالا عديدة. ففي شرق البحر المتوسط بين الكلدانيين والمصريين، اخترعت بعض الآلات الرياضية الأساسية للعلوم قبل العصر المسيحي بزمن طويل، ومع ذلك لم يأت الدفع الثوري. وفي الهند لم يكن من الممكن إجراء البحث المستمر في الأشياء المادية، بما أن كثيراً من أحسن الشخصيات كان يظن أن العالم الطبيعي خدعة بمعنى ما، وبلا أهمية جوهرية للمخلوقات البشرية. وكذلك فشل العلم في الصين، وإن يكن لسبب آخر، في تحقيق التفوق الذي كان يمكن أن يتوقعه الإنسان في مجتمع يعتبر من أرجح المجتمعات عقلا وأوفرها ذكاء في كل التاريخ –مجتمع اخترع الطباعة –والبارود– قبل الغرب بكثير. ولنا في سبب ذلك مثل آخر على أن الثورات تبدأ –أو تفشل في أن تبدأ– في عقول الناس. ذلك أن السيد الكونفوشي، الذي كان يسيطر على التفكير الرسمي للمجتمع الصيني، كان يظن أن العلم مهنة المشعوذين والحمقى، ولذلك لم يكن في حقيقة الأمر جديراً بالاحترام. وقل أن يكون الإنسان في حاجة إلى أن يضيف أنه إذا لم ين أرجح الناس عقولا أن المهنة محترمة فإنهم لا يكرسون وقتهم لها.

لقد كان للكونفوشيين بعض العذر في تحيزهم. ففي أوروبا كان الكيميائيون في العصور الوسطى يقضون كثيراً من وقتهم وطاقتهم في محاولة الكشف عن "حجر الفلاسفة" –وهو العنصر الذي يحول الفلزات

الأساسية إلى ذهب. وفي أثناء بحثهم العقيم توصلوا إلى كشوف تجريبية سليمة عن خواص الفلزات، وبعض الناس يعتبروهم رواد الطرق الاستقرائية والتجريبية التي يقوم عليها العلم الحديث.

وأما في الصين فقد اتخذ "حجر الفلاسفة" شكلا آخر، وأعنى به "أكسير الحياة" فأباطرة الصين لم يريدوا الحصول على الذهب بل على الخلود، وكان "التاويون[٤]" وهم أتباع طريق ديني سري ميتافيزيقي، يجرون تجارب عملية على النبات والكيميائيات علهم يستطيعون إنتاج أكسير الحياة هذا في أنبوبة الاختبار. وقد غطى الخطأ في الغاية عند الكونفوشيين على القيمة المحتملة للوسيلة، ذلك أنهم حين ولوا ظهورهم للتجربة، فإنهم ولوها للعلم أيضاً. ولذلك نجد أن الصين بكل مجد ثقافتها القديم، وكل قوة تقاليدها الذهنية وحيويتها، لم يحدث فيها الدفع الثوري العلمي.

وفي المجتمعات البدائية القديمة كان الافتقار إلى الثورة العلمية يستوي والافتقار إلى الادخار المتواصل. إن كل مجتمع يدخر شيئاً، والادخار، مع هذا، ليس استهلاكا. ولو استهلك الناس كل شيء، لا نحطوا إلى الوضع الذي لا يحترفون فيه إلا صيد السمك والحيوان –وحتى هذه الحرف تتطلب شصوصا وحرابا. وأما في المجتمعات الزراعية المستقرة فإن البذور تخزن لاستخدامها في موسم الحصاد التالي، ويقوم الفلاحون ببناء الأسوار وحفر القنوات وتسوية الأرض لتحسين الإنتاج، عاما بعد عام. ولعل مثل هذا الادخار للصيانة والإصلاح –وفي أكثر الأحيان يكون الادخار

---

(٤) Taoists

بتطهير الأرض وبالري بقصد التوسع- لا يتعدى ٤ أو ٥% من الدخل القومي في أية سنة من السنين.

إن المدخرات التي تجعل من الممكن حدوث تغيير عام في الأساليب الفنية المتعلقة بالإنتاجية -المزيد من الطرق والموانئ والقوى المحركة والتعليم والناتج الزراعي، والآلات الجديدة في المصانع- يجب أن تزداد زيادة كبرى عن مستوى الخمسة في المائة. ويحدد الاقتصاديون مستوى يتراوح بين ١٢، ١٥% من الدخل القومي على اعتبار أنه المدى المطلوب لمواجهة كل الزيادات الممكنة في السكان، وبعض الزيادة في الاستهلاك، ومستوى مرتفع ومتوسع من الاستثمار. ولم يصل أي مجتمع تقليدي قط إلى مثل هذا المستوى.

ويرجع بنا أحد أسباب هذه الحقيقة إلى ثورة المساواة. فالتاجر في الشرق لم يحقق قط نفوذاً سياسياً حاسماً، إذ لم تكن هناك بلديات في المدن ولا مواثيق مبنية على حقوق الحكم الذاتي. وكان من نتيجة ذلك أن التاجر لم يتحقق له قط الضمان الكامل أيضاً. ذلك أن حكم الملوك والأباطرة كان فوق القانون، ويعتمد على أهواء الحاكم. وهناك تعبير جميل استخدمه أحد سادة شركة الهند الشرقية من الشباب في وصف الشكوك التي تلازم الأعمال التجارية في الهند، إذ قال إن الحاكم وجباة ضرائبه يشبهون السطاة على عشاش الطير، إذ أنهم يتركون التاجر يملأ عشه بالبيض ثم يغيرون عليه ويأخذون كل ما به. وفي هذه الأحوال يستطيع المرء أن يفهم جيداً أن الحافز على التركيم المتواصل لرأس المال ضعيف نوعا ما. وعلى

النقيض من ذلك يتجه الميل إلى جمع المال المكتسب من التجارة –وهو كثير– في شكل نقود يمكن إخفاؤها، أو في شكل جواهر يسهل نقلها وإخفاؤها. ولكن أيا من هذين النوعين من الاحتياطي لا يصلح للتوسع في الأعمال الإنتاجية.

وقصارى القول إن الخاصية الرئيسية التي يتسم بها المجتمع القبلي والتقليدي هي أن كل الدوافع الداخلية إلى الأخذ "بالأساليب العصرية" كان تنقصه إلى حد كبير. ومع ذلك فهذه المجتمعات في كل مكان الآن يغلي فيها مرجل التغير. فكيف حدث هذا؟ ومن أين جاء الحافز الخارجي؟ ليس هناك إلا إجابة واحدة فقط، وهي أن التغير جاء من الغرب القلق المتغير الثائر، دون أن يدعوه أحد، في خلال الثلاثمائة السنة الأخيرة. فإن المجتمعات العالم القديمة ومدنيات الشرق التقليدية العظمى –ومعها مدنيات أمريكا اللاتينية السابقة على عهد كولمبس ومجتمعات أفريقية القبلية– قد استثارتها، بطريقة أو بأخرى، تلك الطاقات الجديدة الوثابة للدول الغربية التي كانت إبان تلك السنوات عينها تجتاز في وقت واحد كل الثورات –ثورة المساواة، وثورة القومية، وثورة زيادة السكان، وثورة التغير العلمي –كل الثورات التي تعمل على الأخذ بالأساليب العصرية.

ولا شك أن الاستعمار الغربي هو الناقل العظيم للميل إلى الأخذ بالأساليب العصرية، سواء كان ذلك للخير أو للشر. وأعتقد أنه يمثل الطريقة التي حدث بها التغير، وهي أن التجار الغربيين كانوا، المرة تلو المرة، رواد الانقلاب. لقد سافروا ليعودوا بالبهارات وأنواع الحرير وبدائع

الشرق إلى أوروبا المتعبة ذات المناخ البارد، ولم يكن في نيتهم في بادئ الأمر أن يخضعوا أي بلد، بل كانوا يحاولون فقط أن ينشئوا مراكز احتكار لأنفسهم –وقل أن يثير الدهشة إذا استطعت أن تربح آلاف في المائة في حمولة مركب من جوز الطيب تصل إلى أوروبا– ويطردوا التجار من الدول الأخرى. وكان القتال يدور بينهم بوحشية في البحر، وأما في البر فكانوا فقد يديرون "المصانع" –وهي مجموعات من المخازن ومنشئات الموانى ومساكن يستولون عليها بإذن من الحاكم المحلي. وكان يمكن أن يظل الموقف هكذا، ولكن الضغط الهولندي كان أكثر مما يتحمل كيان جزيرة جاوه السياسي الضعيف في القرن السابع عشر، فأصبح الهولنديون شيئاً فشيئاً السادة السياسيين لكل البلاد لغنية بالبهارات، وذلك بتعضيدهم السلاطين الطيعين وعزل المعاندين المشاكسين.

وفي القرن التالي انهار بناء الحكم المغولي في الهند، ووجد البريطانيون أنفسهم، وهم يحيكون المناورات لهدم النفوذ الفرنسي، ينتحلون السلطة بنفس النهج، أي بتعضيد المتنازعين المحليين على الحكم أولا، وبعد أن يصبح أولئك الحكام عبئا عليهم، باعتبارهم دمي فقط أو غير أكفاء، يتولون هم بالتدريج السلطة التي أفلتت من القبضة الواهنة للحكام. إن الأوروبيين كانوا قد ذهبوا إلى تلك البلاد لغرض التجارة، وجاء الحكم الإمبريالي نتيجة ثانوية لها –وهو حكم يزداد تدميرا من الناحية التجارية– ومع ذلك فحتى عام ١٨٥٠ كان الحكم الأسمى في الهند لا يزال مؤسسة تجارية– شركة جون، وهي شركة الهند الشرقية.

وبدأت سيطرة الاستعمار، وقد نشأت أصلا في الميدان التجاري، تحرك ثورة الأخذ بالأساليب العصرية كلها، فأدخلت التغيرات الجذرية التي أحدثتها الزيادة المطردة في عدد السكان. لقد أدخلت الرقابة الغربية النواة الأولى للعلوم الطبية، كما أنهت الفوضى الداخلية. وبدأ التزاحم على المدن الكبرى، كما كان هناك بعض المحاولات لزيادة تحسين وسائل المحافظة على الصحة.

وقرب نهاية القرن التاسع عشر أخذ عدد السكان يزداد في كل أنحاء الهند والشر الأقصى، ولكن كانت لهذه الزيادة نتيجة تختلف عن النتيجة التي أدت إليها الزيادة في الغرب. ذلك أن الدول الغربية كانت قليلة السكان نسبياً –أمريكا الشمالية كانت قطعا كذلك– حين بدأت عمليات الأخذ بالأساليب العصرية. وكانت الزيادة في عدد السكان حافزاً إيجابياً على النمو الاقتصادي، إذ أنها جاءت بعمال إلى السوق ووسعت دائرتها. وفي الوقت عينة عملت الآلات الجديدة، والاقتصاد الجديد النامي والقائم على القدرة الإنتاجية المتزايدة، على التوسع في إمكانيات تكوين الثروة بطريقة فاقت زيادة عدد السكان بكثير. وأما في الشرق الأقصى، في الهند مثلا، حيث كان هناك من قبل اكتظاظ في السكان، فقد كان أثر وطأة الاستعمار منطويا على زيادة معدل نمو السكان دون البدء بأي تحول كلي في الاقتصاد القومي، فزيادة المواليد والأعمار عملت على زيادة السكان إلى أبعد من إمكانيات اقتصاد متعثر. وقد بدت اليوم المعضلة المخيفة وهي أن عدد السكان يفوق كثيراً وسائل سد حاجاته لدرجة أن كل موجة جديدة من المواليد تهدد في كل جيل بالقضاء على مقدار المدخرات

اللازمة لإعالة أعداد السكان الجديدة. إن الغرب، الذي كانت فيه زيادة السكان حافزة على توسع أكثر، لم يواجه هذه المعضلة. وأما في الشرق فلم يتضح بعد كيف يمكن مواجهة مثل هذه المضلة الخطيرة.

لقد أثار حكم الاستعمار الإحساس بالاهتمام الدنيوي بمزايا التقدم المادي من أبسط طريق وأقصره، وأعنى به "التقليد". فالتجار الجدد، والإداريون الجدد كانوا يحيون حياة أفضل وأطول، يستمعون خلالها بمزايا مادية أكثر تبدو لكل ذي عينين. ولقد رأى الأهالي ذلك، وبدأوا يتساءلون عن السبب في ذلك. أو ليس في استطاعة الغير أن يحيوا هذه الحياة أيضاً؟ وأكثر من هذا رأي الزعماء المحليون بكل وضوح أن المجتمع العلمي الصناعي التكنولوجي الجديد كان يستمتع بسلطة تتعذر مقاومتها في أغلب الأحيان. وبطبيعة الحال كان هؤلاء يشتهون أن تكون لهم هذه السلطة أيضاً.

وفي الوقت عينه حرك نظام الاستعمار بعض المبادئ الواضحة في عمليات التغيير الفني والنمو الاقتصادي. وكان في الأساليب الجديدة للحياة الغربية توفير بعض التعليم للأهالي. وبدأ بعض التجار في المجتمعات القديمة مثل "الكومبرادو" في الصين و "الجوجرات" في الهند يستغل مواهبه بوصفة من عداد المنظمين، في مجتمع تجاري مستقر جديد. وأدخلت بعض أوليات التصنيع –كإنشاء السكك الحديدية والمواني والطرق وبعض القوى، وهي ما تسمى بالبناء السفلي– لفائدة الاقتصاد الاستعماري الجديد. وحدث توسع في بعض صناعات التصدير لمد الغرب بالمواد الخام.

وأما الزراعة الأساسية فلم توجه إليها أية عناية في وقع الحال. وأما نظم المزارع فقد نمت المنتجات الزراعية –الشاي والفلفل والفول السوداني والجوت– لتمد أسواق أوروبا المتزايدة بحاجاتها منها.

وفوق ذلك كله، غمرت البلاد موجة من الأفكار الجديدة، ومكن التعليم الغربي الصفوة من أن ترى "الماجنا كارتا" (الميثاق الأكبر) لأول مرة. واستطاع أولاد الهنود أن يقرءوا في كتبهم المدرسية عن إدموند بيرك، وهو يستنكر النهب الذي يقوم به الإنجليز في الهند.

وقد تدعم المعنى الجديد للمساواة، كما بثه التعليم الغربي في النفوس، عن طريق التعارض الذي ينشب يوما بعد يوم بين السكان المحليين وبين ممثلي الاستعمار الذين كانوا يطالبون بأن يفرضوا حكمهم عليهم. وامتزجت المساواة الشخصية بفكرة المساواة القومية، أي بالثورة التي كان يزداد شعور المتعلمين بها من جراء إدارة دولة أجنبية لشئونهم. كما أثارت الآراء الغربية عن الحقوق الوطنية والاستقلال الوطني، الحركة الوطنية كلها ضد الاستعمار، بقدر ما آثارها البرهان الدائم على أن هذه الحقوق كانت تنكر عليهم.

وكان هناك فوران في كل مكان، وبدأ التغيير في كل مكان، وإحساس عميق في كل مكان بأن الطرق القديمة لم تعد ملائمة، وبطريقة ما لم تعد صالحة للبقاء بالنسبة للإنسان الحديث. وقد أثار هذا الإحساس رد فعل مماثل في العنف. وثار الناس قائلين إن الأيام القديمة كانت أفضل، وأن

"المودات" المستحدثة ستحطم كل ما كان قيما وعميقا في المدنية الأصلية. وبين العصريين والتقلديين، وبين الشباب الذي كان يريد أن يقبل كل شيء، والشيوخ الذين كانوا يريدون أن يرفضوا كل شيء، كان المجتمع المحلي مهددا بالضياع بين قيادات متضاربة. وفرضت أزمة الولاء والإدراك نفسها فوق كل الأزمات الأخرى. وكان من النادر أن يحقق بلد ما التماسك القومي الذي حققته الهند بزعامة غاندي الذي فيه أمكن للنظرة القديمة والفكرة العصرية للمساواة أن تتعايشا والذي استطاع القديم والحديث أن يجتمعا حوله.

على أن النقطة الهامة التي يجب أن تذكر، إذا أراد الإنسان أن يدرك التناقض بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، هي أن كل هذه التغيرات التي أدخلها الاستعمار بطريقة هو جاء لم تنتج في الواقع نوعا جديدا متماسكا من المجتمع، كما فعلت في الغرب، إذ إنه لم يكن هناك "انطلاق" —على حد تعبير الأستاذ روستو[٥]– نحو نوع جديد من المجتمع. إن أثر الاستعمار أوجد مشكلات بدت أعظم من أن تحل، أو على الأقل مشكلات كانت تعترض أي حل لها صعوبات كبرى. لنأخذ مثلا مشكلة السكان. إننا لا نستطيع أن ننكر الطب أو نقاوم وسائل تحسين الصحة، ومع ذلك ظلت الأعمار تطول ونسبة المواليد ترتفع، ونستطيع غالباً أن نلاحظ عدد السكان وقد بدأ يفوق الموارد التي لم تزد بالنسبة عينها، لأن الادخار

[٥] Rostow

وتكوين رأس المال كانا لا يزالان غير كافيين. ومع ذلك كانت الزيادة في عدد السكان تجعل على الدوام الادخار أكثر صعوبة.

وكان هذا المستوى الضئيل للادخار يعني أم عمليات التنمية الاقتصادية في ظل الاستعمار– أو شبه الاستعمار– كانت على نطاق أصغر من أن يؤدي إلى قوة دفع عامة. ولنا في الصين مثل يؤيد هذه الحقيقة. ذلك أن البريطانيين بعد حروب الأفيون اضطروا إمبراطورية مانشو المتداعية أن تفتح موانيها للتجارة الغربية، فحدث توسع اقتصادي وصناعي بنسبة كبيرة فيما كان يسمى بمواني المعاهدة، إذ جاء الأوربيون برأس المال، وانضم إليهم بعض رجال الأعمال من الصينيين، فازدادت التجارة الدولية.

وكذلك أصبحت الضرائب الجمركية تحت الإدارة الأوربية مصدرا هاما من مصادر الدخل، وأعدت المشروعات لإنشاء السكك الحديدية.

على أن الريف البائس، المزدحم بالسكان، والذي كانت تعيش فيه غالبية الشعب، كان في تلك الأثناء ينحدر انحدارا متواصلا نحو الهلاك. وفي غير المناطق التي صبغت بالصبغة الغربية لم يمكن للنشاط الاقتصادي أن ينشر إلا قليلا، إذ أنه لم تكن هناك أسواق، ولا مدخرات، ولا روح الابتكار، بل العبء الثقيل للإفلاس الريفي فحسب.

وهكذا كانت الحال في الهند. فإن المناطق الوحيدة التي أخذ يحدث فيها ما يشبه "الانطلاق" المتواصل كانت في ضواحي مدينة بومباي

يتجارها الأذكياء وموانئها العيم، وبين زراع الجوت الاسكتلنديين حول كلكتا، وزراع بنجاب النشيطين القابلين للتكيف وفق الظروف المحيطة بهم. وفيما عدا ذلك لم يتأثر الريف عموما بالقوى الاقتصادية الجديدة.

وقد أثرت نفس حالة "الترقيع" هذه على الحياة الاجتماعية والتعليم، إذ أخذ النظام التربوي في كل أنحاء آسيا ينتج الصفوة التي تؤمن بالآراء الغربية في القانون، وبالآراء الغربية في الحرية وفي الحكم الدستوري. ولكن خلف هذه الصفوة لم يحدث إلا تغيير يسير بين أفراد الشعب عامة. وفوق كل شيء، لم يكن هناك أثر للتغير في الجم الغفير من الناس –٨٠% من السكان أو أكثر– الذين كانوا يعيشون على الأرض حيث كانت الزراعة القديمة غير المتغيرة والتي تكفي عيش الكفاف تمضي كما كانت من قبل. وهكذا نشأ عن ذلك ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المزدوج الذي كانت فيه نقط النمو المبعثرة للأسلوب الحديث في الحياة تعوقها –إلى خد التوقف– قوى القصور الذاتي الهائلة المتأصلة في الإطار القديم للمجتمع.

فعندما يقرأ المرء مثلا عن محاولات مجموعات صغيرة من تجار الصين في أخريات القرن التاسع عشر لتغيير اقتصادهم القومي بطريقة تمكنهم من مقاومة ضغط الغرب السياسي والتجاري تصدمه مراراً حقيقة راهنة وهي أن المجتمع الحقيقي لم يتغير إلى الحد الذي يكفي لأن يجعله يسايرهم. فالبلاط رجعي النزعة، والنظام الكونفوشي الطبقي كان كما هو لم يعتوره أي تغيير إطلاقا. ومما هو أسوأ من هذا أن التجار أنفسهم كانوا لا يزالون منقسمين في تفكيرهم، ذلك أنهم كانوا يتوقون إلى الأيام التي كان التاجر

الناجح فيها الناجح فيها يستثمر بطبيعة الحال كل رأسماله في الأرض ويصبح أحد الأعيان ملاك الأراضي. وكانت هناك عوائق سيكلولوجية في عقول الناس عند كل نقطة حين كان الأمر يتطلب إكمال التغير الذي كانوا على استعداد أن يبدأوه. وفي معنى حقيقي حقا كانت المجتمعات التي تشبه مجتمع الهند أو الصين في نهاية القرن الماضي محصورة بين عالم كان قد مات، وآخر جديد لم يتيسر له أن يولد بعد —وهذه هي بطبيعة الحال وصفة كاملة لأقصى حد للتوتر الاجتماعي والنفسي.

ولعنا نستطيع أن نصدر أفضل حكم على مدى هذه المثبطات بدراسة مثل مضاد عن اليابان. هناك قررت طبقة حاكمة لا تلين وعلى درجة غير عادية من الكفاية– بعد أن أرغم الغرب اليابان عل فتح اليابان على فتح موانيها —قررت أن تغير البلاد تغييراً كليا على النمط الغربي الحديث. قررت أنه لا شيء أقل من التغيير الفني الشامل تقريباً يمكنها من مقاومة الغرب، فنفذت بالقوة إصلاح الزراعة، وفرض الادخار على الشعب والتصفية التامة لكل أنواع الاقتصاد الإقطاعي، وأدخلت الصناعة وأرسلت الكثيرين من اليابانيين ليتدربوا في الخارج. وقامت بحمله عامة لتعليم السكان القراءة والكتابة. ومع أن اليابانيين، لسوء الطالع، أخذوا أيضا عن الغرب المعاصر لهم وقتئذ الروح الإمبريالية، وقد كانت منطبقة أيضاً في تقاليدهم، فإنهم استطاعوا أن يغيروا مجتمعهم تغييرا جذريا في نحو ثلاثين عاما، ويزيلوا العقبات الاجتماعية والمثبطات النفسية التي أبقت المجتمعات الأخرى —بطريقة تدعو إلى الأسى– معلقة بين عالمين متضادين.

وأما في البلاد الأخرى في كل أنحاء العالم غير الملتزم، في المجتمعات التقليدية للصين والهند، وفي أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وفي البلاد البدائية الصاعدة في أفريقية، فقد بقى القديم والجديد جنبا إلى جنب وفي نوع من الصراع والتنافر، وبدا وكأنهما في مأزق لا فكاك منه. فكيف الخروج إذن من هذا المأزق، وكيف تمكن قوي " الأخذ بالأساليب العصرية" من أن تسري في كل كيان المجتمع، وكيف تغير الزعامة، ويعد الإطار الجديد للتعليم، ويحث على الادخار الجماعي، وتجدد الزراعة؟ كل هذه مشكلات ملحة لا تقاوم يواجها المجتمع الجديد، ومازالت تنتظر الجواب.

إن هذه حقيقة لا يقوى الغرب على تجاهلها. ذلك أن معظم معضلات المناطق المتخلفة قد أثارها تأثير الغرب. ومع ذلك فإني أظن أنه ليس غير صحيح كلية أن الدول الغربية لا تسعى بجد للعثور على حلول لهذه المعضلات، وأظن أن هناك سببا قويا جداً لهذه. لقد نسيت تلك الدول عموما فترة انتقالها الخاصة، ولا نذكر أن كثيرا منها، منذ مائة سنة، أو حتى خمسين سنة، كانت تمسك بخناق هذه المكلات ذاتها: تغيير الزعامة، وتنمية مجموعات اجتماعية جديدة، ومنح الحقوق لطبقات جديدة، وإيجاد الوسائل لتحقيق ادخار أعظم، وضمان دفع ثوري فني على نطاق واسع. إننا نأخذ موضوع تنمية بلادنا على أنه قضية مسلم بها لدرجة أننا قل أن نفهم معضلات أولئك الذين لم يقطعوا الشوط الذي قطعناه بعد.

وهناك سبب آخر لما يبدو منا من عدم اكتراث نسبي وهو أنه بسبب النقص النسبي في السكان في جزئنا من العالم بسبب نطاق الموارد الكامنة التي ترتقب تنميتها في عالم المحيط الأطلسي، لم يكن طريقنا نحن في الغرب إلى الأخذ بالأساليب العصرية شاقاً أكثر مما ينبغي. ولا شك أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين مشكلاتنا والمعضلات المخيفة حقاً التي تواجه العالم المتخلف اليوم. ولذلك فإني لا أظن أننا، وإن كنا على الأرجح قد بدأنا نرى أن الدول المتخلفة تواجه مشكلات قل أن تذلل، قد رسمنا بعد التفكير استجابتنا لهذا الموقف، أو حتى قدرنا كل التقدير مسئوليتنا. ومع ذلك فليس هناك فشل بشري أعظم من أن يبدأ الإنسان مسعى هاماً كل الأهمية ثم يتركه في منتصف الطريق. إن هذا هو ما فعله الغرب بنظامه الاستعماري. لقد زحزح المجتمعات القديمة كلها في العالم من مواقفها الأولى وأبعدها عنها، ولكن يبدو أنه سيان عنده وصولها سالمة إلى هدفها في نهاية الأمر أو عدم وصولها.

هذه إحدى الصعوبات، ولكن هناك صعوبة أخرى أعظم منها. ذلك اننا بينما نواجه هذه المعضلات، فقد وضعت لها مجموعة أخرى من الإجابات —في الغرب أيضاً. وهو يزعم أنه يصل إلى قلب هذه الثورات جمعياً ويعرض سبيلا أضمن إلى المساواة، والخير المادي، وتحقيق التكنولوجيا والعلم ورأس المال. إن الشيوعية تزعم أنها أنموذج المستقبل، وأن في قبضة يدها سر المرحلة التالية من التاريخ البشري. إن هذا الإدعاء خطير بمعنى ما. ذلك أنه يعني أن الشيوعية أشبه بخلاصة للثورات التي تؤدي إلى "الأخذ بالأساليب العصرية" وأنها تعرض وسيلة لتطبيقها بسرعة

على المجتمع التي أحاطت بها معضلات فترة الانتقال. فعلينا إذن أن نعترف في اللحظة الراهنة أن الأمم الفقيرة، الأمم غير الملتزمة، تواجه تحذيا مزدوجا. إنها تواجه التحدي الهائل للتغيير، ولكنها تواجه أيضاً تحديا مساويا له هو تحدي الاختيار.

الفصل الثالث

النسخة الأصلية للشيوعية

يعيش نحو ثلث البشرية اليوم تحت السيطرة السياسية للشيوعية، وأظن أننا نستطيع الآن أن نتساءل: ألا يمكن أن تكون ضروب مختلفة من الشيوعية قد أخذت في الظهور في العالم، وألا يمكن أن تكون صورة الكتلة الشيوعية الواحدة الواسعة الرقعة قد اعتراها بعض التفكك؟ إن الأمر لا يقتصر على تيار "التيتوية" المنحرف في يوغسلافيا، بل إننا نجد حتى بين الشيوعيين "المتزمتين"، تفاوتا فيما يعلق على المشكلات المختلفة من أهمية. فمن ذلك مثلا ظهور أساليب مختلفة لمعالجة المشكلات الأساسية للزراعة، فمن المزارع الخاصة في بولندة إلى الزراعة الجماعية في روسيا إلى نظام المشاع الأكثر تطرفا في الصين.

وهناك أيضا اتجاه مختلف نحو معالجة مشكلات الحرب والحرب الباردة. ويبدو ممكنا أن تكون الصين، وهي في مرحلة مبكرة من مراحل ثورتها، أشد رغبة في إثارة الاضطراب في الخارج، من روسيا حيث تتعرض للخطر ثمرة أربعين عاما من التعمير المضني. وقد يكون هناك انحراف جوهري في الاتجاه أكثر من هذا. ومع أننا لا ندرى بعد ما يكون له من

نتائج، فإن هناك، بلا شك، فرقا واضحا بين شيوعية البلاد الغنية نسبياً مثل روسيا وتشيكوسلوفاكيا وشيوعية البلاد الفقيرة فقراً مدقعا مثل جمهورية الصين. فعندما انفجرت الثورة الشيوعية الصينية كانت صورتها الخلفية زيادة مفزعة في السكان في بلاد كان يقل دخل الفرد فيها عن عشرين جنيها إنجليزيا في العام. ويبدو واضحا جدا إلى أن نوع المجتمع الذي يمكن أن ينمو في روسيا على أساس قلة نسبية في عدد السكان و موارد غنية أكثر من المعتاد قد تشق طريقها، في تؤدة، بعيدا عن أنواع المجتمعات الأخرى التي تكافح، كما تفعل الصين، ضد الفقر الشامل وضغط السكان ضغطة زائدة عن الحد.

ونحن، إذ نذكر جيدة هذا الفروق، نجد لزاما علينا مع ذلك أن نعرف الشيوعية، فنقول مثلا إنها محاولة لوضع كل ثورات وقتنا الحاضر في نظام واحد متماسك ولكن قبل أن نتبع هذا الاتجاه، علينا أن نلاحظ أن إحدى ثوراتنا مفقودة، وهي الثورة البيولوجية للانفجار السكاني المتزايد. وفيما يتعلق بهذه الأزمة فإن الشيوعية الرسمية تغفلها ولا تقيم لها وزنا، بل في الحقيقة تزعم أنها ليست مشكلة بالنسبة لها.

ولعل "مالتس" ما كان يقصد الروس قط فيما كتب، ذلك أن نظريته الأساسية، التي تقول إن زيادة السكان تجنح في نقطة ما إلى أن تفوق الموارد، تجد الرفض ببساطة على اعتبار أنها انعكاس لعجز أساسي عن فهم نقائص الرأسمالية، وأنها روح الانهزامية الأساسية أمام الآمال البراقة للمستقبل .

إن هذا ليس مجرد اتجاه نظرى، ففي الصين بذلت الجهود مدة ما في عام ١٩٥٧ لحض الناس على تحديد عدد أفراد أسرهم، ولكن الحملة توقفت فجأة، على الرغم من أن الزيادة السنوية تبلغ نحو ١٢مليون نسمة. وبعد ذلك كان الاتجاه العام يبدو منطويا على أن مشكلة اكتظاظ السكان –الفعلية أو الاحتمالية– مرتبطة، لا بالحقائق البيولوجية الأساسية، بل بقصور الرأسمالية عن معالجة هذه المشكلة .

ولكن كل الثورات الأخرى في وقتنا الحاضر تندرج ضمن المبادئ الماركسية، ولعلها بلغت في ذلك مبلغا يرقى إلى نوع من التماسك وقوة الدفع والوحدة التي لا نظير لها في تاريخ البشرية. ولنبدأ أولا بثورتنا المادية التي أخذت في الغرب بلا شك شكل الاهتمام العظيم بالنظام الطبيعي وبالتصميم على محاولة استجلاء أسراره بواسطة العلم. كما اتخذت أيضا شكل التزام قوي بإمكان تحسين الظروف هنا على الأرض، وإيمان بأن الإنسان من حقه ومن ميزته، بل ومن واجبه، تحسين الأحوال المادية لنفسه ولمواطنيه. ولكنها بالتأكيد لم تؤد إلى كفرانكلى بأي نظام آخر للحقيقة ورفضه. إن لمجتمعاتنا صفة التعدد في تفكيرها، وفي مثلها العليا، وفي أساليبها نحو الوصول إلى الحقيقة.

وعلى النقيض من ذلك تحاول الشيوعية أن تجعل المادية قياسا لكل الأشياء. فالأساليب الطبيعية الأساسية، والأنماط الاقتصادية، وعلاقات المجتمع الخاصة بالملكية تعتبر العوامل الحاسمة في تقرير كل النواحى الأخرى للحقيقة الإنسانية –الفن والفلسفة والدين. إن إرساء كل هذه الظواهر

على قاعدة مادية مفروض أنها قابلة للتعريف والبحث هو، كما يزعم ماركس، ما يعطي النظام وحده الحق في أن يسمي بالنظام العلمي، وهو يمكن الماركسية من التنبؤ موضوعيا بسير التاريخ، وذلك ببحث القوى المادية التي سترغمه على سلوك السبيل الذي يسلكه. وأقول عرضا إن هذا هو السبب في أن كل تصرف يسيء إلى المجتمع في روسيا معرض لأن يعزى حتى يومنا هذا إلى الآثار المتبقية من الرأسمالية، إذ أن اللوم لا يمكن أن يقع على النظم الاشتراكية التي لا يمكنها أن تبرز نتائج سيئة، كما يبين تعريفها .

وعلى الرغم من ذلك تدعم القاعدة المادية الرجاء في المستقبل. ويحقق ماركس هذا بأن يعزو كل أخطاء المجتمع وزلاته إلى نظام الملكية الخاصة. ذلك أن ألوان الغيرة والحسد والحواجز التي يثيرها ذلك النظام تدفع بالمجتمع أمامها إلى دورة دائمة التجدد من التذمر، فيها إذا سيطرت هذه الروح، يخلف الطبقات التي كانت لها السيطرة يوما ما مجموعات جديدة تبرز في المجتمع، حتى ينتهي الأمر بالعمال، بعد نبذ الملكية الخاصة، إلى الاستيلاء على السلطة وإقامة مجتمع لا طبقي يربض فيه الأسد مع الحمل، وتنتهي كل مساوئ العالم .

على أنني أظن أن كل هذا نظري جدا، وأن انطباعاتى عن هذا الوضع هي أن في التعليم الشيوعي هذه الأيام كثيرة من التعاليم العقائدية التي يجب قبولها دون تفكير والتي كثيرا ما تتسلل إلى أعماق عقول الناس. و لعل ما تبقى بعد ذلك ليس هو بالإيديولوجية المتطورة بقدر ما هو اتجاه

عام إلى التفكير الذي يأخذ في الاعتبار إنجازات مالك هذا العالم على أنها أهم حدث بالنسبة للإنسان، وينظر إلى الشيوعية على أنها مفتاح المستقبل. ويشمل هذا الاتجاه الفكري قدرة كبيرة من انعدام الثقة في الأنواع الأخرى من المجتمعات بما أن الرأسمالية، كما يستدل من تعريفها، نظام أعوج عفا عليه الزمن. وفوق كل ذلك فلعل هذا الاتجاه يحمل بين طياته شعورا بالتقدم إلى الأمام نحو رؤية نظام عالمى، نحو ختام نهائي للتاريخ يهب الحياة اتجاها متسما بالأمل، وإحساسا بالانفعال والتشوق إلى الطريق المفتوح أمامها. ولست أوحى بهذا أن كل الشيوعيين يشتركون في هذا الأمل . فهناك في الواقع- ما يدل على أن بعض التذمر ضد القيادات العليا يشيع كثيرة بين الشبان وكما هي الحال مع الدين في الغرب قد لا يكون قبول التعاليم العقائدية قويا إلا لدى صفوة من الناس. ويستطيع الإنسان أن يشك أيضا فيما إذا كان التحول الغريب للمادية إلى نوع من العقيدة الدينية له من التأثير والأهمية ما للنواحي الأخرى للشيوعية. ومع ذلك فالأحلام هي مجرد أحلام، ولا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها. وقد يكون من الحماقة أن نقلل من شأن قوة حلم الشيوعية بعالم موحد تشيع فيه المساواة والثراء.

وعندما نتجه إلى ثورة المساواة فإننا نرى أنها بطبيعة الحال ذات أهمية جوهرية بالنسبة للشيوعية التي تزعم أنها تحقق أقصى درجات المساواة في المجتمع، فالناس والأمم على السواء ستنتظم وفقا لمبدأ القائل: "من كل حسب قدرته وإلى كل حسب حاجته". ومن الملاحظ أن هذا المبدأ لا يستبعد كل فوارق الطبقات حسب، بل يحاول أيضا أن يقرر نمطا جوهريا

"للحاجة" ينطبق على كل إنسان، ويجب، من الناحية النظرية، أن يمحو كل الفوارق في المكافأة والمكانة القائمتين على العمل أو الموهبة الخاصة. لقد جرب مثل هذا النمط بنجاح في التاريخ البشري، فإنه أساس الرهبنة مسيحية أو شرقية، وهو متأصل في نبذ كل الممتلكات الشخصية من أي نوع. ولكن الشيوعية تزعم أن التكريس الديني الشديد الذي يجعل الشيوع في الرهبنة ممكنا يمكن انتشاره ليشمل كل المجتمع المدني.

فأول كل شيء أنه إذا نشبت ثورة عنيفة فإنها "تنزل الأعزة عن الكراسي وترفع المتضعين". هذا التعبير الكتابي القديم ينطبق كل الانطباق على الأحوال الراهنة. غير أن الطريق بعد ذلك أقل وضوحا. ذلك أن ما رأيناه حتى الآن من المجتمع الشيوعي يوحي بقوة تحذير جورج أورويل (GeorgeOrwell) إذا قال "ومع أن كل الحيوانات متساوية، فإن بعضها أكثر مساواة من غيرها". لقد رأينا بلا شك في المجتمعات الشيوعية فعلا أن أولئك الذين بيدهم السلطة –الرؤساء أو المنظمين– يحتفظون لأنفسهم بفوارق اجتماعية في الثروة والفرصة، وهي الفوارق التي تعادل على الأقل نوع الفوارق الطبقية الموجودة عندنا في الغرب. وحقيقة الأمر أنه قد تكون هذه الفوارق أكبر في بعض المناطق حيث أن قاعدة المجتمع لا تزال منخفضة إلى حد بعيد، فامتلاك سيارة في مجتمع يخلو في الواقع من السيارات يعتبر ميزة أعظم من ميزة امتلاك مدير في الغرب لسيارة من طراز "كاديلاك". إن الفجوة بين المدير وماسح البلاط هو بكل تأكيد تقريبا أكبر في المجتمع السوفيتي، لأن المجموع كله لم يصل بعد إلى وفرة الاستهلاك الجماعي. ويذهب ميلاندجبلاس (MilanDjilas)، الزعيم

اليوغسلافي المنشق والكاتب، إلى أبعد من هذا ويقول "إن طبقة البيروقراطيين الجديدة" ستخلد نفسها، بما أن أطفالها سيولدون ولهم ميزات تحرم على غيرهم، ويبدأون الحياة كالصفوة المختارة التي تستمتع بكل ميزات عدم المساواة التي يستمتع بها أطفال الأغنياء في الغرب.

بيد أن الشيوعية، باعتبارها نظاما للمجتمع لم تبلغ بعد عامها الخمسين، فلا يمكن التثبت من مواضع صلابتها ومظاهر ضعفها في المستقبل، بل كل ما يقال فيها لا يتعدى الحدس والتخمين. أما الأمر المؤكد فهو أن إغراءها الأول، قبل أن تتوفر لها السلطة، مقصور على أولئك الذين يخيب أملهم في النظام الاجتماعي القائم، أو ينالهم الظلم بسببه. فصغار أبناء الطبقة الوسطى الناشئون، الذين يرون السلطة باقية في أيدي زعماء الإقطاع التقليديين، والعمال الذين يتجمعون زرافات في المدن في حالة من البؤس في أول "ضغط" لتراكم رأسمالي أولى، وأهم من هؤلاء أولئك الذين سلبت أراضيهم– كل هؤلاء تتكون منهم النواة والجمهور الذي يتبع الفورة الشيوعية.

على أننا حين نصل إلى المساواة القومية في ظل الشيوعية، نجد الموقف غير واضح كل الوضوح. فما لاشك فيه أن كل الأمم متساوية من الوجهة النظرية، ولا يجوز لإحدى الدول أن تضطهد أو تتسلط على الأخرى ولقد كان من أبرز الأعمال الأولى للثورة البلشفية في روسيا إعلان تحرير كل الشعوب الرعايا في آسيا الوسطى، التي ضمها أباطرة الروس إلى الإمبراطورية الروسية، مثل الكازاك والأوزبك والأرمنيين والكرجيز. ولكن

يبدأ بعد ذلك مزيج من الشعور بالميل إليها والنفور منها، إذ تعلم الشيوعية أيضا أن القومية إن هي إلا امتداد لمرحلة الرأسمالية البرجوازية من التطور البشري. وكما رأينا، هناك ارتباط بين تعريف السوق وتعريف الأمة. لذلك يقول الشيوعيون إنه عندما تجتاز البشرية مرحلة الاقتصاد الرأسمالي، فإنها تترك القومية وراءها كذلك فالقومية باعتبارها وسيلة للتقييد والتقسيم ستختفي في النظام العالمي الخالي من الطبقات والأمم –ذلك النظام الذي ستحققه الشيوعية. ولا حاجة لهذا النظام إلى إلغاء الثقافة القومية، بل إن فوارق الثقافة واللغة القوميتين يجب في حقيقة الأمر احترامها، ومع ذلك يجب أن تفهم القومية على أنها مرحلة زائلة.

هذه هي النظرية في إيجاز. وأما من الناحية العملية فالنظرة أكثر تعقيدا من هذا بكثير. وحتى إذا كانت القومية من الوجهة النظرية البحتة الدقيقة هي مبدئياً امتداد لمرحلة التطور البرجوازية، فسرعان ما رأى الشيوعيون إلى أي حد يمكن أن تصل القومية في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات التي لم تصل بعد إلى مرحلة البرجوازية، على شريطة أن تكون قد خضعت لحكم الاستعمار. والمجتمعات في مراحل نموها المتعددة يمكن أن تصاب بوباء القومية، حيث إنها القوة الدافعة الكامنة خلف الحركة التحررية الهادفة إلى القضاء على سيطرة الاستعمار الغربى وهو ما يسميه الشيوعيون "النظام الإمبريالي القديم". وهم على استعداد لأن يؤيدوا الوطنيين المحليين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية– من أمثال كاسترو وسيكو تورى إذا استطاعوا بهذه الوسيلة أن يقضوا على النفوذ الغربي. وليس من الضروري أن يكون هؤلاء الزعماء المحليون شيوعيين بل إنهم قد يزجون

بالشيوعيين عندهم إلى السجن، ولكن هذا لا يزعج الشيوعيين، لأنهم يقولون: اقض على النفوذ الغربي أولا، و بعد ذلك نستطيع أن نتبع "تاكنيكا" جديدة. وفي ذات الوقت نقول نحن "نعم" للقومية المحلية باعتبارها وسيلة لإنهاء صور الحكم الغربي القديم ونفوذه.

وأيا كانت النظرية، فالشيوعيون يعترفون أيضا بفائدة القومية على أنها وسيلة لجمع الشعب لتأييد ثورة شيوعية محققة. ويبدو أن الإخلاص للصورة الروسية في روسيا، والتكريس للقوة الصينية في الصين وسيلة تستعمل سعياً وراء الظفر بتأييد الشعب لنظام الحكم الثورى، حدث هذا بنوع خاص أثناء الأثر المدمر لهجوم هتلر على روسيا، إذ لجأت السلطات إلى إثارة الشعور بروسيا المقدسة، وروسيا العظمى بكل تاريخها وكل مجدها وكل مقاومتها وانتصارها إلى أقصى حد، ليجمعوا المواطنين فيها ليقوموا للدفاع عن الاتحاد السوفيتي .

إذن، يمكن أن تكون القومية حتى الآن مشروعة في أعين الشيوعيين أيا كانت المراحل التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية. ولكن هنا يأتي التناقض الغريب. ذلك أن إحدى الحقائق الأساسية في الشيوعية العالمية هي أن التعاليم الشيوعية قد تأصلت في دولتين إمبرياليتين على جانب عظيم من القوة– دولتين قد استوعبتا على مر القرون ملايين من المواطنين من القبائل والأجناس الأخرى. فماذا عن قومية هذه المجموعات؟ لنفرض أنها لا تمحى من القلوب نتيجة للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الشيوعي، فهل يمكن تأييدها و تشجيعها؟ من الواضح أن الإجابة عن هذا

التساؤل بالنفي، لأنها بالمقارنة بتقرير المصير في البلاد الأخرى قد تضف السيطرة السوفيتية أو الصينية. وهكذا نصل إلى هذا التناقض وهو أن القومية خير في غانا أو كوبا أو العراق و لكنها شر في المجر أو الكرجيز أو النبت. فالقوميات، مثلها مثل الأشخاص، قد تكون كلها متساوية، ولكن من الواضح أن بعضها "أكثر مساواة" من البعض الآخر، كما يتبين بأتم وضوح في روسيا أو الصين. ويصرف الروسيون النظر عن الهياج داخل حدودهم الخاصة على اعتبار أنه من "آثار البرجوازية". ومع ذلك ففي عام ١٩٢٢ عندما استمرت فظائع التجميع الزراعي، ثبت أنه من الضروري ضرب معظم أعضاء وزارة أوكرانيا بالرصاص لأجل هذه "الآثار" عينها. كما أن مأساة المجر لا تزال ماثلة في الأذهان. فلقد أدت الرغبة في إيجاد أمة أوربية متماسكة واعية للتخلص من السيطرة الروسية، أولا إلى ثورة الشعب بأكمله ثم إلى قمع الروس لهذه الثورة بطريقة وحشية. فهل يمكن أن يكون هناك مثل أعجب من هذا على وجود عدم المساواة الأساسية بين المجموعات القومية في داخل المحيط السوفيتي؟ لست أظن أننا قد رأينا بعد نهاية التباديل والتوافيق الممكنة لهذا التناقض.

وأما الميادين التي يدمج فيها الشيوعيون ثورات عصرنا الحاضر في نظامهم بأقل مغالطة فهي ميادين العلم والادخار والتكنولوجيا. لقد كان ماركس، كما لاحظنا، يدعى دائما أن شيوعيته، بخلاف الاشتراكية الخيالية لمعاصريه، هي الشيوعية العلمية حقاً. فالشيوعية وحدها هي التي كشفت عن القوانين الداخلية التي توضح أعمال المجتمع البشرى والطبقات البشرية تماماً، كما توضح قوانين الديناميكية الحرارية عمل الأجسام الصلبة

والكتل. وفي معنى ما ليس هذا إلا صورة مختلفة للأسلوب الفكري للقرن التاسع عشر -بل في الحقيقة لبعض أنواع الفلسفة اليوم- الذي لا يقبل إلا صورة واحدة المعنى الشيء وصحته، ألا وهي الصورة التي يمكن التحقق منها بوسائل القياس والتقدير العلمية. ولعل الفكر الغربي اليوم أميل إلى قبول حدود هذا المدخل العلمي، بينما يقدر كل التقدير النتائج المذهلة التي يمكن أن يقدمها في ميدانه الملائم. وفي الاتحاد السوفيتي يستطيع الإنسان أن يتصور أن قبول العلم بدون تقييد على أنه المفتاح لكل شيء يعطي مزيدا من الطاقة للسعي وراء الأهداف العلمية. ومما لاشك فيه أن أمة أنتجت القمر الصناعي "سبوتنك" وصورت الجانب المظلم من القمر الطبيعي، لها قوة دفع للطاقة لا مثيل لها. وفي التعليم السوفيتي قد أنتجت سياسة التركيز على العلم مجتمعاً قادراً على تعبئة مهارات علمية وفنية أكثر من أي بلد آخر -في المرحلة المماثلة من النمو بطبيعة الحال .

ولكن هذه الانطلاقة العلمية في روسيا لم تكن ممكنة، لو أن الاتحاد السوفيتي لم يتطور أيضا تطوراً عظيماً و بطريق مباشر إلى دولة رأسمالية -إن هذه رأسمالية الدولة، ولكنها رأسمالية على كل حال. فتركيم المدخرات الهائلة في عشرات سنى "المشروعات" جعل التوسع المماثل في التعليم ممكنا. فلولا رأس المال، لما أمكن أن تتكاثر المدارس والجامعات، ولولا العقول المدربة، لما أمكن التوسع في النظام الاقتصادي. وفي الواقع تتوقف قوة الشيوعية الحالية، كما نرى الآن، على قوة دفعها التعليمي أكثر منها على أية تنمية مبكرة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة عاجلة على تلك التنمية المرتقب وقوعها، التركيم الإلزامي لرأس المال، لأنه يصل إلى جذور الماركسية. كان ماركس يعتقد اعتقاداً أساسياً أن الرأسماليين سيخلقون مجتمعاً صناعياً في مبدأ الأمر وأن الشيوعيين بعدئذ يتسلمونه منهم بعد أن يكون قد توطدت أركانه. وكان هناك سبب قد دعا ماركس إلى اتخاذ هذه النظرة باعتبارها عملية تاريخية حتمية، استمدها بكل بساطة من ملاحظاته المباشرة للمراحل الأولى للانطلاقة الصناعية في بريطانيا. لقد ابتكر الرأسماليون الأفراد والتجار والمقاولون الأفراد النظام الرأسمالي، وهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ، بل كانوا يظنون أنهم كانوا يسعون وراء الربح فقط، ولكن رغبتهم في الربح هي التي عملت على نجاح النظام بأكمله، وكانت، في نطاق سوق بريطانيا الجديدة الموحدة، وسيلة ذات أثر فعال في دعم التوسع الاقتصادي. فالرجل الذي يحقق ربحا هو ذلك الذي ينظم إنتاج بعض السلع أو الخدمات بحيث يجعل الناس على استعداد لأن يتنازلوا عن بعض الموارد للحصول على هذه السلعة أو تلك أكثر مما كلفه إنتاجها في بادئ الأمر. وكلما أحسن الرجل تنظيم موارده، ازداد الفرق بين التكاليف وبين الثمن الذي يرضى الناس أن يدفعوه في سبيل اقتناء السلعة. وهذا الفرق هو ربحه الفائض، ويمكن استخدامه في استثمارات أخرى، و خلق وسائل جديدة في الاقتصاد القومي والقيام بتجارب على سلع جديدة وأنواع جديدة من التكنولوجيا. يضاف إلى هذا أنه في الوقت الذي فيه يكثر العمال في غير تنظيم ودون أن يكون لهم حول أو قوة، يمكن خفض الأجور فيزداد الربح نسبياً. وكما لاحظنا من قبل فقد كانت

هذه حال العمال البريطانيين في أوائل القرن التاسع عشر، إذ كانت أجورهم تكاد تكفي للحصول على القوت الضروري، وكان من الممكن بعد ذلك استخدام هذا الفائض في استثمار رأسمالي أكثر. وما ساعد على دفع الاستثمار إلى الأمام دفعة كبرى هو عدم زيادة الاستهلاك من جانب العمال في العقود الأولى من سنى التصنيع.

هذه كانت الحالة التي تركت أثرها عموما في نفس ماركس. لقد كان يعتبر كل الأرباح بمثابة استغلال، ولكنه لم ينكر الدور الذي تقوم به في إطلاق المزيد من الموارد من أجل المزيد من الاستثمار كانت هذه هي المهمة التاريخية البرجوازية، ولكن ماركس كان يعتقد أن العملية لا يمكن أن تدوم بسبب تناقض جوهري فيها، فمع أنه في وسع الآلات الجديدة أن تنتج فيضاً من السلع، فإن الأجور ستبقى عند مستواها المنخفض، وقدرة الناس الشرائية لن تزداد لمواجهة إنتاج الآلات. وهنا تحدث أزمات الإفراط في الإنتاج –وهي في الواقع أزمات النقص في الاستهلاك– وهذا يعرض النظام لعدم الاستقرار والتناقض اللذين يزدادان عمقا. وكان ماركس يعتقد أيضا– لأسباب تبلغ في نظرنا من الخيال درجة تجعلنا لا نتعرض لها هنا – بأن الأجور ستنخفض فعلا، وأن الناس سيزدادون فقراً. وإذ تزداد جماهير الشعب فقراً، يزداد ثراء عدد متناقص من المحتكرين –وهؤلاء هم المنظمون والجامعون للأرباح– وفي النهاية يرتد كل المجتمع إلى صراع ثوري يطرد فيه الجم الغفير من الفقراء القلة من الأغنياء ويستولون على الصرح الصناعي الذي كان قد أقامه الاحتكاريون، وينشئون مجتمعاً لا طبقياً، لا ربح فيه– ذلكم هو المجتمع الشيوعي.

على أن نقطة الضعف في نظرية ماركس، كما نعلم، كانت تكمن في أنه مع مرور سني القرن التاسع عشر بدا العمال يشتركون بطريقة أكثر ملاءمة في ثروة المجتمع الجديد، إذ ارتفعت أجورهم الحقيقية بدلا من انخفاضها، وأخذوا ينظمون أنفسهم، ويستغلون مراكزهم على اعتبار أنهم ناخبون، ويسعون سعياً حثيثاً نحو ما نسميه الآن دولة الرفاهية. وبدأت تكون للعمال مصلحة في ذلك النوع الجديد من المجتمع الذي لم يتكهن به ماركس والذي كان يتعارض مع افتراضاته الأساسية. لقد توفي ماركس قبل أن يحل هذا التعارض، فتلقاه لينين واكتشف –مستريحا على الأقل لما اكتشفه– أن السبب في مشاركة العمال في نصيب أكبر من الثراء في الغرب هو أن الثروة كانت تسلب من المستعمرات التابعة للغرب، إذ كان عمال المستعمرات يحملون عبء الثورة الصناعية كاملا و تنوء كواهلهم المبللة بالعرق، ليس بالاحتكاريين الغربيين فحسب، بل بأعضاء اتحادات العمال الغربيين أيضا. وكانت إحدى نتائج هذا الكشف أن لينين علق أهمية أعظم على ثورة المستعمرات ضد تفوق الغرب الإمبريالي، وأخذ يعتقد أن السبيل إلى الغرب سيكون عن طريق بكين و دلهي .

وهناك ناحية أخرى من نظرية ماركس جديرة بالملاحظة. لقد كان يعتقد أن الرأسماليين الغربيين كانوا مضطرين إلى استثمار أموالهم في الخارج، بما أن إخفاق الاستهلاك الداخلي في الزيادة قد حد من مجال زيادة الاستثمار المربح في الداخل. وإذ كان هؤلاء يسعون في لهفة وراء الأرباح، فإنهم كانوا يتحصنون في البلاد الأجنبية إما بطريق مباشر أو وراء دمى محلي، ثم يقاتلون لإبعاد الغير عن مناطق نشاطهم. لقد كان هذا هو الرباط

الأساسي بين الرأسمالية والاستعمار والحرب، ولقد كان هذا التفسير الملتوى الذي جاء به لينين مسيطراً على تفكير الناس عن المستعمرات، وظل باقيا حتى اليوم. ففي البلاد التي كانت مستعمرة في الماضي ليس من غير المعتاد أن تجد زعماء تساورهم الشكوك إلى حد بعيد في كل أنواع الاستثمار الأجنبي الخاص على أساس أنه لابد أن يجر وراءه السيطرة الأجنبية، بل و يمكن أن يجر الإقليم إلى الحرب. وهذه النكرة القديمة التي أدركها الناس من قبل أقوى من الحقيقة الجديدة، وهي أن الاقتصاد الغربي، وقد انتقل إلى قاعدة جديدة للاستهلاك المرتفع، لم يعد لديه رأس المال بالقدر الذي يفيض عن حاجته، ولم يعد الخطر منطويا على "الاستغلال" وإنما على أن رأس المال سوف لا يتوافر من أجل تنمية المناطق فما وراء البحار.

أما وقد ثبت لماذا لم يعد عمال الغرب ثوريين، فقد ظل لينين يواجه مشكلة ما يمكن عمله مع طبقة من البروليتاريا التي لم تعد مستعدة أن تتصرف باعتبارها جبهة الثورة. لقد واجه المشكلة ببسط فكرة الحزب على أنه نواة سرية صغيرة، ذات نظام كلى، مكرس لتدليل أو إرغام الأكثرية على قبول زعامته الثورية. وفي الظروف التي كانت سائدة في أوائل القرن العشرين أثبتت وسيلة لينين أنها أقوى من أية حركة جماهيرية. فحتى بعد آلام الحرب ظل عمال الغرب أساسا غير ثوريين. وأما في روسيا فقد سارت الحرب كالهراسة البخارية تدك بداية حركة "الأخذ بالأساليب العصرية". وفي هذا المجتمع المتفتت كانت تلك المجموعة الصغيرة المحدودة جدا من البلاشفة المثيرين للفتن هي التي استولت على السلطة، وأقامت أول حكومة في التاريخ على أساس الشيوعية.

وعند هذه النقطة وضح قصور التحليل الماركسي. لقد كانت السلطة في أيدي الشيوعيين، ولكن هؤلاء لم يتسلطوا على مجتمع صناعى بلغ مبلغاً كبيراً من التطور، بل على أمة خربتها الحرب وأضعفتها، وهي لم تكد تبرز من غياهب القرون الوسطى. فقد كانت المشكلة الكبرى في روسيا في عام ١٩١٧ وعام ١٩٢١ ولعدة أعوام بعد ذلك هي كيف تنشأ الشيوعية في مجتمع لم يكن الرأسماليون قد تفضلوا عليه بإقامة صرحه الصناعي مقدما. وقضى لينين نحبه ولم تجد المعضلة سبيلها إلى الحل، وكان من حظ ستالين أن يتخذ ذلك القرار الرهيب الذي لم يسبق له مثيل، ألا وهو تحقيق نوع غربي من المجتمع الصناعي الكامل التنمية، وذلك ليس بأخذه عن الرأسماليين بل ببناء ذلك المجتمع هو بنفسه –وبعبارة موجزة باستخدام الدولة في القيام بالمهمة التي كان الرأسماليون يقومون بها في الغرب.

ومن حسن حظ ستالين أنه أصح في هذا الوقت واضحا كيف تستطيع الحكومة الاضطلاع بمثل هذه المهمة. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت تعبئة الحكومة المركزية للرجال والمواد لمهمة معينة قد حدثت في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والأرجح أن اقتصاد الحرب الغربي كان الأنموذج العظيم الذي اتبع في الخطة الخمسية الأولى. ذلك أنه في الحرب يتوسع المخططون في الصناعات العظيمة التي تستخدم فيها المعادن، والتي تتدفق منها آلات أكثر –لأن اقتصاد الحرب تتدفق منه الذخائر. و تتحقق التعبئة الشاملة بإرغام الناس والمواد على التلاؤم مع المشروع الشامل للتوسع الصناعي، كما أن المدخرات تتجمع بمراعاة أن جزءاً صغيراً جداً

فقط مما ينتجه العمال يعود إليهم في صورة استهلاك، إذ أن نظام البطاقات التموينية والتضخم المالي أثناء الحرب هما اللذان أوجدا هذا النظام فيما بين عام ١٩١٤، ١٩١٨، فقد أطلقت الموارد بصورة ضخمة لأغراض الحرب. ولعل المدخرات كانت أكبر في تلك الفترة منها في أيام البطولة للتركيم البدائي في بريطانيا، ولكن بما أنه من الجائز أن يكون النظام الرأسمالي القديم في بريطانيا قد وفر النسبة التقليدية من الدخل القومي وهي تتراوح بين ١٢% و١٥%، فإن الأنظمة القاسية الخطط الروسية قد رفعت الرقم إلى ٢٥% و٣٠% من الدخل القومي. وكانت المدخرات الضخمة المستمدة من عمل الشعب تتدفق إلى الصناعات الجديدة، وإلى التطورات الجديدة إلى أبعد مما وراء جبال أورال، وإلى التوسع الكبير في المناجم والنقل والتعليم والأبحاث.

وكان لابد أن يأتي الادخار من الشعب، بما أنه لم يكن ممكنا أن يأتي من أي مصدر آخر. لقد جاء، فوق كل شيء -كما هو الحال في كل مراحل التركيم البدائي- من جموع الشعب التي تعيش على الأرض. فإن الآلام التي فرضت على الفلاحين- عن طريق بذل الجهود لاستخلاص كل قطرة يمكن استخلاصها من الموارد ونقلها إلى المدن -هذه الآلام أفضت في النهاية إلى أن يعاني النظام الجماعي من الآلام المبرحة. ويخيل إلى أنه يمكن القول بأن الزراعة السوفيتية لم تعد تماما حتى هذا اليوم إلى الحالة التي كانت عليها بسبب شدة وطأة الادخار الإجبارى الذي فرض عليها في الأيام الأولى.

ولنبحث الآن في التناقض الكامل للثورة الشيوعية الأولى. لقد فرض الشيوعية في الواقع نفر من المتآمرين في بلد فسيح الأرجاء كان فيه ما يقرب من ثمانين في المائة من الشعب مازالوا يعيشون في مجتمع ما قبل التصنيع، بينما كان يجب أن تأتي الشيوعية إلى حيز الوجود عن طريق قوى التاريخ التي لا مفر منها، ألا وهي ثورة الطبقة الكبرى العاملة في اقتصاد بلد كامل التنمية. وفضلا عن ذلك فإن الثورة، التي كان مفروضاً فيها أنها تحرر العمال والفلاحين، قد أخضعتهم لنظام من الادخار الإجباري أقسى من أي شيء فرض في الغرب غير المخطط. وهذا النظام الذي كان ينتظر أن يكون حكم الشعب بأصدق معنى لم يتخذ نموذجه الأول من اقتصاد الغرب المتقدم، في صورته في وقت السلم، بقدر ما اتخذه من الاقتصاد الغربي الصارم في تنظيمه، والمركزي في إدارته، والذي كان يسود خلال حرب شاملة.

وهكذا كان بين الثورة في أول ظهورها وبين الشيوعية كما كان ماركس يتصورها شبه قليل. وكان ما فعلته أنها خلقت نوعا من أقوى أنواع تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في تاريخ الإنسان. وإلى هنا الحد اتفقت تماما مع تقاليد المجتمع الروسى، ذلك المجتمع الذي لم يكن فيه في الحقيقة صور قديمة من الحكم الدستوري، صور قديمة من تنوع السلطة، بل كان الحكم المطلق فيه يتركز دائما في فرد واحد، هو القيصر.

وقد كررت الانطلاقة الكبرى التالية للشيوعية –في الصين– شيئا من النمط عينه، وكأني بها تعزيز للطابع الاستبدادي الذي فرضته على

الشيوعية طبيعة المجتمع الروسي و نطاق الانهيار الذي حدث في عام ١٩١٧. ذلك أن الصين أيضا كان حظها من الصبغة العصرية جزئياً، وما كان لديها من البناء العصري –في الصناعة والمواصلات– قد دمرته الحرب التي ظلت رحاها تدور مدة خمسين عاما دون انقطاع تقريباً، وحدث هذه البلاد المحطمة اليائسة التي كانت على حافة الفوضى أن الشيوعيين، وهم تلك الفئة القليلة لمدربة على الترتيب والنظام، استولوا على السلطة، ومن ثم فرضوا نظم التعبئة الشاملة. ومرة أخرى تلاءم هذا النمط مع تقاليد البلاد وتاريخها. ففي كل تاريخ الصين الطويل –وليس هناك بلد في العالم ذو تقليد تاريخيطويل مستمر متواصل مثل الصين– هناك نظامان رئيسيان حافظا على وحدة الإمبراطورية المترامية الأطراف: عرش الإمبراطور الأوتقراطي، والنظام الطبقي الإمبراطوري القاسي القوى الفعال للموظفين العموميين –وهو أول نظام للخدمة المدنية في العالم يتوقف التعيين فيه على نتيجة امتحان مسابقة. وهناك أوجه شبه أخرى، ففي عهد الأسر المالكة السابقة كثيراً ما قام الحكام الوافدون بتجارب على السياسات الضخمة للتغيير الاجتماعي مثل إعادة تنظيم أساس تملك الأراضي و تأميم الصناعة. ويمكن حتى القول بأن الكونفوشية كانت أيديولوجية الدولة بدرجة حقيقية جداً. غير أن نقطة الشبه الرئيسية تكمن في أن محور ارتكاز القوة الفعالة في الصين ظل دائما في أيدي الطبقة البيروقراطية.

هذه إذن هي أحجية الشيوعية، ذلك أنها لا تحرز القوة بالأسلوب الذي تنبأ به ماركس، ولا تقيم مجتمعاً يشبه كثيراً الصورة الأصلية التي

رسمها لمجتمعه –هذا إلى الحد الذي يمكن أن يقال معه إنه كانت لديه صورة كهذه. وفي الحق أن ماركسكان غامضاً أشد الغموض فيما كتب عن شكل مجتمعه الكامل اللاطبقي. لقد نجحت الشيوعية في الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة من جانب أقلية كرست نفسها لهذا العمل، وكان ذلك في مجتمعين عظيمين يتسمان بالطابع الأوتوقراطي من الناحية التقليدية وكانا يعانيان من انهيار وفوضى الحرب المدمرة. وبعد أن خلا الجو للشيوعيين لم يكن واجبهم الأول –كما كان ماركس يتوقع– تسيير دفة نظام متبع، بل بالعكس، خلق نظام جديد، والابتعاد بالأمة عن حافة الفوضى المحققة، وتعبئتها في نظام فعال للحكم الحديث.

فكيف يمكن أن يصادف هذا النوع الواقعي العملي من الماركسية قبولا لدى الأمم الناهضة غير الملتزمة؟ وكيف أن هذا النمط من النمو الإجبارى، الذي يتحقق عن طريق القوة المركزية المخططة لدولة أوتقراطية، يروق في أعين البلاد التي تتأرجح بين الحاجة إلى التغيير و بين القدرة عليه في واقع الأمر؟ علينا أن ندرك أن احتمالات الإغراء فيه عظيمة، وأن نذكر أولا أن عمليات التغيير قد بدأت في كل البلاد غير الملتزمة، في آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أجزاء كبرى من أفريقية. إن هذا هو تراث الاستعمار وأثر التجارة والتوسع الغربيين. فهناك عدد قليل من الزعماء المحليين تقوم تنشئتهم وفقا للأساليب الحديثة، وبعض الصناعات التي يملكها الأجانب عادة وأنشأوها بقصد تصدير منتجاتها. كما أن هناك وسائل جديدة للنقل والمواصلات. وفوق كل ذلك هناك تغيير في الجو عموما، تهب رياحه إلى الداخل فتحمل معها الإيعاز بفرص أكبر وأشياء

أفضل. وكخطوة أولى، يجب إنهاء حكم الاستعمار، أو إنه قد انتهى. وهنا نقول: كل هذا واضح، ولكن ماذا بعد ذلك؟ وكيف يمكن إنجاز الوعود البراقة بالاستقلال في حين أن كل ما يحيط بالمجتمع القديم الجامد من نظم ومثبطات تبدو وكأنها لا تزال كما هي بدون تغيير تقريبا؟

إن الشيوعية إنما تخاطب من أصيبوا بخيبة الأمل النفسية، وتهاجم الزعماء التقليديين للمجتمع القديم –الحكام والأمراء القدامى، وملاك الأراضي القدامى، والجماعات المشتغلة بالتجارة والصناعة، وأولئك الذين يبدو أنهم يقفون في طريق بروز القوى الجديدة للعصرية. وتحتاج الشعوب غير الملتزمة إلى أن تفتح عيونها فتتساءل: ألا يمكن لمالك الأرض القديم والبيروقراطي الجديد أن يشتركا في بعض رذائل السلطة المطلقة؟ إن الشيوعية تهاجم التحكم الأجنبى، و تستنكر الإمبريالية. وهذا يدعو أيضا إلى فتح الأعين نوعا ما والتساؤل عما إذا كانت السيطرة السوفيتية على الدول النابعة لروسيا في شرق أوربا لا يمكن أن تكون في ذاتها نوعاً جديداً من الإمبريالية.

وفي الميدان الاقتصادي تعرض الشيوعية نظاما صارما للادخار، فبإرغامها الشعب على تأجيل الاستهلاك فهي إنما تقبل على مهاجمة أصعب مهمة في أي مجتمع يعيش فيه الشعب قريباً جداً من حد الفقر المدقع، بحيث يتحتم أن يكون الادخار اختياراً أليما. والشيوعية، إذ تنكر الاختيار على الشعب، و تفرض تركيم رأس المال، إنما تفرض نمطا من النمو السريع. وعندما نقارن بين معدل النمو في الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي-وهنا تظهر ميزة السوفيت- يستطيع الشيوعيون أن يزعموا أنهم وحدهم هم الذين يعرفون كيف يقدمون للمجتمعات الفقيرة ذلك النوع من العون على الادخار الذي بدونه لا يكون هناك أمل في أن ينتقل أي اقتصاد من نقطة الانطلاق إلى قوة الدفع المتواصلة.

ويعزز هذه الدعوى الإستراتيجية الجوهرية ميزات أخرى. ذلك أن الشيوعية قد ظهرت على أنها وسيلة لاغتصاب السلطة والنهوض بالمجتمع عن طريق عمل صفوة قليلة -مجموعة صغيرة من الناس. ففي معظم المناطق المتخلفة حقاً فإن عدد الرجال والنساء الذين يأنسون في أنفسهم القدرة والعلم والإخلاص بدرجة تكفي للاضطلاع بمهمة خلق المجتمع الجديد، يكون صغيراً بحكم الضرورة. إذن هناك إغراء طبيعي في فكرة أن المجموعة الصغيرة التي تعمل متماسكة تستطيع أن تحقق الكثير، ومما يدعم هذا الإغراء تلك البساطة الجريئة التي نراها في التصميم الماركسي على تفسير كل شيء بمعنى الثورة. فعندما تكافح بين عالم يردد آخر الأنفاس، وآخر لن يولد، وعندما ترى الفوضى طابع كل ما يقع تحت ناظريك، وحين لا يتيسر التوفيق بين مثلك العليا القديمة وأطماعك الحديثة، وحين يذبل القديم وأنت لست واثقا من أنك تريد زواله ويتحتم مجيء الجديد، ولكن بعد وقت طويل، وعندما تتو بين الآراء الخاصة بالحياة وأساليبها التي تبدو متناقضة بطبيعتها -حينئذ تقبل بقوة على الإيضاح البسيط المتين، وتصغي في افتتان حين يأتي إليك أناس قائلين: إن لدنيا "الوصفة" للمستقبل، إن عندنا الإجابة الشاملة وفي مقدورنا أن ندلك على ما تفعل، لأننا، كما ترى، قد فعلنا ذلك من قبل. وقد يمكن القول بأن هذه البساطة وهذا

الادعاء الجريء بحل كل مشكلة هما أعظم ما يستميل الناس إلى الشيوعية وأن من الحماقة البالغة أنا معشر الغربيين ننقص من قدرهما.

وليست هذه، بطبيعة الحال، القصة كلها، ذلك أنه إذا كان لابد لنا من أن نقدر إغراء الشيوعية تقديراً معقولا وأن نحكم على النواحى التي يغلب أن تؤثر فيها على واضعي السياسة في البلاد الصاعدة، كان علينا أن ندقق أكثر في تفهم معضلات التنمية ذاتها وإمكانياتها وذلك في عملية النمو الواقعية التي يتحتم على البلاد النامية اجتيازها. فالمعضلات أصبحت أكثر وضوحا؛ والمشكلات تتخذ صورة محددة أكثر مما كانت منذ عشر سنين. فمثلا، كيف تستطيع البلاد المتخلفة أن تدخر أكثر من ١٥% من دخلها القومي، إذا كان دخل الفرد يبلغ في انخفاضه نحو عشرين جنيهاً إسترلينياً في العام؟ وكيف يمكن في كل الميدان الزراعي الذي رسخت فيه الأساليب المألوفة والوسائل القديمة في أذهان الناس، كيف يمكن السير به في طريق جديد للنمو؟ وكيف يمكن التأثير على المزارعين حتى يزيدوا من الإنتاج، لا من أجل أنفسهم حسب، بل من أجل السوق أيضا؟ وأين يوجد رأس المال اللازم لكل (البنيان السفلى) للصناعة، ولمستلزمات النمو ذاته، المتمثلة في إنشاء الطرق، وتوفير القوى، ووسائل النقل، وبناء الموانى؟ وكيف يمكن إيجاد الأيدي العاملة والادخار اللازمين لأكثر العوامل حسما في ذلك البنيان السفلى للصناعة، وأعني به بنيان العمال المتعلمين؟ وفي ميدان التوسع الصناعي إذا فرض أن الموارد محدودة دائماً، فأي الصناعات يجب تنميتها، وأيها يجب إغفالها؟ وأين يكون من الحماقة الاستثمار، وأين يكون من الحكمة المضي فيه؟ وهل يجب أن

يكون الهدف الربح الكثير العاجل لرأس المال، أم هل هناك ما يستوجب التأني في الحصول على الأرباح على أن يكون الهدف النهائى نموا أكثر توازناً؟ كل هذه أسئلة جد واقعية تفرض نفسها على زعماء المناطق المتخلفة في اللحظة التي يتحقق فيها الاستقلال، و تأخذ وحدة الجهاد الوطني وحماسته في الضعف و تغير الحال.

وفي هذه النقطة تواجهنا ميزة أخرى يستمتع بها الشيوعيون، فهم يقولون إن لديهم الإجابات عن الأسئلة المتقدمة. أما نحن في الغرب فقد تخامرنا الشكوك، وبحق، في عدد من الإجابات، ولا نحرص على أن تكون إجابتنا قاطعة –وبالأخص في ميدان الزراعة المفزع، والجوهري في نفس الوقت. ولذلك لا نستطيع أن ننافس الشيوعي في ثقته التي يقول لنا بها "أصغوا إلى، فأخبركم بما تفعلون". والآن حيث إن هذا التردد ينشأ عن حيرة خالصة بشأن الوسائل، فهناك إذن إخلاص، ويمكن مجابهة الموقف ببذل مجهودات أكبر للكشف عن الإجابات المطلوبة. أما إذا كانت هذه الحيرة تعكس قلة إحساسنا بأهمية المناطق النامية، وأننا لم نمنحها ما تستحق من تفكير جدي، فإذن لا نستطيع أن تفخر بفلسفتنا العملية (براجماتزم) التي لا تصبح إلا اسما آخر لعدم المبالاة.

وأيا كان السبب في تصوري أننا يجب أن نعترف اليوم بأن كثيراً من إجاباتنا ليست موضوعة في هيئة محددة، وأن سياساتنا العامة ليست مدروسة دراسة كافية. وعندما أنظر أحياناً إلى هذه المجموعة كلها من البلاد النامية التي خرجت من كفاحها في سبيل الاستقلال لتواجه حقائق الاختيار

الاقتصادي والقرار السياسي، أسائل نفسي: هل ندرك كيف يمضى الزمن سراعاً، وكيف أن بعض هذه القرارات يجب الإسراع في اتخاذها، وأنه من المهم لنا، بدورنا، أن نصوغ سياساتنا الخاصة بالأمم الفقيرة في العالم ونحددها؟ وإذا لم يكن لدينا الشعور بأهمية الموضوع الآن فهل نحن على يقين من أن الفرصة لم تضع؟

الباب الرابع

اقتصاديات التنمية

رأينا كيف أن الثورات الكبرى في عصرنا قد عملت على خلق مجموعة من الأمم الثرية في ميدان المحيط الأطلسي الشمالي، وعلينا الآن أن نبحث في أثرها على الأمم النامية. وفي هذا النطاق يشمل موضوع بحثنا ثلاثا من الثورات فحسب: الثورة المادية التي بها يصبح الناس مهتمين بشئون الحياة الدنيا، والثورة البيولوجية التي جعلت عدد السكان يزداد بكيفية لم يسبق لها مثيل، وأخيراً، بل وأهم التغيرات العظمى جميعا، تطبيق رأس المال والعلم على عمليات كسب الإنسان لقوته اليومي. أما ثورتنا الرابعة، وهي ثورة المساواة، فتهتم أكثر بمشكلات فن الحكم والتطور السياسي، وسيأتي بحثها فيما بعد.

ولست أظن أن هناك حاجة شديدة إلى تأكيد أثر الثورة المادية والاهتمام بشئون هذه الدنيا على الآمال المرتقبة من التنمية، فإن إحدى حقائق الطبيعة البشرية أنك لا تحصل على ما تريد، وأنك لا تعمل لأجل ما لا تستطيع أن تتصور وسواء اتخذ هذا الدافع إلى التحسين المادي صورة الحافز إلى الربح في عقول رجال الأعمال، أو تصميم السياسي على أن يرى بلاده قوية و نامية اقتصاديا، فإنه على الحالين دافع جوهري إلى صبغ الاقتصاد بالصبغة العصرية. ومع أن هذه النقطة أوضح من أن تحتاج إلى

كثير من التأكيد، فإنه من المفيد أن نذكر أن بعض المجتمعات لا يزال ينقصها الحافز إلى التقدم والتغير الماديين.

وكلما ظل الرجال والسيدات يفضلون المركز الاجتماعي على التنمية الاقتصادية، ويقدرون الميزة التقليدية و العرف أكثر من مخاطرة وقسوة التغير الاقتصادي العنيف، عجز رأس المال والعلم عن أن يكونا وسيلتين كاملتين للتنمية. إذ أن الزعماء لن يكونوا جهلاء بتطبيقهما فحسب بل ستعوزهم الرغبة في التطبيق أيضاً. ولقد ضربنا المثل فيما سبق برجال الأعمال الصينيين في أواخر القرن التاسع عشر: ففي المراحل الأولى للنظام المتطور لميدان الأعمال، يجد المرء في كثير من الأحيان تأرجحاً بين الرغبة في استخدام الثروة الجديدة في صور المنفعة القديمة –الاستثمار في الأراضي وإتباع عادات الإقطاع– وبين الرغبة المضادة في سلوك سبل أكثر مخاطرة لزيادة الاستثمار حتى تتسع القاعدة الاقتصادية للمجتمع بأكمله. وحيث يحدث الائتلاف بين الأعمال الجديدة والمميزة القديمة، تقوم عقبة كأداء تحول دون المزيد من التغيير، وتخلق الاحتكاكات الاجتماعية التي تؤدي بسهولة إلى شيوع التذمر بين أفراد الشعب على أوسع نطاق. فلقد كانت الدعاية الشيوعية في فرنسا في الفترات التي تتخلل الحروب توجه باستمرار ضد المائتي أسرة التي كانت تملك معظم الصناعة الفرنسية في تحالف متداخل مع حفنة قليلة من الطبقة الأرستقراطية السابقة. وفي أمريكا اللاتينية يعتبر النمط الإقطاعي للأعمال في الآونة الحاضرة سبباً قوياً من أسباب القلق، ويبدو واضحا أنه ما لم يمكن المضي إلى المرحلة التالية من النمو – إلي زيادة انتشار القوة الاستهلاكية ونمو طبقة وسطى قوية

مستقلة، وإنشاء منظم لسوق تقوم على طلب الجماهير –فإنه من المحتمل أن تجتاح مثل هذا المجتمع ثورة يمينية أو يسارية متطرفة.

على أن هذه العقبات تحدث حتى ولو كان مجتمع ما قد بدأ فعلا عمليات التنمية الحديثة. ويمكن المجادلة بأن العقبات الرئيسية تكمن في مرحلة سابقة على هذه بكثير: في المجتمعات القبلية البدائية التي لم تبدأ فيها التنمية بعد. ففي أفريقيا مثلا ما زالت معظم الشعوب تنظم على الأساس القبلي. وفي مثل هذه المجتمعات الجماعية يتقاسم حقوق ثمار الأرض عدد كبير جداً من ذوي القربى، الذين لا يشتغلون إطلاقا. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يشتغل المزارع الواحد بجد أكثر إذا كان فوج من أخواته وبني عمومته ومن عماته –وهؤلاء يعدون في الواقع بالعشرات في أفريقيا حيث تتعدد الزوجات– يمكنه أن يشارك في محصولاته ويستنفدها؟ إن "نظام الأسرة المتفرعة" يعتبر بمثابة نوع من دولة الرفاهية وإنما في المحيط الخاص. فلا حاجة بإنسان إلى الموت جوعا، إذا استطاع قريبه أن يقوم بإعالته. ولكنه من الصحيح أيضاً أنه إذا ازداد عدد الذين يعولهم فرد ما في كل وقت يرتفع فيه دخله، فإن الحوافز التي تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد تضعف حتى تتلاشى في النهاية.

فلهذه الأسباب يشك بعض المراقبين في إمكان الإسراع "بالأخذ بالأساليب العصرية" في أفريقيا، ويقولون إن الزعماء يريدونه، وقد اتخذت هذه الخطوة الأولى نحو التغيير، و لكن الظروف الممهدة للسعي نحو التغير لا وجود لها بين الشعب عامة. بيد أنه مما لاشك فيه تقريبا أن هذا الرأي

مبالغ فيه. ذلك أن المزارعين في غانا أصبحوا أكبر منتجين للكاكاو في العالم، ولم يكن الدافع لهم إلا الحصول على النقود. وفي تنجانيقا استعملت قبيلة تشاجا نظامها الجماعي لإنشاء جمعية تعاونية أكثر ما تكون فاعلية في إنتاج البن –أما مزارعو كيكويو في كينيا، الذين أعيد استيطانهم في مزارع صالحة للإنتاج، فينتجون محاصيل تضارع تلك التي تنتجها مزارع البيض، فالتغيير إذن ممكن، والحافز المادي له أثره. ولكنه من الواضح أن المهمة تتطلب وقتا أطول وتتكلف أكثر مما تتكلفه في البلاد ذات التربة الصالحة والتقليد الزراعي التقدمي.

ولننتقل الآن إلى ما أطلقت عليه اسم الثورة البيولوجية: أي الازدياد الهائل في معدل عدد سكان العالم وانعدام تناسب هذا النمو السريع مع موارد العالم الموجودة. ويعتبر كثيرون من الناس أن هذه المشكلة من أخطر المشكلات البشرية. ويتطلعون بخوف إلى اليوم –ولا يزال بعيداً عنا بأجيال– الذي قد يكون فيه نصيب الإنسان من سطح الأرض مكانا يستطيع الوقوف فيه. وأنا أعترف أن هذه الصورة البعيدة تبدو لي أنها ليست مؤكدة لدرجة أنها لا تسترعي اهتماما عاجلا، ولكن من يدرى أية تغييرات تحدث أو أمراض أو طوفانات أو مجالات في الفضاء الخارجي تعدل من المتوالية الهندسية لنمو السكان، وأما ما أريد أن أتناوله بالبحث الآن فهو المشكلة المباشرة، وهي أن زيادة عدد السكان في مناطق مثل أمريكا اللاتينية أو شبه القارة الهندية هي على النحو الذي يتهدد الأفواه الجديدة بالتهام كل المدخرات الجديدة التي بدونها لا يمكن وجود رأسمال يكفي لجعل مواصلة التنمية ممكنة. إن المعضلة حقيقية جداً، لأن اقتصادنا

الحديث بأكمله يتوقف على الادخار، الامتناع عن الاستهلاك، ولكن إذا استمرت الزيادة في عدد السكان سنة بعد أخرى، فإن عدد الأفواه الجديدة، التي تولد لتستهلك، يمكنها بسرعة أن تأتي على المدخرات الجديدة التي كان يجب استخدامها في تغيير الاقتصاد القومي. وهكذا يمكن إعادة وضع السؤال بهذه الصورة: هل معدل نموالسكان هو من الضخامة بحيث إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث حقيقة؟

إن إجابات التاريخ عن هذا السؤال حتى الآن مبهمة، ففي البلاد الغربية حيث سار "الأخذ بالأساليب العصرية" جنبا إلى جنب مع الزيادة في عدد السكان، كانت القفزة الهائلة في عدد السكان دافعا إلى التوسع، وذلك بإيجاد عمال يكفون الصناعات الجديدة وسوق كبرى بدونها كان لابد من توقف الإنتاج في الاقتصاد القومي.

ومن الناحية الأخرى نجد أن المجتمع القبلي أو التقليدى ـ مثل مدنية الصين التقليدية العظمي – كان يسير في الاتجاه المضاد. وكما رأينا في أوقات السلم، فإن الاتجاه العام ينطوي على أن السكان يتزايدون إلى أن يصلوا إلى أقصى حدود الإنتاج. غير أن هذه الحدود لا يمكن التوسع فيها، لأن العلم والتكنولوجيا لم يحققا بعد مثل تلك الظواهر المدهشة التي نراها في أمريكا حيث يستمر المزارع الأمريكي في إنتاج المزيد من الطعام من مساحة أصغر، وعند هذه النقطة تبدأ الدورة الكئيبة: تزايد في المواليد أولا تلتهم وسائل المعيشة ثم يأتي الجوع بما يصحبه من اضطراب، فيثير اتجاها نزوليا في حجم السكان. وما إن يصبح حجم السكان ثانية دون

المستويات الممكنة للإنتاج، حتى يعود السلام والاستقرار اللذان، لسوء حظ الإنسانية، تعود معهما الزيادة المطردة في السكان. وهذا التناوب المنكود الشاسع بين السنين السمان والسنين العجاف إنما يمكن تأييده تأييداًكاملا بالوثائق من سجلات التاريخ الصيني.

فأي النمطين يحتمل أن يسود في يومنا هذا؟ على المرء أن يذكر أن التكنولوجيا الحديثة قائمة على الادخار. والوسيلة لوضع حد لانعدام التناسب بين السكان والموارد هو تطبيق مقادير ضخمة من رأس المال على الموارد. غير أنه من الصعوبة بمكان أن نضمن قدرا ضخما من الادخار، حينها تؤدى الزيادة المطردة في السكان إلى رفع مستويات الاستهلاك. فإذا كان معدل الزيادة ٢٪ في العام، كما هي الحال في الهند، أو حتى ٣% كما هي الحال في أجزاء من أمريكا اللاتينية، فهل يستطيع الناس حقيقة أن يدخروا على نطاق ملائم؟

وبطريقة جزافية يقدر الاقتصاديون أن الحصول على وحدة من الدخل يستلزم استثمار ثلاثة أمثالها من رأس المال. لذلك إذا أرادت أمة ما أن تتمشى مع الزيادة في السكان بنسبة ٣% كان عليها أن تستثمر ما يقرب من ٩% من دخلها القومي كل عام. وهذا ما لا يستطيعه المجتمع التقليدي الذي لا تتجاوز مدخراته ٤% إلى ٥% من دخله السنوى. وحتى يمكن تجاوز معدل المواليد هذا، يجب أن يرتفع معدل الدخل القومي المخصص لرأس المال المنتج إلى ما بين ١٢%، ١٠٪ والمظنون أن هذه هي النقطة الرئيسية في تحقيق الانطلاقة نحو النمو المتواصل. ولكن هل

يمكن رفع الادخار إلى هذه المستوى، مع وجود الفقر أصلا في المجتمع؟ وهل يمكن أن يكون هناك أي أمل في تحقيق هذه الزيادة في المدخرات، إذا ظل معدل المواليد يتزايد بسرعة أكثر؟

أما المجتمعات الشيوعية فتعرب عن أملها في أن تفعل هذا عن طريق النظام الصارم المتعلق بالادخار الجبري. ولاشك أن روسيا حققت انطلاقتها بإتباع هذا النظام. و لكن روسيا لم تكن لديها زيادة في السكان بالنسبة للموارد، بل إن قلة الأيدي العاملة كانت السبب في متاعبها في الأيام الأولى. وتدعى الصين أنها قد وصلت إلى مستوى ادخار يزيد على ٢٠٪ من الدخل القومي، ولكننا لا نعرف بعدما إذا كانت تقدمت فعلا في اقتصادها القومي. وأما في الهند الديمقراطية، حيث يطلب من الشعب لأول مرة في التاريخ أن يجتازوا مرحلة عصيبة قوامها التقشف خلال فترة التراكم البدائية، فالمدخرات أقل، وربما لم يبلغ الادخار المحلى بعد ١٠٪ من الدخل القومي، مع أنه في ارتفاع مطرد. ولكن المعونة الخارجية التي تتمثل في رأس المال قد رفعت النسبة فجعلتها تزيد على ١٣٪ ونتيجة لهذا أو بالرغم من الزيادة في عدد السكان بنسبة ٢%، فإن الهند تمضي قدما في طريق التقدم. فالمدخرات في ازدياد، والاستهلاك أعلى قليلا، والغالبية العظمى من السكان تستطيع أن تعمل وتأكل. ومع ذلك فمن الواضح أن التقدم المادي كان يمكن أن يكون أسرع، لو لم يزد عدد سكان الهند في العقود الأخيرة من السنين بمقدار ٨٠ مليون نسمة، ولهذا السبب تميل الحكومات الآسيوية إلى تعليق أهمية متزايدة على ضبط النسل باعتباره شرطا ممهدة التنمية.

غير أننا نواجه هنا ما يشبه أحجية "الدجاجة والبيضة" وآيتهما جاءت أولا. ويبدو أنها حقيقة تاريخية أن الدول تعمل على أن يكون لها ما تريد من معدل المواليد، فالفرنسيون مثلا في القرن التاسع عشر إذ واجهتهم القوانين الجديدة الخاصة بوراثة الممتلكات، قد جنحوا إلى الحد من أحجام أسرهم. أما اليابانيون فقد اجتازوا أولا دورة التوسع السريع جداً في حجم السكان. وأما الآن فقد توقفت الزيادة وبدأ حجم السكان يثبت عند مستواه نتيجة للاختيار الشخصي والتشريع الحكومي. وينبغي علينا أن نؤكد نقطة الاختيار، لأننا بالتأكيد لا نوحى –وهذا ما أفهمه– بوجوب تقرير الحكومات لحجم الأسر الذي يجب أن يتوخاه الشعب بمقتضى القانون، بل يجب أن يكون اختيارهم هو القول الفصل. وفي نطاق هذا الاختيار هناك أمر يبدو واضحاً، وهو أنه حين تتوفر فرص أكثر للشعب لتعليم أفضل، يأخذ في التفكير فيما إذا كانت الأسرة الأصغر قد تكون أفضل بالنسبة لهم ولأطفالهم. وبعبارة أخرى فإني أشك فما إذا كان المرء يستطيع أن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان بموجب جدل مباشر ينطوي على أن تثبيت حجم السكان لابد أن يأتي أولا، فإنه من المحتمل أكثر أن تكون قلة المواليد هي نتيجة التوسع الاقتصادي، لا سبباً له. وفوق كل ذلك إن قوة دفع التنمية وتعليم القراءة والكتابة في الاقتصاد ذى الاتجاه العصري هما اللذان يحققان الظروف التي فيها يبدأ الآباء في اختيار الأسر الأصغر حجماً. إن الحكومات قد تساعد هذا الاختيار بتشجيع تخطيط الأسرة.. ولا شك أن نقاشاً كبيراً سيستمر حول الناحية الأخلاقية في وسائل التحديد، ولكن النقطة الحاسمة هي فيما

تختاره الملايين من الأسر، وهنا أظن أن التاريخ يوحي بقوة بأن قدراً معيناً من "الأخذ بالأساليب العصرية" يجب حدوثه قبل أن تبدو الأسرة الصغيرة مرغوباً فيها.

غير أن هذا لا يحل مشكلة الحصول على القوة الدافعة الأصلية للاستثمار. أما الحل الذي تقدمه الشيوعية لهذه المشكلة فيظل كما هو: الادخار الإجباري. وأما الإجابة التي يقدمها العالم الحر ففي اعتقادى أنها يجب أن تنطوي على إستراتيجية مقدرة متواصلة من العون الاقتصادي تقدمه الدول الغنية للدول الفقيرة، وسيأتي بحث هذه النقطة فيما بعد. وأما النقطة التي نحتاج إلى تأكيدها هنا فهي أن الأخذ بالأساليب العصرية يبدو أنه يجلب معه أثرا مقوما لخطأ المعدلات العالية للتوسع في عدد السكان. فمثلا إذا كانت هناك زيادة كبيره جداً في قوة دفع النمو الاقتصادي في الهند في خلال العشرين السنة القادمة، فليس هناك ما يوحي بأن النتيجة اليابانية للتوسع الذي يعقبه الاستقرار قد لا تحدث. وتبقى النقطة الأساسية وهي أنه بدون الزيادة الكبرى في السكان لا يكون هناك سبب خاص يدعو الناس إلى الرغبة في أسر أصغر حجماً، فالأطفال قد لا يموتون، ولا يمكن تعليمهم، وهم في نفس الوقت يعملون. وفي هذه الحالة يسود نوع من "القدرية"، فاختيار الأسرة الصغيرة لا يكون له معنى إلا حين يبدأ الأمل والتوسع. ولذلك ربما تقرر ثورة التغير العلمي والرأسمالى الثورة البيولوجية أيضاً.

إن الادخار والعلم هما مفتاحا ثورة النمو الاقتصادي، والتكنولوجيا هي تطبيق العلم، و تترتب عليها زيادة عظمى في الإنتاجية. والإنتاجية كلمة مختصرة تعبر عن القول بأننا قد نحقق نتائج أفضل بنفس القدر من العمل، أو أننا نستطيع أن نحقق النتائج ذاتها في وقت أقل ومجهود أقل. وقصارى القول إن التكنولوجيا تمكننا من أن نعزز الأعمال الذهنية واليدوية للإنسان حتى يكون الإنتاج النهائي أكبر بكثير مما كان يمكن أن ينتجه بمجهوده الخاص دون عون. وأظن أن هذا واضح وضوحا كافيا. فلقد كان الغرب مجتمعاً يهتم منذ مدة طويلة بالتكنولوجيا، ومنذ القرون الوسطى، وطواحين الهواء تملا بقاع غرب أوروبا فتضيف طاقة الرياح إلى جهود الإنسان.

وأما ما هو غير واضح دائماً فهو أن التكنولوجيا في جميع صورها كثيرة التكاليف دائماً، فما تتكلفه التكنولوجيا المطورة تطويراً كاملا هائل المقدار. ولنضرب مثلا واحدا ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء بغية فتح إقليم جديد للكهربة. فالأعمال التمهيدية من تسوية الموقع وإنشاء الطرق المؤدية إليه، وربما إضافة خط فرعي للسكة الحديدية لجلب الوقود، وتجميع المواد، والآلات والمولدات الكهربائية –كل هذه تكلف كثيراً. ثم يلي هذا فترة البناء الباهظ التكاليف. ولكن إذا أريد أن يكون للكهرباء أثرها الكامل كانت النتيجة زيادة أخرى في المصروفات، إذ يجب إنشاء خطوط الكهرباء، وتنمية الصناعات الاستهلاكية، وبناء المدارس اللازمة لتدريب الكهربائيين والعمال المهرة للعمل بالمصانع الجديدة. وفضلا عن ذلك فإن لتوفر العمل مغناطيسية تجتذب عمالا مهاجرين يحتاجون إلى مساكن و

خدمات مدنية، وهكذا دواليك، كل خطوة تبتلع رأس المال، وتخلق مطالب جديدة الرأس مال أكثر. وبعبارة أخرى، إذا كانت التكنولوجيا هي المفتاح لزيادة الإنتاج مع استخدام موارد أقل -وهو المقصود بالإنتاجية- فحينئذ يكون رأس المال -أو الادخار- المفتاح الوحيد للتكنولوجيا، إذ أنه لولا الادخار لما تيسر النمو الاقتصادي. يضاف إلى هذا، كما لاحظنا قبلا، أن الادخار يجب أن يكون على نطاق ضخم. وفي ظل حكم الاستعمار الغربي رأت البلاد الفقيرة طلائع التكنولوجيا -الطرق والموانئ الأولى، وبعض الصناعات الخفيفة، وتنمية بعض الإنتاج للتصدير، والبدء في التعليم. غير أن رأس المال المستخدم فيها أم يكن كافيا لتغيير طبيعة الاقتصاد بأكملها.

ولنعد الآن إلى تقديرنا الاقتصادي الجزافي -وهو أنه حينما يخصص ما بين ١٢٪، ١٥% من الدخل القومي للادخار، أي لتكوين رأس المال، ينمو الاقتصاد القومي -لنعد فتقول إنه من المهم أن نفهم أن السبب في تخصيص هذه النسبة المئوية هو ليس لأنها تسمح للتفوق على نمو السكان وتخصيص جزء أكبر كل عام للادخار فحسب، بل أيضاً لأنه بدون قوة دفع معينة للادخار تظل التنمية كالثوب "المرقع"، ويعجز كل قطاع في نموه عن أن يساعد في نمو سائر القطاعات: مثل مساعدة السكك الحديدية للموانئ، والموانئ للمدن النامية، والمدن لإنشاء الأسواق لحاصلات المزارع، والمصانع لتحقيق الوفور الخارجية لبعضها البعض. وعندما تسرى مخايل النمو في أوصال الاقتصاد القومي، فإنه يبدأ أن يكون على مرأى من الانطلاقة نحو النمو المتواصل. أما إذا ظل تكوين رأس المال

دون المستوى المطلوب لخلق نوع من عدوى التنمية، كانت التنمية ما ترى في كل العالم النامي حيث توجد قطاعات صغيرة آخذة بالأساليب العصرية، جنباً إلى جنب مع مناطق تقليدية جامدة، ولا تتولد قوة دفع كاملة للنمو. ولذلك فالمشكلة بادئ ذي بدء هي كيف نحقق زيادة معدل الادخار الذي يضمن الانطلاق إلى النمو المتواصل.

وهنا يواجهنا السؤال التالي: ومن أين لنا بالحقنة التي تدفع إلى تكوين رأس مال ضخم؟ إن علينا أن نذكر أن البلاد النامية، حسب تعريفنا، فقيرة، ولذلك تكون عملية الادخار صعبة. وأيا كانت الظروف السائدة فإنه من العسير أن نجعل الإنسان الذي يعيش على الكفاف يرى أنه لا يستطيع أن يستهلك أكثر في المستقبل إلا بالإقلال من الاستهلاك في الوقت الحاضر. ومع هذا كله فالادخار هو نتيجة عمله ومجهوده، وإنه لما يتفق والطبيعة البشرية أن يرغب الإنسان في أن ينال من وراء ذلك العمل والمجهود بعض العوض العاجل المناسب وبخاصة حصوله فعلا على ما يكفيه من قوت. وقد يخفف من الصعوبة في مرحلة الادخار الأولى استيراد مدخرات أناس آخرين من بلاد أخرى، وهذه نقطة سنعود إليها في مكان آخر. أما الاعتماد الأول فيجب أن يكون على الادخار المحلى مهما تكن العملية شاقة.

على أننا نستطيع القول إجمالا إن هناك سبيلين رئيسيين يمكن به ما اجتذاب رأس المال وتشجيعه على ترك دائرة الاستهلاك وتوجيهه إلى خلق المزيد من السلع الرأسمالية، ويكون هذا من طريق أنواع النشاط الخاص

التي تفيد الأرباح الناتجة عنها في زيادة الاستثمار. وفي ظروف المنافسة المفتوحة نوعاً يفوز المنظم الذي يبذل قصارى الجهد في إشباع حاجة المستهلكين بأقل كلفة يتكبدها، بأكبر هامش من الربح يمكن أن يوجهه للاستثمار في مشروعات أخرى، كما أنه سيستخدم مهارته في إيجاد المشروعات التي تعود عليه مرة أخرى بأكبر نصيب من الأرباح، ومن ثم يخلص المزيد من الموارد لاستخدامها في المزيد من الاستثمار. و لقد كانت هذه هي الكيفية التي حدثت بها الدورة الأولى للتنمية في بريطانيا، وما زالت شائعة في كل أنحاء العالم الغربي.

ولكن ليست هذه بالطبع الوسيلة الوحيدة لتحويل الموارد من الاستهلاك إلى التنمية الرأسمالية. فالدولة في الغرب والشرق على السواء تتدخل من طريق الضرائب –بطريق مباشر بواسطة ضريبة الدخل وبطريق غير مباشر بواسطة الضريبة على المبيعات، وهكذا. وحيث تحقق الشركات العامة أرباحاً فإن الدولة تستطيع مرة أخرى بطريق غير مباشر أن تسحب الموارد من الاستهلاك وتخصصها لزيادة التنمية الرأسمالية. ففي روسيا السوفيتية تعتبر الضرائب على المبيعات والأرباح العامة المصادر الرئيسية لرأس المال .

وعند هذه النقطة يجب ذكر عامل يحد من فاعليه رأس المال المحلى، فمن الواضح تماماً أن المدخرات المحلية هي بالعملة المحلية، فهي لا تستعمل تلقائياً في ابتياع سلع من البلاد الأخرى. ومع ذلك فلأن البلاد النامية لا تزال فقيرة وينقصها الكثير من التكنولوجيا التي هي في حاجة إليها، تضطر

إلى إيجاد الوسائل لجلب السلع والخدمات من الخارج، وإلا أصبحت بكل بساطة بعيدة عن متناول اليد. وهذا هو السبب الذي من أجله ارتبطت تقريباً كل انطلاقة إلى النمو المتواصل إما باستيراد رأس المال من الخارج، وإما بخلق صناعة للتصدير يمكن عن طريق مبيعاتها في الخارج الحصول على النقد الأجنبي. فأهل السويد، مثلا، كانوا يبيعون أخشابهم فيما وراء البحار ويشترون تكنولوجيا الدول الأكثر نمواً. وأما أمريكا في نموها فجاءتها المساعدة من إنشاء السكك الحديدية التي مولها رأس المال البريطاني.

ولكن ماذا يحدث حين يكون للبلاد أنواع قليلة فعالة من الصادرات –حين تكون لها منافذ قليلة للاستثمار الأجنبي أو لا تتمتع بكثير من الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب؟ إن هذه ظروف تحدث كثيراً في البلاد النامية. ففي الهند، مثلا، تصعب جداً أية زيادة في الصادرات الوطنية. وفي أجزاء كثيرة من قارة أفريقيا فإن انعدام الاستقرار السياسي يزعزع الاستثمار. وسنعود فيما بعد إلى هذه النقطة حينما نبحث فيما يمكن للدول الغنية أن تفعل من ناحية إيجاد إستراتيجية متواصلة لتدعيم ثورة النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة. وأما هنا فنجد أنه من الضروري فقط تأكيد نقطة هامة وهي أن البلاد النامية لا تحتاج إلى رأسمال فحسب، بل هي في حاجة أيضاً إلى نوع خاص من رأس المال –هو النقد الأجنبي.

وفي هذه المرحلة من التنمية بين المجتمعات الفقيرة نجد أنه من المؤكد فعلا أن الدولة ستلعب دوراً كبيراً في جمع رأسمال أكثر للتنمية. ذلك لأنه في هذه الأيام الأولى من النمو لا يمكن وجود طبقة كبيرة موثوق بها من

رجال الأعمال. وقليلة هي البلاد التي دامت فيها سيطرة طبقة التجار طويلا، كما دامت تلك التي نشأت في غرب أوروبا. وليس هناك إلا أمريكا الشمالية واستراليانيوزيلندة التي بدأت من أول الطريق في عصر ما بعد الإقطاع، وفي البلاد الأخرى لم تكن الزعامة للتجار بل لرجال البلاط وملاك الأراضي –وكلتا الفئتين لا تباشر المهام التي يقوم بها المنظمون. وحتى في بلد مثل اليابان التي يمكن أن نسميها بلد النشاط الحر، تقوم الحكومة، لا الشركات الخاصة، بتنفيذ كل المشروعات الصناعية الكبرى في الانطلاقة الأولى. ولم تبع هذه المشروعات للأسر والتجار إلا فيما بعد، حينها أصبحت مشروعات سائرة في طريق النجاح. وفي أنحاء معظم أفريقيا اليوم نستطيع أن نعد رجال الأعمال الأفريقيين الأكفاء على أصابع اليدين. وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية لا يزال على النشاط الخاص أن يتخلص من ربقة الإقطاع و قيوده. فمن الواضح أنه لا توجد طبقة من المنظمين التي تستطيع البدء في ثورة النمو المتواصل، وما ذلك إلا لأن الرجال الذين يضطلعون بهذه المسئولية ليسوا موجودين، وهذا هو السبب الأولى الذي من أجله نجد أن أهمية أعظم تعقد على نشاط الحكومة في جمع المدخرات اللازمة في الوقت الحاضر. وفضلا عن ذلك فإن على الإنسان أن يذكر العامل السياسي وهو أنه ليس من الشائع في أيامنا الحاضرة التي تسود فيها المساواة الاجتماعية أن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال تتراكم لديها أرباح كثيرة، ولهذا نجد عموما ما يثبط فكرة الاعتماد كثيرا على القطاع الخاص.

وأما النموذج الأكثر احتمالا فهو قيام الدولة إلى حد كبير بدور المبادأة في مراحل النمو الأولى على أن مثل هذا الاتجاه لا يلغي المشروعات الخاصة القوية كذلك، بل الأمر على النقيض من ذلك. فإن أحد مستكشفات اقتصادنا المختلط الحديث في هذه السنوات الأخيرة كان منطويا على المدى الذي يمكن معه لبرامج الاستثمار العام المخططة تخطيطا جيدا أن تبعث النشاط في القطاع الخاص. فلقد أعاد مشروع مونيه وضع قاعدة الاقتصاد الفرنسي و نفخ روحا جديدة من النشاط في القطاع الخاص بفرنسا. وهذا بدوره قد نشأ نتيجة لمشروع مارشال الذي بدأ بالمنح الأمريكية السخية العامة لأوربا وانتهى بإعادة وضع نموذج كامل لاقتصاد ديناميكي للسوق في غرب أوروبا.

وهناك عملية مماثلة تسير في طريقها في الهند حيث جعلت البرامج الكبرى للاستثمار العام في ظل الخطط الخمسية –مقترنة بالرقابة الشديدة جداً على الواردات– القطاع الخاص الهندي خلال السنوات العشر الماضية أكثر ازدهار أمنه في أي وقت مضى. غير أن هذا لا يعني أن الاحتكاك والتوتر بين القطاعين الخاص والعام قد اختفيا من الوجود؟ لا، بل إنهما يتناقصان فقط. ويبدو أن التفاهم يزداد بينهما بازدياد خبرة كل من الجانبين و ثقته بنفسه.

وأما عن النسبة التي يجب أن تكون بين القطاعين العام والخاص فالمشكلة لا يمكن حلها بوضع أية قاعدة جزافية لها، ولا يمكن حلها –إلا من جانب الشيوعيين– بأي بيان عقيدي أيضاً. ففي كل بلد يحتمل أن

يكون المزج بين القطاعين الخاص والعام مختلفاً، لأنه في كل حالة يعكس الضغوط السياسية المحلية، والفرص المحلية، والنطاق المحلى للنشاط الخاص المتطور، وقدرة البلاد ذاتها على إيجاد موارد داخل حدودها. فإذا تفاوتت مثل هذه الفرص والظروف الممهدة، فلاشك أنه يصبح من المستحيل تماماً تقرير قاعدة مطلقة، حالما نترك جانباً أيديولوجية الرقابة الكلية للدولة. وهناك بطبيعة الحال أيديولوجية النشاط الخاص الكلى المضاد، ولكن هذا لا وجود له في أي مكان.

غير أن الدور المتقلب الذي يلعبه كل من النشاط العام والنشاط الخاص لا يضع حداً لمشكلات عدم التيقن من المستقبل. فالاقتصاد كله هو مسألة اختيار، بمعنى تخصيص الموارد النادرة للحاجات البديلة المتنافسة، ولو لم تكن هناك أشياء نادرة، لما كان هناك اقتصاد. ولو كان كل شيء متوافراً، كالهواء الذي يحيط بنا أو السماء التي تعلو فوقنا، لما قامت" للعلم الكئيب" قائمة. فلا مفر إذن من الاختيار، لأن الموجود من الأشياء لا يكفي الجميع. ومن السهل جداً في ميدان التنمية هذا الوقوع في أنواع خاطئة من الاختيار –التي رغم ما تكبده من إنفاق نقدي كبير، لا تؤدى إلى نمو متواصل، إلى ارتفاع مطرد للتوسع الذي تعتمد أجزاؤه بعضها على بعض. ويعتبر تحقيق "الخلطة" الصحيحة في الاقتصاد المشكلة الحقيقية الكبرى في التنمية الاقتصادية، ويجب أن تتفاوت بين اقتصاد واقتصاد تبعا للظروف والموارد الطبيعية المحلية .

على أن الخبرة توحي ببعض النقط العامة، إذ يستطيع المرء أن يقول مثلا إن الحكومة في أيامنا هذه ستعد معظم الجزء السفلي من البنيان الاقتصادي ألا وهو المصروفات العامة الرأسمالية الأولية التي يتطلبها النمو، لأن الدولة في كل مكان تحول جزءاً كبيراً جداً من الاستثمار الجوهري في رأس المال البشري، أو بعبارة أخرى التعليم. وكذلك نظم النقل كثيراً ما لا يمولها القطاع الخاص في هذه الأيام لأن أرباحها قليلة، واسترداد المال المستثمر أصلا يستغرق زمناً طويلا. كما أن الاتجاه في هذه الأيام هو أن تتبع مشروعات القوى الكبرى القطاع العام. وأظن أن الإنسان يستطيع أن يذهب أبعد من هذا بالقول إن هذا هو الميدان الذي يشيع فيه الاعتراف للحكومة بقدرتها على التخطيط والعمل بطريقة فعالة. ولنكتف بذكر مثل واحد لذلك، وهو أنه من الصعب جداً التخطيط للحصول على قوة كهربائية تزيد على الحاجة، لأن الخبرة تدل على أن الاقتصاديات النامية تحتاج دائماً إلى أكثر مما تستطيع الحصول عليه. ولكن بعض نواحي البنيان السفلى تخلق بطبيعة الحال مشكلات اقتصادية خاصة. فالإسكان والتعليم، مع شدة الحاجة إليهما، لا يعودان بربح عاجل بالمعنى الاقتصادي، ذلك أن إسهامهما في الاقتصاد القومي بالمهارات الأفضل، والصحة الأحسن، وتكوين عادات العمل –كل هذه تستغرق بعض الوقت حتى تنضج، وفي الوقت عينه إذا صرف أكثر مما ينبغي من رأس المال الجاري على مثل هذه الخدمات الاجتماعية، فقد تجد الحكومة نفسها بلا أموال متبقية لديها يمكن بموجبها تمويل مكتسبي الدخل المباشر

في الميادين الأخرى. إن هذه مشكلة صعبة من مشكلات التوازن. ولا ريب أنه من أسهل الأمور الوقوع في خطأ التقدير.

وتميل الحكومة في هذه الأيام إلى أن تكون أكثر نشاطاً في ميدان الصناعة الثقيلة التي كانت فيما مضى وقفاً على القطاع الخاص في الغرب، مع أن تعضيد الحكومة، وحتى إعانات الحكومة، كثيراً ما لعبت دورها في بناء هذا القطاع ودعمه. أما أسباب تدخل الحكومة هذه الأيام فبعضها اقتصادى و بعضها سياسى. ففي البلاد النامية قد لا يكون هناك منظمون تتوافر فيهم الثقة، أولا يكون لديهم رأس المال لإنشاء مصنع كامل للصلب. هذا فضلا عن أن كثيراً من الحكومات الجديدة لا ترغب في أن تكل إلى القطاع الخاص صناعة لها من الأهمية والتأثير ما للصناعة الثقيلة. إذ يجب، كما يقول الهنود، أن تكون السلطة العليا في الاقتصاد القومي في يد الإدارة العامة. وكانت النتيجة في الهند خلق صناعة صلب كبرى عامة مقرونة بمضاعفة قدرة القطاع الخاص على إنتاج الصلب.

ومن النتائج المتعلقة بالنطاق البحت في هذا القطاع أنه إذا وقعت أخطاء في التقدير، تكون غالباً باهظة الثمن جدا. فمن أسباب القلق الذي كان منتشراً في أوروبا الشرقية في عام ١٩٥٦ سوء تخطيط الموارد في الأيام الأولى للانتعاش الشيوعي الوقتي، إذ كان هناك (إسراف) في تخطيط الصناعة الثقيلة، وحينئذ وجدت الوحدات أنها تركت بلا مواد خام كافية، ومن ثم ضؤل الأمل في الإنتاج الاقتصادي. وكانت مصانع الصلب، التي لم يتم منها إلا بعض أجزائها رمزا على التخطيط الذي أسيء فيه التقدير

بصورة أكثر ما تكون كلفة. ولنا في إلغاء صناعة الطائرات بأكملها مؤخرا في ألمانيا الشرقية مثل آخر على فداحة الخسارة التي تترتب على سوء التخطيط. ويقال إن العمدة لاجوارديا قال ذات مرة: إني أقع في أخطاء قليلة، ولكني حين أقع في خطأ، فإن هذا الخطأ يكون "كارثة فادحة"، وأعتقد أن هذا القول ينطبق أيضا على الحكومات، فهي وإن كانت لا تقع بالضرورة في أخطاء تتعلق بتنمية الصناعة الثقيلة، فإنها إذا ارتكبت خطأ، فإن هذا الخطأ يميل إلى أن يكون خطأ جسيما –وفي كلمة موجزة "كارثة فادحة".

وفي بقية البنيان الصناعي، حيث يتفاوت النطاق والحاجة تفاوتا عظيما، هناك حجة قوية تؤيد فعالية القطاع الخاص، وذلك لمجرد تنوع الطلب والاختلافات في حجم المشروعات الملائمة لأنواع الإنتاج المختلفة. فحين يصعب جدا التنبؤ بمقدار طلب المستهلكين على المنتجات وتشتد الحاجة إلى المرونة في الناتج ، لا تكون المنظمات الصناعية الكبرى بالضرورة أكثرها كفاية. ولنضرب لذلك مثلا واحدا بالنظام البيروقراطي الكبير الذي لا يحتمل له النجاح في تخطيط أنواع الملابس النسوية التي لا حد لها. أفلا تكون هناك بعض العوامل القدرية الداخلية التي تكمن وراء الحقيقة المنطوية على أنه في الوقت الحاضر يبدو أن الدول التي يسود فيها نظام الحكم القائم على رقابة الحكومة على المجتمع رقابة كلية تنفرد بأنها سيئة المظهر.

غير أن الرغبة في تنوع المشروعات وانتشارها لا تبين ما إذا كان هناك عدد من المنظمين يكفي للاضطلاع بالتوسع. و حيث يوجد النقص كما هي الحال في أجزاء كبيرة من أفريقيا لا يكون هناك مفر من أن تقوم الحكومة بدورها في مساعدة المنظمين على البدء بنشاطهم الاقتصادي، إذ يجب تشجيع المشروعات الخاصة الصغيرة بعناية، ويتحقق ذلك إلى حد ما في صورة قروض من الحكومة وإقامة تلك التسهيلات التي تتزود بها المراكز الصناعية بصورة ملائمة، و لكن لعل ما هو أهم من ذلك التدريب على أساليب الإدارة والمحاسبة. والحقيقة أنه قد تكون خدمات التوسع الصناعي أكثر أهمية من التمويل، وبخاصة إذا لم يخضع التمويل للإشراف الملائم، فهذا الجهد جدير بأن يبذل، إذ أنه من أهم القوى الفعالة في زيادة إنتاج الثروة توافر الموهبة التنظيمية على أوسع نطاق. ففي كينيا مثلا حيث تقل الموارد بلا شك عنها في بعض البلاد الأفريقية الأخرى -مثل غانا- كان وجود رجال الأعمال الأوروبيين والآسيويين سبباً في زيادة سرعة النمو الصناعي. و لكن المشروعات الخاصة لا يمكنها أن تنمو بدون تشجيع في البلاد التي مازال يعوزها التقليد التنظيمى.

ويوضح هذا القصور السبب في أن البلاد النامية يهمها مجيء الشركات الأجنبية لاستثمار رأسمالها، ولإقامة نماذج تنظيمية جديدة. ويمكن في واقع الأمر أن يكون النشاط الخاص في الصناعة الذي يحدد درجة التقدم تراثا قيما خلقته فترة الاستعمار. ولكن هذا التراث لا يكون له الأثر الكامل إلا إذا اجتذبت الشركات الأجنبية ذوى المصالح المحلية للاشتراك معها، وشجعت حملة الأسهم المحليين على الاستثمار، ودربت

الإداريين و الفنيين المحليين. على أن هذا لم يحدث دائماً في الماضي، ولذلك أصبح من الأسباب التي تجعل المشروعات الأجنبية غير مقبولة في البلاد التي استقلت حديثاً، فتتنازع حكوماتها الرغبة في تشجيع الزيادة من الاستثمار الأجنبي، والخوف من وجود استثمارات أكثر مما ينبغي منه.

وعلينا الآن أن نحول نظرنا إلى أهم المشكلات وأصعبها من بعض الوجوه ألا وهي مشكلة تغيير الزراعة. ذلك أني أعتقد أن الفلاحة كانت "سندريلا" الاقتصاد النامي، وقد بلغ من شدة اهتمام الناس بالأساليب الجديدة للصناعة أنهم ينسون في بعض الأحيان أنه إذا لم يمكن تغيير أساليب الفلاحة، فلا يمكن أن تكون هناك ثورة حقيقية للنمو الصناعي. وأول سبب لذلك هو أن معظم رأس المال لا بد أن يأتي من الريف، لأن جمهرة السكان يعتمدون في معيشتهم على الأرض، وفي المرحلة الأولى تجيء معظم الثروة من الزراعة. فإذا ارتفعت الإنتاجية في الزراعة، أمكن تحويل الفائض إلى القطاعات النامية الأخرى، ويظل المزارع أفضل حالا ما كان عليه من قبل. ويكون هذا حافزا له على الإكثار من إنتاج الطعام. كذلك يمكن الرخاء السكان الزراعيين من توفير سوق نامية للسلع الصناعية. أما إذا ظل الريف راكدا، فلا يمكن للمزارعين أن يشتروا السلع الجديدة ولا يمكن أن تسير إلى الأمام الدورة النافعة للنمو المطرد القائم على اعتماد قطاعي الزراعة والصناعة بعضهما على بعض. فإذا لم يغير الناس من الطابع الذي تتخذه الزراعة، فلن يغيروا الاقتصاد القومي، وأظن أن هذه القواعد المأمونة التي يمكن الإنسان أن يضعها للمجتمعات النامية. والزراعة في نفس الوقت، أصعب القطاعات تغيراً، وذلك لسبب بسيط

هو أن الوسائل الزراعية توغل في القدم آلاف السنين. ويفضل الناس على وجه الإجمال أن ينهجوا نهج أسلافهم. ذلك أن استمالة المزارع التقليدي، الذي لا يزال يعمل طبقاً لوضعه القديم، إلى أنماط جديدة للزراعة أصعب، إلى أبعد الحدود، من إقناع الناس بإتباع وسائل جديدة في بيئة صناعية حضرية جديدة كل الجدة ففي المدينة كل شيء جديد، والتغيير جزء من المنظر العام للمدينة، وأما في الريف فيبدو كل شي كما هو، وهذا يجعل التغيير أصعب بكثير.

وهناك بعض الصعوبات الشديدة التي تقف في سبيل تغيير الزراعة المشروعات الخاصة وحدها. وأهم وسيلة للتغيير هي تطوير السوق، أي الحافز على الإنتاج الذي تثيره أثمان السوق. ولكن هل يجيء المزارعون إلى السوق؟ إن ملاك الأراضي الأفراد في المناطق المتخلفة قل أن يكونوا من الرجال المغامرين، وسواء أكانوا كبار الملاك في الهند، أم زعماء القبائل في أفريقية أم الإقطاعيين في أمريكا اللاتينية، فإنهم، باعتبارهم مجموعة، لا يميلون إلى تغيير أراضيهم وأساليبهم، إذ أنهم مازالوا يعيشون للأكل والشرب والتباهي بما يملكون. وكذلك الفلاحون ليس هناك ما يدفعهم إلى التغيير، بما أن كل مكسبهم قد يؤول إلى ملاك الأرض فيتضخم الريع الذي يتقاضونه. ويواجه الزراع القبليون عوائق ماثلة، لأن اقتسام ثمار العمل مع العشيرة يثبط العزيمة الصادقة.

ومن البديهي أن أول علاج لهذه العقبات هو الإصلاح الزراعي المتسم بالطموح. فالفلاح لابد أن يملك أرضه، وبغير ذلك يصبح الأخذ

بالأساليب العصرية بعيد الاحتمال. ولكن المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد، ففي بلاد كثيرة يبلغ ضغط السكان درجة لا يستطيع معها المزارع أن يحصل على وحدة اقتصادية مناسبة بعد تقسيم الأرض. والملكيات المفتتة بطريقة غير اقتصادية تقلل الإنتاج. غير أن هناك علاجا آخر، ولكنه ليس علاجا سهلا ولا قليل الكلفة. فالتطوير الكبير للجمعيات التعاونية للأثمان، والتجهيز، والتسويق، يمكن أن يقدم للمزارع الصغير مزايا الحجم الكبير وحوافز المالكية الخاصة. وقد حدث هذا بنجاح في اليابان حيث يمكن أن توفر مزرعة مساحتها خمسة أفدنة العيش الكريم للمزارع لأن وراءها الجمعيات التعاونية المنظمة التي يديرها المزارعون أنفسهم. ولكن مثل هذا التطوير يتطلب وقتا وصبرا وكثيراً من رأس المال.

غير أنه يخامرني الشك في وجود طرق مختصرة تؤدي إلى هذه الغاية، وإن كان هناك ما يغرى الدولة بقوة على الاعتقاد بأنها بتجميع الملكيات الصغيرة، وتشغيل الفلاحين كعمال باليومية، تكرر في الزراعة ما هو في الواقع النموذج الأساسي في الصناعة. ولكن الزراعة تختلف عن الصناعة، ذلك أن إحساس الفلاحين في البلاد النامية نحو أراضيهم و بهائمهم وحياتهم الزراعية، بما فيها من رتابة وقناعة، يختلف بطرق كثيرة عن الإحساس الذي تولده الآلات والمصانع في نفسية العمال. إن المزاج قد يتغير بطبيعة الحال، فالزراع الغربيون يتزايد اعتبارهم للزراعة على أنها ببساطة نشاط اقتصادى، ولكن الحاجة إلى تغيير الزراعة ليست مشكاة المستقبل، بل إنها عاجلة وهامة. فإذا تدخلت الدولة باستخدام الضغط، يبدو أن تكون النتيجة مقاومة سرية عميقة لكل فكرة عن تغيير الزراعة

تحت توجيه الدولة. فالزراعة الروسية لا تزال المصدر الرئيسي للمتاعب الاقتصادية في النظام الشيوعي وقد انقضى على قيامه أربعون عاما أو يزيد. وفي الصين فشلت إلى حد ما على الأقل الخطوة اليائسة التي اتخذت لتحويل الزراعة برمتها وفقا للنظام الجماعي –النظام الذي يعمل فيه الناس في واقع الأمر على النمط الصناعي– نتيجة لمقاومة الفلاحين وعدم مبالاتهم. وفي الواقع أن الزراعة التي تشرف عليها الدولة اليوم لا تغل شيئا يقرب من إنتاجية الزراعة اليابانية أو الأمريكية. وفي يوغسلافيا حيث المحصول أكثر ما يكون وفرة بين النظم العامة للزراعة، يشتد الاهتمام باللامركزية وترك الإدارة للعمال. ولعل أفضل مثل على فشل تدخل الدولة ملاحظة أبديت في مؤتمر عقده الإداريون الزراعيون في بنجالور منذ مدة قصيرة. وقد حضر المؤتمر علماء في الزراعة من كل أنحاء العالم. وفي نهاية البحث طلب إلى المندوب اليوغسلافي تلخيص ما دار حول الموضوع فقال: "هناك مشكلتان زراعيتان رئيستان في العالم: الزراعة الأمريكية وتنتج كثيرا جدا، والزراعة الروسية وتغل أقل مما ينبغي. وأما نحن فلدينا الحل، أيها السادة. فإذا استخدمت روسيا الوسائل الأمريكية، واستخدمت أمريكا الوسائل الروسية، اختفت المشكلة". ولعل هذا تلخيص ملائم لدرجة فشل تدخل الدولة كثيراً في الزراعة في إحراز أية نتائج.

ومع ذلك فلا تزال المشكلة باقية، إذ لا يمكن أن يتم التغيير في الزراعة دون استثمار ضخم. وفي الواقع أن أحد أسباب بذل الجهد الروسي لزيادة نطاق المزارع هو لإنتاج وحدات اقتصادية كبيرة بدرجة تكفي لاستيعاب إسهامات كبيرة من رأس المال. ومع ذلك يجب أن يأتي

معظم رأس المال، في المراحل الأولى، من المدخرات الريفية، ويفصل، في تنافس حاد، عن الحاجات الأخرى الملحة –التعليم والنقل والقوى والصناعة. وفي هذا التنافس كان الاتجاه إغفال

المطالب الجوهرية للزراعة. فمثلا نجد في الخطة الخمسية الثانية للهند أو في مشروع باكستان الأول أن اعتمادات الأولويات الزراعية منخفضة جداً. غير أن المشروعات الجديدة تصحح هذا التحيز، لأن هناك إدراكا متزايداً بأن الأرض لا يمكن أن تتحسن حالتها بدون رأس المال، فوسائل تغيير الزراعة باهظة الكلفة، والزراع في حاجة إلى المزيد من المهارات والمخصبات والاعتمادات. وليس هناك أمل في زراعة منتجة، إذا تسرب الادخار إلى خارج البلاد دون أن يرد منه شيء ما.

ولعلنا نستطيع أن نقول في بعبارة أخرى إن كل وسائل التغيير الاقتصادي باهظة الكلفة وليس بينها ما يمكن تحقيقه دون بعض رأس المال، والكثير من الأهم منها يتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال. فنطاق رأس المال، إذن، يثير المشكلة السياسية الهامة وهي: هل يمكن إقناع الناس بالاضطلاع بهذا القدر من الادخار طوعاً واختياراً؟ أولا يمكن أن تكون الطريقة المختصرة الجوهرية هي السماح للدولة بأن تتدخل و تقول للمواطن: يلزمك أن تدخر. ولابد أن تدخر، ومن الخير لك أن تدخر حتى إذا كنت تعترض. إلا أن مثل هذه الطريقة المختصرة ليست سهلة في ظل الحكم الديمقراطي. فقد يريد الناخبون إنهاء التنمية لأنهم لا يستسيغون الوسائل، مثل ارتفاع الضرائب وزيادة المدخرات. ولذلك يجب أن نوجه

هذا السؤال: هل يتمتع الحكم الدكتاتوري بميزة ذاتية في تطويره للأراضي؟ ومع ذلك فإن المشكلة الاقتصادية تمتزج عند هذه النقطة بالمشكلة السياسية التي ينبغي أن تكون موضوع بحثنا التالي.

الفصل الخامس

سياسة التنمية

لقد حان الوقت لأن نلقي نظرة على الثورة الرابعة من الثورات العظمى لعصرنا الحاضر، ألا وهي ثورة المساواة السياسية. فهي في كل مكان تعمل في الدول المتخلفة وغير الملتزمة، كما أنها في كل مكان تعقد، بل توتر العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. إنها مفهوم شامل للمساواة: مساواة بين الأمم والأجناس والطبقات، وفوق كل شيء مساواة الناس بعضهم ببعض في المجتمع العالمي الجديد الذي أخذ في الظهور.

ذلك أن معظم البلاد غير الملتزمة قد تكونت لديها نظرة شاسعة عن المساواة تشمل كل الكون تقريباً، نتيجة لاتصالها بالمجتمعات الغربية الاستعمارية. لقد غرس فيها حب الطموح إلى "الأخذ بالأساليب العصرية" ورفع مستواها إلى مستوى المجتمعات الأكثر نمواً عن طريق خبراتها باعتبارها جزءا من نظام غربي إمبريالي. إن التجار ورجال التربية والإدارة الغربيين جلبوا معهم اللبنة الأولى للأفكار الجديدة والإحساس الجديد بالحاجة إلى المساواة وبحقها فيها.

ولكن هذه الصلات الغربية جاءت بالآراء الجديدة بطرق مختلفة. فقد كانت هناك وسائل اتصال إيجابية بناءة خلاقة. ويخطر بالبال في هذا المجال أعمال الإداريين الإمبرياليين العظام من أمثال منرو (Monroe) أو الفينستون (Elphinsutoe) في الهند، ولوجارد (Lugard) أو جوجيزبرج (Guggizberg) في غرب أفريقيا، الذين أوجدوا بلا شك إطاراً من النظام وفرصاً من التقدم لم يجد الزمان بمثلها قروناً طويلة. وبهذا المعنى أثبت نظام الإمبراطورية أنه من بين قوى التمدين العظيمة في التاريخ البشري. ولكن هذه لم تكن الوسائل الوحيدة لنشر الإحساس بالمساواة، إذ يجب ألا ننسى الأساليب السوداء –أساليب الكراهية والحرمان والخوف والتحيز– التي تجعل الإمبريالية إحدى القوى التي تجلب الكوارث على البشرية أيضاً.

وفي خلال فترة تأثير الغرب على العالم المحيط به –وهي فترة دامت ثلاثمائة عام– يتوافر الدليل على هذين النوعين من الاتصال. لقد ذكرنا قبلا عظماء الإداريين الذين وضعوا الأساس الذي قامت عليه الخدمات العامة مثل الخدمة المدنية الهندية التي لم تتسم بالكفاية والإيثار فحسب بل كانت قوة تعمل على بناء الأمة. و اليوم، إذ نرى انهيار الكونغو يحدث أمام أعيننا أرانا أقل ميلا إلى الإقلال من شأن المعاونة الكبرى التي يمكن أن تقدمها الإدارة المنظمة لفنون المدنية.

ويجب أن نضيف المبعوثين الدينيين وأساطين العلم إلى قائمة الإداريين، وإن لم يكن كل المبعوثين قد خرجوا من بلادهم بالروح التي يمكن

أن تزدهر معها الصلات الثقافية المثمرة. فقد قلل من أثر ما فعلوا احتقارهم الزائد "للوثنيين"، وجهلهم المطبق بالثقافات الأجنبية. ولو ذهب عدد أكثر منهم إلى ميدان عملهم بروح العطف والفهم الذي أبداه الأب ماتيوريتشى (MatteoRicci)، ذلك المرسل اليسوعي العظيم إلى بلاد الصين، فمن يدري ما كان يمكن ألا يتحقق من حسن إدراك جديد للأمور؟ ومع ذلك يجب ألا ننسى تأثير المسيحية على عظماء المصلحين من الهنود مثل السير رام موهانروى (RamMehanRoy) أو عظماء الزعماء مثل المهاتما غاندي. وفي أفريقيا تسمو شخصية دافيد ليفنجستون (David Livingstone)، الذي كافح بعزم صادق ليضع حداً لتجارة الرقيق، على دهماء المغامرين الجشعين وطلاب الربح الفاحش، من أمثال بيستول (Pistol) الذين لم يلفت نظرهم إلى أفريقية إلا ذهبها الوهاج. وفي كل أنحاء غرب أفريقية كان أبطال مجهولون من الإرساليات البروتستانتية يواجهون تقريبا الموت المحقق بالحمى الصفراء في سبيل نشر الدين والتعليم ومبادئ علم الصحة الحديث بين الأفريقيين. كما أننا يجب ألا ننسى أعمال علماء الغرب الذين قاموا بدور عظيم في جمع شتات تاريخ الشعوب الآسيوية مما دون على الآثار ومخطوطات المعابد، ولولا ذلك لأمكن أن يضيع تاريخهم وتفقد شخصيتهم أيضاً.

هناك أيضاً عنصر جوهرى آخر في المجتمع النامي –طبقه الإداريين العصريين– جاء عن طريق تأثير الغرب. فلو لم يخلق حكم الاستعمار جواً جديدا من السلام، ويشجع في البلاد الكبيرة مثل الهند، نشر القانون التجاري العصري، وفكرة العقد في التعامل وإحساسا بالطمأنينة على

الممتلكات، وإيمانا جديدا بأن التاجر إذا أخذ يعمل لينمو ويجمع ثروة ويستثمرها، كانت ثروته في مأمن –لولا كل هذا، لما نمت طبقة متوسطة حديثة بهذه السرعة بما لها من طاقات تجارية عمرانية فعالة.

وهل يمكن إغفال دور الجيش؟ إن عناصر حب النظام والخدمة قد تغلغلت في المجتمعات التقليدية نتيجة لتدريب الجيش الحديث. وفي الواقع يستطيع المرء أن يثبت أن هيئة الضباط في بعض البلاد توفرت فيها صفتا الولاء وحب الوطن مجردتين عن أية صبغة من المصلحة الذاتية، وهما صفتان لم تكونا موجودتين عادة في المجتمع عامة. ووجود مثل هؤلاء الضباط عمل عظيم إيجابي يمكن أن يبني عليه الكثير.

ومع ذلك قد يكون من الخطأ الفاحش أن نفكر نحن الغربيين في الجهود البناءة فحسب و ننسى الجانب المظلم من السجل. ولنأخذ أولا ناحية من الحكم الغربي، وبخاصة الحكم البريطاني، تثير أعظم استياء في النفوس. لقد أخذنا معنا في معاملاتنا الاستعمارية تحيزا عنصريا يكاد يكون متأصلا ينم عن جهل. إني أعلم أن معظم الدول كانت لها تحيزاتها العنصرية، وفي الواقع يذكرني هذا بمثل صيني مؤداه أن الله خلق أولا الأفريقي وزاد في "تحميصه" فأسود، ثم خلق الأوربي وقلل من تحميصه فأبيض، ولكنه خلق الصيني فأجاد تحميصه –ومعنى هذا اللون الأصفر بطبيعة الحال. ومن سخريات التاريخ أن الصينيين في القرن التاسع عشر كانون يسمون الغربيين بالبرابرة الحمر، وربما كان ذلك لأنه كان بينهم

كثيرون من الاسكتلنديين. ولا شك أن التحيز، والإحساس بالانعزال عن سائر العالم ليسا مقصورين على الغرب وحد.

ولكن الجنس الأبيض دامت له السيطرة على العالم مدة ثلاثمائة سنة، واستطاع أعضاؤه أن يتركوا طابع تحيزهم على وجه الكرة الأرضية التي كانوا في الواقع يحتلون مكان الصدارة منها. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن كثيرين من البيض، وبخاصة الأنجلوساكسون منهم، لا يستطيعون أن يتغلبوا على تحيزهم الصريح للون. و لقد ترك هذا الاعتقاد بأن الملونين أدنى مقاماً من البيض، طابعه على العالم بأسره. ولعل الإنسان لا يدرك عمق الجروح التي سببها هذا التحيز، إلا إذا عاش في بلاد كانت تحت حكم الاستعمار في السابق. وأحياناً يسمع الإنسان خلال أحاديث خاصة في وقت متأخر من الليل، حين لم يعد هناك ما يدعو إلى التحفظ في القول من الناحية الرسمية –يسمع الإهانات الصادرة عن أصحاب الإنزال، أو الألفاظ الجارحة تخرج من أفواه أناس متعلمين في غير حرص –أمور عرضية تافهة، ربما– ولكنها تترك أثرا في نفوس الناس لا يمكن أن يمحى أبدا.

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات لا تتعلق بالجنس بقدر ما تتعلق. بالطبقة. ويبدو أن من حقائق الحياة أن التاجر في الأيام الأولى للتنمية الصناعية، وهو يجتاز عملية التحول إلى منظم، كثيراً ما تبدو عليه مظاهر الجشع والنهم التي لا تجعله مقبولا كثيراً لدى المجتمع الذي يغير هو عليه ويستغله، وهذه مشكلة لا تقتصر بطبيعة الحال على المناطق الحديثة النمو. فلو قرأنا ما كتبه "د كنز"، لقابلنا أمثال مستر مردلز (Merdles)

ومستر فنيرنجز (Veneerings) الذين يسعون وراء الثروة بحمية وعدم مسئولية تؤديان بهم إلى تدمير الغير وأنقسم في آخر الأمر. ومع ذلك فأمثال هؤلاء ذوو نفوذ، فالنقود تتكلم. وفي الاقتصاد الفقير، و وإن كان نامياً، قد يكون من الأمور الأكثر احتمالا أن تكون الأمثال هؤلاء الناس بعض الصلات بالحكام المستعمرين الذين يشاورونهم في أمورهم ويرحبون بهم. وربما لا يكون هناك تشابه كثير في المصالح، فإداريو الاستعمار البريطانيون كانوا يميلون إلى التفكير في رجال الأعمال كما كان رجال العهد الفكتوري يفكرون في التجارة. ولم يكن هذا من الصواب. ولكن كان هناك من الاتصال ما يكفي لإيجاد بعض التشابه بين حكم الاستعمار والأقطاب المحليين ويكسب نقد الوطنيين حدة اجتماعية.

وكما جرت العادة كان النقد يشتد حيث كان يظل النظام الإقطاعي. كما هو، وكان الإداريون القادمون من وراء البحار ليتقلدوا مناصبهم الإمبريالية لا يرفضون دعوة تقدم لهم لصيد النمرة. ثم كان من الممكن أيضاً إيجاد بعض التقارب بين حكم الاستعمار والحكم المحلى الاجتماعي الطبقى.

وظلت الجماعات المتعلمة بالمعنى الجديد –المحامون الجدد والفنيون الجدد، والرجال والنساء الذين سهل عليهم الوصول إلى مصادر المعرفة الجديدة– ظلت صغيرة بالقياس إلى الشعب عامة. وقد أفضى الشعور بالعزلة إلى إضعافهم وتقويض أركان ثقتهم السياسية. يضاف إلى هذا أن البيئة زادت من حيرتهم. فبعد عدد من البدايات الصغيرة المرجوة، فشلت

اقتصاديات المستعمرات في التقدم لتصبح قوة دافعة متواصلة، وبدت الصورة الاقتصادية كالثوب المرقع، إذ كان فيها شيء من التنمية هنا وشيء هناك، بينما تقدمت التغيرات الاجتماعية في قطاع واحد فقط دون غيره. وكان الشبان يشعرون بالانتماء إلى مجتمع غير مستقر الدعائم، الأمر الذي زاد من قلقهم. ويجب أن نضيف إلى هذه العوامل جميعاً ذلك الركود الذي ساد العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

فبعد الحرب العالمية الأولى بدأت في دول غرب أوربا الاستعمارية فترة تدهور اقتصادى نسى، ثم تلا هذه الفترة الكساد المخيف الذي حدث في سنة ١٩٢٩، وفي ظروف الثلاثينات المضطربة. وزاد الركود المحلى التذمرات الاجتماعية للعالم المستعمر، وجمع بين الوعي السياسى المتزايد و بين الاحتجاج الاجتماعي والفشل الاقتصادي. ولم تعد الطبقة المتوسطة المتعلمة الصغيرة هي التي تحس بالضغط وحدها إذ أن كثيرين ممن زالت الغشاوة عن عيونهم بدأوا يتساءلون عن ذلك الأجنبي الذي جاء وسكن في البيت الكبير على قمة التل، وعن كبار موظفي الاستعمار وما يشغلون من وظائف إدارية ذات نفوذ، وعن كبار التجار والصيرفيين وما يمارسون من نشاط يشبه الاحتكار الاقتصادي. وكان يميل إلى التجمع حول هؤلاء الأجانب بعض أعضاء المجتمع المحلى الذين كانوا يفيدون من هذا النظام من كبار الملاك و التجار المحليين وأرباب الصناعة –الجدد والقدامى– الذين كان ثراؤهم يوسع الشقة بينهم وبين بني وطنهم الذين خابت آمالهم.

فليس بغريب إذن أن يكون لثورة الاستقلال والمساواة القومية، وهي الثورة التي كانت تزداد قوة طوال الخمسين السنة الأخيرة أكثر من أثر جانبى واحد سياسى و اجتماعى، إذ هناك الطموح إلى التغيير الاقتصادي الذي أطلق شرارته مثال المجتمع الغربي وما يستطيع أن يفعل بتكنولوجيته الجديدة. وإلى هذا يجب أن يضاف القلق الاجتماعي الذي أثاره التفاوت بين الصفوة القليلة الغنية التي تنتفع بطريقة مرضية من الحالة الراهنة وبين الجمهرة الكبرى من الشعب التي أخذت تستاء من فقرها المدقع وهذا بدوره يمتزج بالشعور بكراهية الاستعمار بالإحساس بأن الأمة التابعة لها الحق في الحكم الذاتي والاستقلال. وفي الواقع أن الاثنين يمكن التمييز بينهما بالكاد في كثير من الأحيان، لأن الرأي المحلى يميل أكثر فأكثر إلى النظر إلى "عبودية الاستعمار" على أنها العقبة الرئيسية في سبيل الحقوق الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وكانت تلك الأيام هي التي ذهب فيها الطلبة من أمثال شواينلاى وهوشي منه إلى أوروبا لمواصلة العلم، فوجدوا أنه يبدو حقيقة أن اللينينية وحدها هي التي تصف المأزق الذي كانوا فيه، فهو وقت تغيير اجتماعيواقتصاديوسياسى يجمعه نسيج واحد وتصحبه الإثارة والغموض والاضطراب. هذا في اعتقادي هو ما يجب أن تكون عليه نظرتنا إلى كفاح الأمم الفقيرة في سبيل تخطى كل الحواجز الضخمة في حياتهم مرة واحدة: الحاجز الاقتصادي، والحاجز الاجتماعي، والحاجز السياسي. فإذا نظرنا إلى الكفاح من هذه الزاوية، فليس بغريب، على التحقيق، أن تكون أيامنا أيام توتر. أما الأمر الغريب فهو أن يبقى قدر من

الاستقرار في وسط هذه الدوامة من المطامع والرغبات الجامحة في التغيير الشامل.

ولابد أنه كان قد بدا، في وقت ما، أن نظام الاستعمار بأجمعه، وقد وقع تحت وطأة مثل هذه الضغوط، سينتهي بانفجار شديد من الكراهية والعنف. وقد انتهت بعض الخبرات فعلا بإراقة الدماء، فالهولنديون لم يغادروا إندونيسيا إلا بعد أن كانت الحرب الحكم بين الطرفين، ولم يكن الفرنسيون في الهند الصينية بأحسن حظاً منهم. وكان على بريطانيا أن تشن حربا صغيرة كريهة في قبرص قبل إمكان الوصول إلى تسوية. فلاشك أن لينين قد أدرك مقدما مثل هذه النهاية، بل إنه قد ذهب إلى حد التلميح بأن ثورة الجماهير في المستعمرات قد تكون سبيلا إلى الشيوعية الدولية أسرع من أسباب السخط الملطفة التي يثيرها عمال الغرب.

ولكني في الواقع أظن أن نقل السلطة من حكومات الاستعمار القديمة إلى الدول الجديدة المستقلة منذ الحرب قد أثبت أنه أيسر مما كنا نخشى، فإننا نستطيع الآن أن نرى على الأقل في سني الاستقلال الأولى هذه أن نقل السلطة من بريطانيا إلى الهند وباكستان –وهو أول نقل اختياريعظيم حدث– قد تم بضبط نفس وكرم روح ينمان عن ظهور نمط جديد من القوة الملزمة على المسرح الإنساني. لقد كان في الواقع علا عظيما كان الفكر البريطاني السياسي يتجه إليه منذ زمن طويل. ففي العشرينات من القرن التاسع عشر كان نواب القناصل البريطانيون العظماء في الهند يقولون إنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للحكم البريطاني في الهند

إلا بقصد تهيئة الظروف التي يمكن فيها للهنود أن يحكوا أنفسهم. وقد أوجد نظام الكومنولث الذي ظهر بعد ذلك والذي كانت قد وجدت فيه بلاد الدمنيون البيضاء –كندا وأستراليا و نيوزيلندة– كيانا مستقلا، أوجد بنيانا من المودة والتعاون يمكن أن يلائم الأمم الجديدة دون أي انتقاص من سيادتها التي تقررت لها

حديثا. ولكن يتساوى مع هذا في الأهمية أن ما جعل نقل السلطة ممكنا النظرة السياسية والسماحة الشخصية العظيمة لرجال مثل غاندي ونهرو اللذين كانا على استعداد، عندما حان الوقت، لأن يعاملا سجانيهما السابقين عل اعتبار أنهم أصدقاء جديرون بالثقة. ولم يكن في تعاليم ماركس مكان لهذا الاحترام والتسامح المتبادلين، واللذين كان لهما أثرهما الغالب منذ ذلك الحين.

وظل نقل السلطة يحدث بكرم نفس و شرف مماثلين في أجزاء أخرى من العالم في سائر الكومنولث البريطاني، وفي غرب أفريقية الفرنسي. وفي الواقع يستطيع الإنسان أن يقول إنه قد يكون هناك نوعان فقط من المجتمع المستعمر سابقاً يصعب فيهما جداً نقل السلطة بمثل النية الحسنة المطلوبة ليكون فعالا وسلميا. وأحد النوعين هو البلد الذي فيه تعقد مشكلة المستوطنين الموقف كما هي الحال في الجزائر* أو روديسيا الشمالية والجنوبية أو كينيا. وفي مثل هذه المجتمعات، تقوى وتثير خطوط الانقسام بين الجماعات –وهي الخطوط الاجتماعية والاقتصادية

* انتهت مشكلة الجزائر بحصولها على الاستقلال في أكتوبر سنة ١٩٦٢.

والسياسية التي بحثناها قبلا– أعظم أسباب التفرقة جميعاً، وهما الثقافة و العنصر. ذلك أن المستوطنين يأتون من البلد الأم ويتأصلون في المجتمع المحلى، ويمتلكون أحسن الأراضي، ولأنهم أفضل تعليما يحصلون منها على ثروة أعظم، ويشغلون أفضل المراكز، وفي كثير من الأحيان. يتحكمون في الإدارة. وفي الوقت عينه يمكن للسلام الداخلي و بدء "الروح العصرية" أن يحدثا انفجاراً عنيفاً في نسبة المواليد بين الشعوب الأكثر بداوة، التي على الرغم من ذلك أخذت منها أراضيها مع أنها الوسيلة الرئيسية لمعاشها. وفي هذه الحالة ينشأ مجتمعان: أحدهما مجتمع المستوطنين البيض الذين يكونون طائفة غنية عصرية، وثانيهما مجتمع أولئك الذين انتزعت أملاكهم ويعيشون حول المجتمع الأول وفي وسطه ويتكاثر عددهم وفي النهاية يبدأون في الثورة. كان هذا النظام سائداً في الجزائر، وفي كينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية، وأجزاء من الكونغو، وتكمل الفوارق العنصرية الحادة صورة الانفصال والعداوة. وهنا نجد في نقل السلطة صعوبة هائلة. وتقوم الحرب الجزائرية الطويلة المريرة شاهداً على العقبات الكأداء التي يجب التغلب عليها.

وأما النوع الثاني فهو بالأحرى أكثر غموضاً، إذ يتم نقل السلطة في بعض البلاد، ولكن الظروف تحول دون إقناع الشعب المحلى بأن نقل السلطة الذي حدث أمر حقيقي لا شك فيه. وقد كان لينين يفكر في مثل هذه الحالات حين كان يحاج خصومه بالقول إن الدولة الأم يمكنها أن تواصل ممارسة تأثيرها المسيطر في المستعمرات السابقة بمجرد احتفاظها بكل مراكز ثقل القوة الاقتصادية في يديها. وكان يوحي بأن الاستثمار في

أي شكل كان، وبخاصة الاستثمار من أية حكومة غربية، مسيطرة أو إمبراطورية سابقة، يخفي بين طياته خيوط السيطرة المستمرة. ولا يستطيع المرء أن يقلل من الدرجة التي بها غاصت أسطورة السيطرة اللينينية بطريقة غير مباشر، "يمارسها الاحتكاريون أفراداً واتحادات" في عقول الشعوب النامية المرتابة. وأما حيث يبدو أن الاستثمار من الخارج في حقيقة الحال مسيطر بدرجة غامرة، ويمكن أن يثور الشك في أن يكون للمصالح المحلية أية فرصة ضد الشركات الأجنبية الكبرى، فحينئذ لا يصعب تطبيق النمط اللينيني، ويأخذ الناس في التساؤل عما إذا كانت حكوماتهم المستقلة فرضاً قد لا تكون دمية في يد دولة أجنبية. لقد كان هناك عنصر من هذا الإحساس في رد الفعل الكوبي تجاه باتيستا (Batista). كما أننا لا نعلم بعد مقدار الأحزان التي جلبها على الكونغو ذلك القرار الذي اتخذته حكومة انفصالية أرادت أن توطد أقدامها في كاتنجا حيث شركات التعدين البلجيكية في منتهى القوة.

ومع ذلك فقد أخذنا ندرك لأول مرة أنه على الرغم من هذه الصعوبات لا تعتبر لحظة نقل السلطة حقيقة أصعب شيء في نهوض الأمم الفقيرة إلى الإحساس بالمساواة القومية في العالم الحديث فالواقع أنه في الفترات التي تؤدي إلى إنهاء نظام حكم الاستعمار، هناك عادة إحساس قوى بهدف مشترك يوحد البلاد. ويبدأ الناس يشعرون شيئاً فشيئاً بأن إنهاء حكم الاستعمار يجب أن يكون هدفهم الرئيسي، وأن كل الخلافات القائمة على الجنس أو القبيلة أو الطبقة يجب أن تعتبر ثانوية بالنسبة للكفاح الأكبر لتحقيق المساواة والاستقلال السياسيين. هذه هي القوة

العظيمة الموحدة التي تكمن وراء الحركات الوطنية، مثل حركة المؤتمر الوطني في الهند حيث اتحد صاحب المصنع الغني مع صاحب نول اليد القروي البسيط تحت زعامة غاندى ونهرو.

هذه القوة الموحدة كافية لحمل كل البلاد على بذل الجهد العظيم لتحقيق الاستقلال. وفي الواقع كلما عظم الجهد، عظمت الوحدة. وأما حيث يأتي الاستقلال دون كفاح حقيقة –كما حدث في بورما أو سيلان أو نيجيريا– فقد يقلل هذا من ميزات الوحدة القومية. غير أن المتاعب الحقيقية لا تبدأ إلا بعد الاستقلال، ذلك أنه بتحقيق المساواة والاستقلال القوميين تأخذ مشكلات المساواة الاجتماعية والاقتصادية تتنافس في الظهور.

وأول تصادم واضح يزداد قوة هو الصادم الأساسي بين الأغنياء والفقراء في الأمة ذاتها بعد أن ذهبت وحدة الكفاح المسيطرة، إذ يصبح التباين بين الثراء والفقر الآن أوضح لأن الحديث عن الاستقلال أثناء الكفاح كانت تزينه عبارات عن أيام سعيدة يفيض فيها اللبن والعسل لكل إنسان.

وإذا اتفق مجيء الاستقلال مع الأيام الأولى للتصنيع والأخذ بالأساليب العصرية في الاقتصاد القومي كما يحدث في كثير من الأحيان، فحينئذ قد يتخذ الصدام مظاهر اجتماعية أكثر حدة، ففي هذه الفترة لا يكون التاجر الذي قد تحول إلى منظم أعمال بالضرورة زعما قوميا ملهماً،

ولا هو من الرجال الذين كثيراً ما تتجه إليهم أنظار الجماهير بدافع الإحساس بأن نزاهته فوق مستوى الشبهات، وعمله قطعاً يراعى فيه الخير العام. فكثير من التحامل الذي يجابه الإنسان في الهند –على طبقة ما واري التجارية مثلا– يقوم على أن الجاهير تعتقد –وليس بدون أساس دائماً– أن هؤلاء الناس سيضعون الربح في المرتبة الأولى، فيفضلونه حتى على خير المجموع. وهذا الاعتقاد يولد الغلطة والريبة والكراهية بين الطبقات.

ويكون المنظم الجديد موضع ريبة لأنه يتقدم بسرعة أكثر مما ينبغي. وهناك مجموعة أخرى مسيطرة، هي طبقة الملاك التي كثيراً ما يكرهها الناس لعكس السبب المذكور، ذلك أنهم لا يغيرون أنفسهم، ولذلك يجعلون التغيير محالا على غيرهم ممن يعملون في الأرض. فهم لا يزالون مدفونين في الماضي، ومتمسكين بمسائل المركز الاجتماعي القديمة، وبالموقف القديم حيال الأرض على اعتبار أنها أحد أساليب الحياة، وليست سبيلا إلى التنمية، بحيث إنه كثيراً ما يبدو كأن غطاء اجتماعيا وسياسيا لا يتحرك قد وضع بإحكام فوق الريف، فحال دون أي احتمال للتنمية والتغيير. إن انعدام ملاءمة زعامة الإقطاع غير المتغيرة لاقتصاد يتبع الأساليب العصرية يمكن أن نجد لها مثلا في اليابان بعد ١٨٧٠، حيث وجد المصلحون، في عصر الميجي، أنه من الضرورى البدء في ثورتهم الاقتصادية بالإصلاح الزراعي الشامل. كما يحتمل أن الإصلاح الزراعي في كثير من أجزاء أمريكا اللاتينية اليوم مازال الطريقة الوحيدة الأكثر فاعلية للبدء في عمليات النمو الاقتصادي.

غير أن التغلب على عيوب الزعامة القائمة على زعماء الريف القدامى والمنظمين الذين برزوا ويبرزون في المدن، لا يكون بمجرد إدخال الجهاز الرسمي للديمقراطية البرلمانية. ففي الغالب الأعم تستخدم المجموعات الحالية التي بيدها السلطة الجهاز الديمقراطي لأغراضها الخاصة فقط، فهم يشبهون إلى حد ما مجلس العموم في بريطانيا قبل عام ١٨٣٢ حين كان للأعيان من الملاك أقصى حد من القوة السياسية. ولكن حكومة بريطانيا البرلمانية لم تصبح آلة فعالة للتغيير الاجتماعي إلا بعد عدة تعديلات أخرى. فقد اتسع ذلك الجهاز أولا حتى شمل الطبقات الوسطى الصاعدة بما فيها، بطبيعة الحال، المنظمون ثم شمل فيما بعد جمهور المواطنين، بعد انتشار تعلم القراءة والكتابة.

بيد أن هذه الظروف الممهدة للفاعلية البرلمانية كثيرا ما لا توجد في الاقتصاديات النامية غداة يوم الاستقلال. فجماعات المنظمين مازالت لا تشعر بالمسئولية الاجتماعية، وليس هناك رجال، من أمثال شافتسبرى (Shaftesbury) أو دزرائيلى (Disraeli)، يعربون عن نوايا الطبقة السائدة. يضاف إلى هذا أن الطبقة الوسطى صغيرة بدرجة تعسة، وليست على شيء من الثقة بالنفس التي توفرت للعالم الفكتورى كثير الضوضاء. وأما جمهور الشعب فكله أمي، ومازالت غالبيته العظمى من الريف تعيش تحت رحمة اللوردات المحليين أو مأموري التنفيذ المحليين، كما هي الحال في كثير من أجزاء أفريقيا، ولا تعلم شيئاً عن أية زعامة أو تغيير خارج نطاق النظام القبلي . ففي مثل هذه الأحوال لا يكفي جهاز الديمقراطية لخلق الروح الديمقراطي، ويجنح البرلمان إلى أن يظل تحت سيطرة الطوائف

والرجال البارعين في المناورات السياسية. إن باكستان قبل أيوب خان، وإيران، ومصر في عهد فاروق، أمثلة حية على النظم التي وإن كانت برلمانية شكلا إلا أنها كانت وما زالت في الواقع لا تهتم إلا بنفسها، ولا ترعى إلا شئون الأقلية و تناهض التقدم الاجتماعي إلى حد كبير.

وبما أن زعماء الريف القدامى والأغنياء الجدد كثيراً ما يعجزون عن توجيه مطامع الشعب الجديدة، فإنهم في كثير من الأحيان ينحون جانبا في السنوات التالية للاستقلال. ويحدث أن الجيش هو الذي يتدخل المرة تلو المرة ليكون حكومة جديدة، كما كانت الحال في السودان ومصر والعراق وباكستان. وينحي ممثلو مجموعات الملاك والتجار، ويتسلم المسئولية القادة العسكريون الآتون بتقليد الخدمة وسمعة الاستقامة، ويحاولون جمع قوى الأمة لمواجهة مشكلات التنمية التي تسبب الرعب بحق في المراحل الأولى للاستقلال.

وأظن أننا نحسن صنعا لو تذكرنا مقدار ما تسببه هذه المشكلات من فزع، وأولها وأعمقها هي الورطة التي اكتشفناها قبلا. ففي الأيام الأولى للتنمية الاقتصادية ليس هناك أمل في التوسع، ما لم يتيسر إقناع الشعب بالاضطلاع ببرنامج كبير متزايد لادخار رأس المال. ولكن جماهير الشعب فقراء –فقراء فعلا لأن عملية خلق الثروة لم تبدأ بعد، والادخار بالنسبة لهم يستلزم اقتطاع جزء من الاستهلاك الحالي في حين أن الاستهلاك يبلغ أصلا حدا من الانخفاض يجعله بالكاد يكفي للقيام بالأود. وحتى إذا كان هناك أمل في أن الظروف تتحسن خلال خمس أو عشر سنين من الآن،

فهل يمكن إقناع الشعب –وعلى الأخص بالتصويت الحر– أن يتقبلوا حالة أسوأ الآن؟ إن المعضلة، كما رأينا، لا مفر منها البتة، لأن الادخار لا يمكن تجنبه، كما لا يمكن تجنب حقيقة الفقر. إن الأمر يتطلب زعامة غير عادية، ذات قدرة إدارية عظيمة وقوة خيال، لتسهل على الناس الخروج من هذا المأزق الخاص. وهذه الصفات لا ينتظر ظهورها بسهولة في الجماعات التقليدية التي تكون الزعامة في المجتمعات الانتقالية.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن مجيء الاستقلال هو بالضبط الساعة التي فيها تثير إمكانيات تحقيق نوع عصري من المجتمع أماني الشعب بطريقة أكثر ما تكون حدة. لقد أثار الكفاح ضد الاستعمار الوعي السياسي في الشعب. فقد كان يقال لهم المرة تلو المرة أثناء هذا الكفاح إن الإمبرياليين الأشرار هم وحدهم الذين يعيقونهم عن التمتع بحياة أفضل. لذلك حينما يجيء الاستقلال ينتظرون تلك الحياة الأفضل، وهم ينتظرونها الآن فعلينا في مواجهة هذه الصورة الخلفية أن نقدر الضغوط الواقعة على الزعماء.

وحتى يحتفظ الساسة بالسلطة في أيديهم –وهذه أول وصية تقدم لهم– يجب عليهم أن يكونوا قادرين على مواجهة هذا الضغط الشعبى المتزايد، وأن يظهروا بعض النتائج الإيجابية، غير أن الاحتمالات هي أن الاضطراب في فترة الانتقال قد قلل من الكفاية الإدارية وأضعف روح النظام في العمل، وربما قلل من دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد. كما قد تكون الظروف الاقتصادية أسوأ مما كانت. ونتيجة لذلك تتزايد الضغوط بسرعة أكثر، وهي أعظم مما يسهل تصوره الآن على عالمنا

الأغنى والأكثر استقرارا. ووجه الشبه الوحيد البارز الذي يخطر بالبال هو الضغط الذي يقع على أية حكومة غربية، إذا زاد التعطل عن مستوى معين. و لكن لكي نقيس قوة الاحتجاج و التذمر في البلاد النامية، علينا أن نضاعف هذا الضغط ألف مرة، إذ أن المسألة لا تقتصر على التعطل مدة من الزمن، بل إنها مسألة إمكانية العمل كلها في المستقبل، والأمل كله في الحصول على قليل من الثروة في المستقبل، والفرصة كلها للخروج من حالة الركود والشقاء، ومثل هذا الضغط ديناميتسياسى.

إن هذه الظروف وحدها تكفي لأن تنهك قوى الزعامة في الدولة الجديدة إلى أقصى حد، بل لأن تجعل الحكام الجدد يشعرون بأنهم لابد لهم من بعض السلطات الدكتاتورية حتى يتمكنوا من التوجيه والتنظيم التأديبي اللازمين لمواجهة مشكلات الأمة التي لا مفر منها. ولكنهم، بالإضافة إلى كل هذه المشكلات الداخلية، يواجهون مشكلة خارجية تعتبر محكا أقوى من تلك. فلقد جاءوا جميعاً إلى الحكم خلال توترات الحرب الباردة الدولية المريرة.

إن هؤلاء لا يستطيعون أن يغيروا أو يعدلوا الكفاح العام في سبيل السلطة في العالم، الذي فيه تناور الدول العظمى و تداور للاحتفاظ بمركزها، ولتوسيع نطاق حكمها، ولتحقيق النفوذ المسيطر. وقد تستطيع الدول الصغرى القيام بدور على الهامش، ولكن من سوء الحظ أن التبدل في مناطق القوى عند الحد يمكن أن يعجل بالحرب العامة، كما أثبتت أزمات البلقان قبل عام ١٩١٤. بيد أن لب المعركة لا يتعلق بها، ولا تأثير

لها عليه. وبهذه المناسبة نذكر مثلا سواحيليا لا يمل الدكتور نكر وما تكراره. يقول المثل: "عندما تشتبك ذكور الفيلة في عراك تداس الحشائش بالأقدام" ففي كثير من أجزاء العالم، يجعل الإحساس بأن الأمم الضعيفة و الفقيرة رهائن في عملية صيد كبرى، تماماً مثل الحشيش يداس بالأقدام، حين تشتبك الدول الكبرى في القتال –بجعل للسعي وراء الحياد حداً مفجعا، ومثيراً للعواطف على ما أظن. و لقد أبدت الدول الكبرى في الماضي قليلا جداً من الفهم المشبع بالعطف لهذه الحالة النفسية، إذ ظلت الولايات المتحدة مدة سنين في أيام المرحوم مستر جون فوستر دالاس تستنكر الحياد باعتباره شراً أدبياً، ناسية نفورها الأول من المحالفات المورطة، غير أن "أخلاقيات"، المقاومة بالنسبة للدول الصغيرة في عصر قنبلة الميجاتون التي تحدث من الأثر ما تحدثه ملايين الأطنان من المواد المتفجرة، هي على الأقل غامضة، وعلى أية حال فإنه من غير المؤكد أن حياداً معداً للدفاع عن نفسه ليس ضمانا أفضل بكثير من التعاون في محالفات مع الغرب.

أما السبب في ذلك فبسيط جداً، ذلك أن رأى الجماهير مازال يميل بسهولة إلى أن يصبح مناهضاً للغرب، لأن ذكريات الاستعمار لا تزال عالقة بالأذهان، فيمكن بسهولة تشويه إنشاء محالفات مع دول الاستعمار السابقة لتبدو وكأنها تعني الوقوع مرة أخرى تحت سيطرة الاستعمار. وقال أن تكون هناك حاجة إلى القول إن هذا التشويه هو دعامة الدعاية الشيوعية. فلقد كان سقوط الحكومة الملكية في العراق يعزى جزئياً إلى استعدادها للتعاون مع الغرب في محالفة عسكرية للشرق الأوسط.

على أن اللوم لا يقع كله على جانب واحد، فالمحايدون كذلك قد أوجدوا الريبة في حيادهم بالطريقة التي فسروا بها معنى الحياد. ومن سوء الحظ أن الحرب الباردة لا تفزع الدول الصغرى فحسب، بل إنها تعرض عليها إغراءات لا قبل لها بمقاومتها. ومع كل، ألا يستهوى الزعيم المحلى استهواء قوياً أن يظن أنه يستطيع أن يقوم بدور الدولة الكبرى؟ ألا يولد فيه الإحساس بالأهمية أن يعتقد في نفسه القدرة على أن يوقع بين أمريكا وروسيا؟ فإن الميزات تبدو في أول الأمر أعظم من المخاطر. وقد لا يكون واضحا كل الوضوح في المراحل الأولى لعملية الصيد أن الإنسان بركوبه النمر قد ينتهى به الأمر إلى أن يكون في جوفه. فمثلا إذا جاءتك المتاعب من المعارضة، فلماذا لا تحول وجهك نحو الشيوعيين ليمدوك ببعض المساعدة؟ أما مشكلة إيقاف الشيوعيين عن المساعدة فما بعد فتتعلق بمستقبل أبعد من أن يدخله الإنسان في حسابه. وبعبارة أخرى إن الخطر الذي تتعرض له الحكومات الصغيرة لا يقتصر على خطر الغزو أو الهجوم المباشر فحسب، بل أيضاً على الإغراء المستمر على أن تورط نفسها أكثر مما تستطيع في مسالك السياسية العالمية الوعرة.

ولست أخال أننا يجب أن نواجه هذا الموقف بالانصياع للانفعال والتشهير، فإن المرء معرض لنفاد الصبر والصياح في وجه الزعماء المحليين الذين يبدو أنهم لا يقدرون المسئولية. ولكن هلا حاولنا أحياناً أن نضع أنفسنا في مكانهم؟ ألا يشبهون المراهقين الذين لا يغادرون بيوت آبائهم إلا ليشتبكوا على الفور في مشاجرة في الشارع، أو الأطفال الذين لا يخرجون إلى مدرسة العالم العظمى إلا ليجدوا أعضاء مجالس الكليات يتشاجرون في

غرف التدريس ذاتها التي كانوا يأملون أن يتعلموا فيها؟ وأظن أن المرء لا يستطيع أن يؤكد أكثر مما ينبغي عدم الخبرة والحيرة اللتين لابد أن تستوليا على الزعماء الجدد الذين يدخلون مدرسة العالم، ويجدون أعضاء المجلس يقذفون الواحد منهم الآخر بكل شيء حتى المقاعد. وإني لأعترف أن إحساسي الخاص هو الإحساس بالغيظ بل بالحري الإحساس بالعطف الشديد على الزعماء الذين عليهم أن يخطوا خطوات الاستقلال الأولى على أرض تغوص تحتهم في كل خطوة يخطونها.

على أنه لا مفر في الوقت الحاضر من أن الحرب الباردة تشكل بيئة العالم الحديث. وإن محاولة الشيوعيين أن يسودوا العالم هي إحدى الصفات الأيديولوجية الكبرى المتأصلة في عقيدتهم. ومهما اختلف "تاكتيكهم"، فإن إستراتيجيتهم الأساسية لم تتغير. وعلى هذا القياس لن تتخلى الدولي الغربية عن رغبتها في المحافظة على عالم فيه يمكن تعدد السلطة والقدرة على الاختيار. إن الهدفين يتعارضان وعلى طول حدود العالمين لا يمكن تفادي الكفاح لأجل النفوذ والسيطرة. فعلينا، إذن، أن نقدر وطأة الحرب الباردة على مشكلات الدول حديثة النمو، ونرى كيف تؤثر المذاهب المتنافسة على الأماني المحلية، وبخاصة تلك الأمنية المركزية العظمى الدافعة، أمنية المساواة في المراكز وتكافؤ الفرص.

وأظن أنه يكون من غير الحكمة أن تقلل من شأن بعض هذه الميزات العاجلة التي يستمتع بها الشيوعيون في هذا العراك العنيف على النفوذ في الدول التي استقلت حديثاً. فمن الناحية الأولى إن هذا وقت تغيير

مشوش، ومن ثم وقت آراء مشوشة، وإنه لمن المغرى بدرجة خطرة لكثير من العقول أن تقدم لها الماركسية –اللنينية باعتبارها الدواء الناجع لكل داء سياسيواقتصادى، دواء يبدو أنه يوضح نفسه بنفسه. ويبدو أن الماركسية –اللينينية تربط معا كل مشاكل تلك الدول في ترتيب واحد من الإيضاح، وتكسب معنى العالم تشعر تلك الدول أنها لا تفهمه وتخشى ألا تفهمه أبدا. وهناك ميزة أخرى تستمتع بها الشيوعية وهي أن روسيا لا تلحقها وصمة الدول الاستعمارية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويبدو هذا تناقضا حين نفكر في الكثير من شعوب آسيا الوسطى غير الروسية وكيف أنها واقعة تحت السيطرة الروسية. و لكن توسع روسيا عبر آسيا الوسطى و سيبريا لتشمل كثيرا من الشعوب التركمانية والمغولية في نطاق إمبراطوريتها له من القوة التي لا تقمع ولا تنقض ومن القوة الجيولوجية تقريبا ما لتوسع الصين الإمبريالي جنوبا أو لابتلاع الولايات المتحدة لمعظم أمريكا الشمالية .

يضاف إلى هذا أن الشعوب الرعايا –الكازاكوالقرغيز والأوزبك– قد اجتذبت إلى المجتمع الحديث بميزاته وآلامه. فالرحل من منطقة الحشائش المعتدلة (ستبس) قد ألقى به في عملية الأخذ بالأساليب العصرية والتصنيع، كما قذف بالبانتو في جنوب أفريقيا إلى المناجم. ولكن التقدم التعليمي اليوم يصحب هذه العملية بحيث إن نسبة الخريجين إلى عدد السكان في أوزبكستان أعلى منها في فرنسا. أما البانتو في اتحاد جنوب أفريقيا وطبقة الفيلاجا في الجزائر فلم تسر معهم الأمور هكذا، بل تركوا على هامش المجتمع الجديد دون أن يندمجوا فيه أو يتلاءموا معه،

وظلوا الطبقة الفقيرة العنيدة الثائرة. زد على هذا تحرر روسيا الظاهري من التحيز العنصري، الذي يجب أن تكون ميزاته واضحة في عقول شعوب الدول حديثة النمو. ثم هناك أسباب عدة في السياسة العملية توضح ميزة الشيوعيين النسبية. فعندما تواجه أمة جديدة التعقيد والتنوع الهائلين للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا مناص منها بعد الاستقلال، تتضح قوة الإغراء بفرض حكم الحزب الواحد واستخدام وسائل تأديبية وتنظيمية شديدة لمواجهة هذه المشكلات. وفي هذه الحالة يقف الحزب الشيوعي متأهبا معدا للاضطلاع بالمهمة وعرض نظامه للطاعة الشاملة، وأما الزعماء الوطنيون، وهم يبحثون عن السياسات في مرحلة ما بعد الثورة، فتغريهم توجيهات الحل الشيوعي الخداعة وحماسته.

وأظن أنه يمكن القول بأن وجود النمط الشيوعي يساعد على توضيح تتناقض نظام كاسترو الذي يتكشف أمامنا في كوبا –وهو نظام جاءت به الثورة الشعبية ضد دكتاتورية باتيستا وفساده، ووعدت بإجراء الانتخابات و تحقيق الحريات المدنية، ومع ذلك فقط انحط ذلك النظام بسرعة، وأصبح نوعا آخر من الدولة البوليسية. وهناك من الأدلة ما يوحي بأن كاسترو اختار نظاما ماركسيا، لا لأنه كان يستمد التأييد من الفلاحين والعمال الذين جمعوا للقتال –إذ الواقع أن كراهية الطبقة الوسطى لباتيستا كانت أقوى سند له– بل لأنه كان النظام الوحيد الذي عرف أنه يساعده في ممارسة السلطة التي تحققت له دون انتظار. فعندما واجهته المسئولية وما تحمل معها من شكوك لإعداد لها، فما كان أسرعه إلى اختيار النظام الوحيد الذي بدا أنه من المحتمل أن يبقى له على زعامته ويعالج الصعوبات

التي تواجهه. لقد كانت مأساة كوبا أن أمة متقدمة هكذا نسبياً في التنمية –ومثل واحد لهذه الحقيقة هو أن أكثر من نصف سكانها يعيشون في المدن– تقذف بها زعامة عديمة الخبرة إطلاقاً إلى الخلف و تطبق عليها نظاما وحشيا من القمع يصحب عادة المراحل الأولى من انطلاقة التقدم.

وبطبيعة الحال ليست المسألة فقط مسألة أن الشيوعية تقدم حلولا معدة، يبدو أن الكثير منها يلائم المعضلات الحقيقية كل الملاءمة تقريباً، ففي الوقت الذي فيه يعتبر تغيير الزعامة القديمة والمجيء بالجماهير إلى الاقتصاد الديناميكي الجديد ظروفاً ممهدة للتنمية، ليس هناك شك في الموقف الذي تتخذه الشيوعية. إذ أن الشيوعية تقف ضد مالك الأرض القديم، كما أنها ضد المنظم الجديد، و تؤيد غالبية الشعب التي تكون أمانيها القوة الدافعة إلى التغيير. كذلك يتلاءم مضمون سياسة الشيوعيين مع هذا الاتجاه، إذ أنهم يزعمون أن قدرتهم على تحقيق مثل هذه السرعة في النمو خلال الأربعين السنة الماضية تمكنهم من تقديم نمط من التنمية السريعة والجمع السريع لرأس المال في نفس تلك المناطق التي فيها بلاد العالم الحديث العهد بالاستقلال أشد ما تكون حاجة إلى المساعدة ويزعم الشيوعيون أن مقياسهم في تكوين رأس المال قد دفع بهم إلى الأمام بمعدل نمو يتراوح بين ٦%،٨% في العام، ويقولون إنه إذا توافر مثل هذا التوسع لأية حكومة استطاعت بسرعة أن تواجه ثورة التوقعات المتزايدة. وستفوق الحملة الشيوعية الضخمة، للحصول على رأس المال والإنتاج بسرعة، أي شيء يمكن للغرب أن يأمل في تقديمه مع ماله من وسائل تجريبية غير متقنة. وكل هذا كلام يغرى الحكومة الحديثة العهد بالحكم، التي

تبحث بحث اليائس عن سياسات تكافح بها ضد مشكلات عهدها، والتي ربما لم تزل الغشاوة عن عينيها بدرجة تكفي لأن تجعلها تدرك ما قد تطلبه كثرة الإجراءات التأديبية، من ثمن باهظ.

ولا يدع الشيوعيون إنجازاتهم المزعومة تتحدث عن نفسها فحسب بل يؤكدونها بدعايتهم بلا انقطاع، ثم تعزز عروضهم بالمساعدة الرأسمالية صورة النجاح السوفيتي، إذ تسافر بعثات من أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مرة بعد أخرى إلى موسكو، و هناك تقدم عروض بالمساعدة بشراء الفائض عندها الذي لا يبتاعه الغرب، وبالمساعدة الرأسمالية بمعدلات فائدة منخفضة جداً ولآجال طويلة. ويبدو الأمر أحيانا كما لو كانت المشروعات –مثل خزان أسوان، وخزان الفولتا، ومصنع صلب بالهند– قد أصبحت قطاعات صغيرة من جبهة القتال العامة المتغيرة للمساعدة العالمية. إن البناء والتنافس ليساً بالضرورة أمرين سيئين، بل العكس هو الصحيح. فلولاهما لما تدفق رأس المال بهذه الكثرة إلى المناطق المتخلفة. بيد أن النواحي السياسية، وروح المنافسة والضغط وغيرها مما يكتنف الكثير من المساعدة، تزيد كثيرا جداً من المعضلات السياسية للأمم الفقيرة التي تحاول محاولة اليائس إيجاد أسلوب جديد للحياة.

فالمفروض وجود هذا النطاق من التنافس، فماذا نقول عن السياسات الغربية؟ ولكني أظن أننا قبل النظر في أهدافنا وسياساتنا الإيجابية، علينا أن ندرك بتعقل أن الكفاح الذي يشمل العالم أجمع لا يسير بالضرورة في صالحنا، وأن أمامنا صعوبات عظيمة علينا أن نتغلب عليها،

إذ تظل الحقيقة قائمة، وهي أن البلاد الغربية كانت سادة الاستعمار حتى الأمس القريب. ومع أن الكياسة التي تمر بها نقل السلطة الإمبريالية قد ساعدت على التخفيف من روح الاستياء في المستعمرات، فإننا مازلنا نحمل وصمة التفرقة العنصرية. ذلك أننا ما زلنا متورطين في التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، كما أن بين ظهرانينا الرفيع والوضيع، وصفحتنا ليست نقية على أية حال.

ثم هناك أيضاً النمط السياسي للديمقراطية المتعددة الأحزاب والمفضلة لدينا، وكثيرا ما ننشئه في المستعمرات قبل أن نغادرها. وهذا النمط لا يصلح بالضرورة للتطبيق في الأيام المضطربة الأولى من عهد الاستقلال.

فالأزمات في مثل هذه الأوقات لا تقل في حدتها كثيرا عن أزماتنا نحن في وقت الحرب، ونحن في الغرب نواجه هذه الأزمات عادة بحكومات اتحاد قومي، وهكذا الحال في معظم المستعمرات السابقة، أما حكومة الحزب الواحد فتمثل الزعامة المحددة التي تحتاج إليها البلاد في الأوقات المعقدة والمضطربة إلى درجة الجنون. وليس من الضرورى أن تكون مثل هذه الحكومة شيوعية، ولكنه من غير المحتمل أيضاً أنها تشبه ديمقراطية الغرب السياسية الأكثر تقدما. وكذلك ليست المسألة مسألة أزمة فحسب، بل إن الأمر ينطوي على شيء من المغالطة. فلو أن زعيما قضى حياته لتحقيق الحكم الذاتي من الأجنبي، فلا يمكن أن يكون من السهل

عليه أن يتخلى عن الحكم بعد خمس سنوات من الاستقلال لأن زعيماً أحدث عهدا منه ظهر على المسرح.

يضاف إلى هذا أن بعض نماذجنا الاقتصادية صعبة، لأن كثيراً من الحكومات الغربية تعلق أهمية كبرى على الاستثمار الخاص، باعتباره الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ولكن هذا يصطدم بصعوبتين متضادتين، فرأس المال الخاص على النطاق المطلوب لتحقيق "الانطلاق" لابد أن يكون كبيراً بحيث يثير الشكوك الوطنية أو اللنينية محلياً –وبخاصة إذا نفذت الشركات الأجنبية سياستها المألوفة بشأن الاشتراك المحلي في رأس المال، بعدم تشجيعه إطلاقا أو تشجيعه بشيء من الفتور.

أما الصعوبة المضادة فهي أن كثيراً من رأس المال المحلي في الواقع لا يظهر عادة على أية حال، ويعطل الاعتماد عليه التنمية إلى أجل غير مسمى.

ولقد ووجهت هذه الصعوبة في الواقع بالتوسع في برامج المساعدة الغربية العامة في خلال العشر السنين الماضية –وهي البرامج التي قامت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب، ولكن هناك أمران واضحان بشأن المساعدة العامة: أولهما أن سائر العالم الحر لم يسهم إسهاما يتناسب مع إسهام أمريكا أو مع مقدار ثرائه بعد تطبيق مشروع مارشال. ولا شك أن عدداً قليلا من البلاد أسهمت بما يقدر بنحو ١% من الدخل القومي– وهو ما لا يمكن أبدا اعتباره إسهاما زائداً في التنمية العالمية. وثاني الأمرين

أن برامج المساعدة لم تسكن جزءا من إستراتيجية تنمية عامة يقصد منها الأخذ بناصر الأمم الفقيرة لتصل إلى "نقطة الانطلاق" في أقصر وقت، بل كان رأس المال يوافق عليه بالتصويت اعتباطا عاما بعد عام. أما السياسات التجارية فكانت تسير في الاتجاه المضاد. فهناك إذن تحديات جديدة يجب مواجهتها، وإستراتيجية جديدة يجب وضعها، وقرارات جديدة يجب اتخاذها على أني أوقن من أمر واحد وهو أننا إذا استمررنا فما هو بلا شك أعظم إغراء غربي لنا، وظننا أن التاريخ بطريقة ما مدين لنا بإيجاد الحل، وأننا نستطيع، بالسعي وراء مصلحتنا الخاصة في أضيق حدودها، أن نحقق بطريقة فيها الإعجاز سلاما عالميا كاملا، فإننا إنما نسير رأسا، لا إلى خيبة الآمال العظيمة فحسب، بل إلى الكارثة والمأساة كذلك. فلا مفر إذن من بداية جديدة وسياسات جديدة و مدخل جديد، وإلا فإننا نعد أنفسنا للهزيمة، لأننا ببساطة نقع في خطأ جسيم.

الفصل السادس

ليس بالخبز وحده*

كان منشأ كل الثورات العظمى لعالمنا المعاصر حول المحيط الأطلسي الشمالي. فالثورة التي أصبحت بها المساواة قوة دافعة في الحياة السياسية والاهتمام الجديد بالأشياء المادية، والانهماك الشديد في التحليل العلمي، والزيادة المفاجئة في عدد سكان العالم، والتغير الكامل الذي طرأ على نظامنا الاقتصادي من طريق تطبيق التكنولوجيا ورأس المال، كل هذه التغيرات الكبرى قد بدأت في ميدان المحيط الأطلسي الشمالي. ومع ذلك فإذا نظرت إلى دول الأطلسي هذه فإنها تترك في نفسك الانطباع الغريب بأنها لا تهتم بنوع خاص بالثورات التي أوجدتها. لقد أطلقت التغيرات من عقالها على البشرية، وهي الآن تعيد صنع وجه الأرض دون تبصر وبارتكاب الأخطاء، وإحداث أثر عظيم واضطراب شديد. ولكن هل يستطيع أحد أن يقول إن الدول الغربية تواصل طريقها بأي قدر من الاهتمام الخالص؟ وهل ترى هذه الدول أن التغييرات أشياء برزت بطريق مباشر من أسلوب الحياة الغربي أو تقبل مسئولية كون نظام الاستعمار الغربي كان في الغالب هو الذي أثار حركة التغيير الثوري الحالية التي تشمل العالم كله؟

* و أخذ هذا الموضوع من عبارة نطق بها السيد المسيح وهي: "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بكل كلمة تخرج من فم الله" ــالمترجم.

وإني لأتساءل: ولماذا هذا؟ وعلى أية حال، أليس غريباً أن نعير ما بدأنا هذه العناية الضئيلة، وأن ينعدم اهتمامنا بمخترعاتنا في نفس الوقت الذي بدأ أثرها يبلغ أقصى مداه؟ وإذا تساءل أحد لماذا هذا، فإني أظن أن بعض الإجابات لن تكون مريحة كلها. ويبدو لي أن أحد قوانين الحياة هو أن الإنسان حين يصير غنيا يميل إلى الإحساس بالرضي عن النفس، مصداقا لما جاء في الكتاب المقدس: "جلسوا للأكل ثم قاموا اللعب*". فمنذ حدث الانتعاش الاقتصادي في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية، تولد الشعور العام بأن الأمور ليست سيئة أكثر مما ينبغي ودارت معركة الانتخابات على أساس الشعار: "إن الحالة لم تكن قط حسنة كما هي الآن، والدول العظمى قد استنامت إلى الوعد بالسلم والرخاء. وأصبحت الطبقة العاملة التي كانت يوما الطبقة المحاربة تقول: "إني بخير يا صاح" لأن "عمال العالم يتحدون". إن الإحساس بالراحة والرضي يحد بطريقة غير ملائمة من قدرتنا على فهم حاجات الملايين من البشر وما يعانون من جوع، الملايين الذين لم يجدوا طريقهم بعد إلى العالم الحديث. ولكن الثراء والإحساس بالرضي يجلب النقمة على مثل هذه الحال –حال فقدان المرء صلته بالرغبات الملحة للجمهرة العلمي من إخوته في البشرية وذلك بعدم المبالاة و صغر القلب. ومثل هذا التضاؤل في الإحساس بالشفقة يمكن أن يحدث لأي فرد من الأفراد، سواء أكان رجلا أم امرأة. وهذه ما كشف

* آية كتابية تشير إلى ما فعل بنو إسرائيل حين صنعوا لأنفسهم عجلا وعبدوه وهم في البرية -سفر الخروج. إصحاح ٣٢ وعدد ٦ -المترجم.

عنه التاريخ دائماً، ولعلنا نرى اليوم ظاهرة جديدة وهي أن المجتمعات الغنية تقع ضحية نفس قصور الفهم البشرى.

غير أن هناك سبب آخر أدق مما ذكر، يساعد على توضيح السبب الذي من أجله لم يعد اهتمامنا بكل الثورات التي آثرناها كما كان يمكن أن يكون. ذلك أننا فقط لا نستطيع، نتيجة خبرتنا الخاصة، أن نقدر صعوباتها المخيفة حقا، لأنها جميعا حدثت في العالم الغربي في

ظروف بلغت أقصى حد من العنف. وكان الغرب يعاني من قلة عدد السكان نسبية، كما أن الطبيعة حبته بموارد يحتاج إليها النوع الجديد من الاقتصاد القومي. وكان الحديد الخام والفحم متوافرين للبدء في الصناعة. وأخذت السهول الشاسعة في أمريكا الشمالية وجنوب روسيا تفيض بالغذاء لملايين من عمال الصناعة الجدد.

ولكن لعل السبب الرئيسي في إفراطنا في الثقة بأنفسنا نجده عموما في الجهاز الآلي الذي به حققنا الانطلاق إلى النمو المتواصل. ففي المراحل الأولى الحرجة للتغيير ثبت أن الدافع إلى الربح كان أداة قوية جداً للنمو، وغرس نجاحه في عقول الكثيرين منا الفكرة المنطوية على أنه يمكن تحقيق أعظم خير لأكبر عدد من الناس، إذا جد كل فرد أو جماعة أو حتى أمة بكل قوة في سبيل مصلحته الذاتية. وتكمن قوة هذا الزعيم في أن الفرض قد يكون صحيحا إلى نقطة ما وتحت ظروف معينة. فلقد أنتج التنافس في سوق حرة مكاسب هائلة في الشراء والكفاية. والواقع أننا نعيش اليوم في

انفجار مماثل آخر من النمو، كلما انخفضت الحواجز الجمركية في داخل السوق المشتركة. ولكن أوضحت الظروف في غرب أوروبا في فترة ما بين الحربين كذلك أنه لو اتبعت كل أمة الطريق الخطأ في السعي وراء مصلحتها الخاصة -في هذه الحالة بالزيادة المستمرة في الحماية الجمركية- لكانت النتيجة النهائية منطوية على دمار كل فرد، لا على خير الجميع، كما أن السوق المشتركة لم تنشأ بالضغط غير الموجه للمصالح المحلية، بل بالعكس كانت عملا من الأعمال السياسية العليا التي تابعها الزعماء السياسيون المخلصون ووضع خطتها قصدا مخططون على صلة بالسيد م. جان مونيه -وهم بالتأكيد من أكثر المجموعات الثورية التي عرفها العالم هدوءا وفاعلية.

وبعبارة أخرى، فهناك ظروف تكون فيها متابعة المصلحة الذاتية بلا رادع خير ما يؤدى إلى عمل مرغوب فيه اجتماعياً، كما أن هناك ظروفاً لا تؤدى فيها إلى ذلك. ولكن مازال عند الغرب بعض التحيز تجاه الاعتقاد بكفايته العامة دون ما نظر إلى الإطار الذي يعمل في داخله. إننا معرضون لأن نتخذ الموقف الذي اتخذه "ميكوبر" حيال الحياة، وهو الإحساس بأنه طالما لا ننفعل أكثر مما ينبغي، فلا بد أن يحدث شيء ما. ومع ذلك فإنا إذا ألقينا نظرة على التاريخ الماضي فلست أظن أن خبرة الأجيال الأخرى تعلمنا تماما هذا الدرس، بل بالعكس توحي بأنه ليس أمثال "مكوبر" بل أولئك الذين يشاءون، ويريدون، ويعملون، يحتمل أن يروا خططهم وأحلامهم تتحقق أكثر من غيرهم. لذلك فإنه مما يقلق البال أن نرى في أيامنا هذه أن مقدار المجهود والاهتمام والاستعداد، والعمل الشاق المرير

الذي يميل الشيوعيون إلى القيام به في مهمة بناء نظام عالمي على النمط الذي يريدون –كل هذا يفوق كثيراً ما نحن على استعداد للقيام به من عمل وتضحيات. وما هو أكثر وضوحا أن نظرتهم إلى الإخاء العالمي توحد الشيوعية بينها، تتجاوز أفق خيالنا. إن الغرب لا يفكر في العالم أو أسرة البشرية جمعاء إلا تفكيرا "على الهامش". وتميل كل جماعة منه إلى تركيز تفكيرها على مصالحها الخاصة المحدودة. ويبدو أنه ليس هناك طاقة تمكن مقارنتها بالأطماع التي تشمل العالم كله وتدفع بالشيوعيين إلى العمل من أحد طرفي كوكبنا هذا إلى الطرف الآخر .

فإذا كان لابد لنا من مجابهة الفجوة الهائلة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبين الأمر الواقعة حول ميدان الأطلسي التي اجتازت ثورات "الأخذ بالأساليب العصرية"، و تلك التي تسعى في كل أنحاء العالم سعى اليائس لتمر في مرحلة الانتقال ذاتها، فربما كان أول قرار يجب علينا أن نتخذه هو أن نتخلى عن الفكرة الخداعة بأن كل شيء ينتهي على خير في مكان ما وبطريقة ما. علينا أن نعد أنفسنا ليكون لنا من البصيرة وقوة العزيمة، والاستعداد للعمل ومواصلة العمل ما لرفقائنا الشيوعيين المجدين. علينا أن نكون أكفاء لهم، سياسة بسياسة ونظرة بنظرة، ومثل أعلى بمثل أعلى .

ويجب أن أعترف بأني لا أستطيع أن أرى سببا كامنا فينا يجعل من المستحيل علينا أن نعود فنكرس أنفسنا مثل هذا التكريس للمهام العظيمة التي تواجهنا، فمواردنا موفورة، بل إن الموارد التي في متناول أيدينا تفوق

موارد أية بمجموعة من الدول وجدت في تاريخ البشر. ومن العسير الاعتقاد بأن الطاقة الأدبية اللازمة لإحداث هذا التغيير قد نفدت منا. وإني إذ أنظر إلى مجتمعنا، فإني على التحقيق لا أشعر بأنه يعرض فعلا مثل تلك الصورة من الحياة الطيبة التي تمكننا من القول إننا قد أسهمنا بكل ما نستطيع لتحقيق رؤيا إنسانية متغيرة. ذلك أن مدننا التي تمتد في كل ناحية بدون ضابط، وضواحينا التي لا شكل لها، ومشاغلنا التافهة –من برامج مسابقات و تليفزيون، ولعبة الجولف– قل أن تؤدي إلى الهدف النهائي للإنسان. إننا نستطيع أن نفعل خيرا من هذا. كما أن الوسائل متوافرة لدنيا. فإذا كنا لا نشعر بالحاجة إلى ذلك فليس هناك إلا تفسير واحد فقط، ألا هو أننا لم يعد لدينا الخيال الحيوي اللازم للقيام بهذه المهمة.

ولنفترض مع ذلك أنا أطرحنا الإحساس بالرضا عن النفس الطبيعي فينا، فماذا يجب علينا أن نحاول عمله، وماذا يجب أن يكون هدفنا في فترة التحدي والاختيار التي تنتظرنا حين تصبح أماني الأمم الفقيرة أكثر إلحاحا؟ ولا يجب أن يخامرنا أي شك في هذا، فحتى الآن كنا نعيش خلال المرحلة المريحة من التغير في المناطق المتخلفة. وقد رأيناها خلال فترة أدت جهودها المركزة على التلخص من الاستعمار إلى وحدة سياسية وإحساس بهدف قومي قد ينقصها الآن بعد أن تحقق لها الاستقلال. فأما وقد أصبحت الآن تدير شئونها الخاصة فإن كل المشكلات العسيرة تواجهها في المواضع الحساسة، و من ذلك القفزات السريعة في الزيادة في معدلات المواليد، إلى القصور في رأس المال، إلى الفقر المدقع، وفوق كل ذلك إلى الانتظارات المتزايدة لشعوبها الخاصة. فكل زعيم قاد أمته إلى التخلص من النفوذ

الغربي أو حكم الاستعمار تواجه الآن المشكلة المعقدة، ألا وهي: "وماذا بعد ذلك"؟ إن الإجابة عن هذا السؤال أمر لا مفر منه الآن، ولا محل لإلقاء اللوم على الغرب –وإن ظل هذا الإغراء قائماً– ولا جدوى من البحث عن كبش فداء من الخارج. وهكذا تكون فترة ما بعد الحرب، بكيفية يبدو فيها التناقض، أكثر توتراً وخطرا وتعرضاً للشكوك من فترة الكفاح ضد الاستعمار ذاته.

فماذا نستطيع أن نفعل؟ وأي نوع من السياسات يمكن أن يساعد البلاد النامية في سنيها العصبية التي تنتظرها؟ أما إجابتي عن هذا التساؤل فستكون إجابة مختصرة إذ سبق أن قمنا ببحث عدد من التغيرات الهامة التي يجب أن تحدث. وليكن الهدف العام واضحا لنا بادئ ذي بدء. وإن الأمل يحدونا –في العشرين أو الثلاثين السنة القادمة– أن نرى غالبية الأمم النامية تجتاز الحواجز القائمة في سبيل النمو المتواصل. يضاف إلى هذا أننا نريد أن يكون لهذه المجتمعات حرية سياسية مع قدر من الاستقلال الذاتي للمجموعات المختلفة، و القوة السياسية المنظمة على أساس من التعدد. إننا لا نحدد نظما أو مذاهب فكرية معينة، ولكننا نأمل أن تكون هناك مجتمعات مفتوحة في عالم مفتوح. فكيف نبدأ العمل؟

إن أول نقطة ندلى بها هنا هي الحاجة إلى إستراتيجية عامة. والإستراتيجية لا يمكن فصلها عن الجهد المتواصل على مر الزمن. ذلك أن توالى النمو ليس هو توالى وضع مخصصات الميزانية سنة بعد سنة. فما لم تحمل الدول الغربية نفسها على قبول الحاجة إلى برامج لمدة خمس وعشر

سنين أضاعت حتى ما تنفقه فعلا لأنه لن يتلاءم مع الإستراتيجية الحقيقية للنمو.

وأما النقطة الثانية فهي أنه يجب أن يكون نطاق المعونة ملائما. والتنمية "المرقعة" –شيء هنا وشيء هناك– لا تؤدى إلى النمو المتواصل. وفي كل اقتصاد نام يأتي الوقت الذي يتطلب فيه الوضع القائم "دفعة كبرى" ربما تستغرق عشرين سنة قبلما ينطلق الاقتصاد القومي من عقاله ويتخذ مداره.

بيد أن الدول كلها لا تصل إلى هذه النقطة في نفس الوقت. إذ يبدو أن هناك نمطا معينا للنجاح والتوسع، وأن الاقتصاديات المختلفة تنظم على أبعاد مختلفة على طول الخط. فهناك أولا مرحلة يمكن أن تسمى المرحلة "السابقة على الاستثمار"، وفيما لا تزال البلاد تفتقر إلى كل شيء لازم "للدفعة الكبرى" فالمتعلمون غيرموجودين، و التدريب عند مستواه الأدنى، والمصروفات الرأسمالية الإضافية أو "البنيان السفلى" –أي القوى والنقل والموانئ والإسكان– مازالت تتطلب الإنشاء. وفي هذه المرحلة يجب أن تعد البلاد القفزة تالية إلى الاستثمار. فالأخذ بناصر التعليم والتدريب، والاستثمار في البنيان السفلى، و مسح الموارد، و بعض التخطيط التمهيدي، هي الحاجات العظمي للبلاد.

أما في المرحلة التالية، التي بلغتها بلا كالهند أو البرازيل أو المكسيك، فإن الاستثمارات الكبيرة تبدأ تعود بالأرباح. ذلك أن الأساس قد وضع،

والنمو السريع يمكن تحقيقه. وهذه هي النقطة التي يمكن للعون الرأسمالي الكبير من الخارج أن يقضي على الفقر ونقص رأس المال المحليين، وبذلك يكفي الحكومات مئونة القسوة في اختيارها للأساليب السيادية الكلية لإرغام الشعب على الادخار. ويمكنني القول إن الهند أهم جميع البلاد التي وصلت إلى هذه المرحلة من النمو، إذ قد وضع الإطار الاقتصاد قومي يؤدي وظيفته، بيد أن خططها الرأسمالية المتسمة بالطموح تتعرض لخطر جسيم من جراء النقص الخطير في النقد الأجنبي. لذلك فإني شخصياً آمل أن أرى، في أية إستراتيجية غربية للتنمية توضع للعشر السنين القادمة، ثلاثمائة مليون جنيه إسترليني يحتفظ بها سنويا لحاجة الهند من النقد الأجنبي. وإذا استطاعت الهند أن تحقق انطلاقتها، فإن المسألة ليست مسألة استعداد الهند فحسب، إذ أن نصف الناس الذين يعيشون في مناطق متخلفة تقريبا سيكونون في طريقهم إلى العالم الحديث. وإذا أضفنا باكستان أمكن مواجهة أكثر من نصف مشكلة التخلف هناك في شبه القارة الهندية.

ولو فرضنا أننا نقبل فلسفة "الدفعة الكبرى" في العون والاستثمار، فأين يوجه رأس المال، إذا تحققت كل الشروط الممهدة للنمو؟ إنه من المستحيل تحديد إستراتيجية عامة، حيث إن كل بلد يختلف عن الآخر كثيرة في طاقاته وموارده التي حبته بها الطبيعة، و نطاق سوقه الداخلية، و صادراته المنتظرة. ولكن لعله يجدر بنا هنا ذكر نقطة أو نقطتين عامتين: أولاهما أن الاستثمار في التعليم يجب أن ينال اهتماماً كبيراً على الدوام، فالدراسات الحديثة توحي بأن ما بين ٦٠٪، ٥٠٪ من الزيادة في

الإنتاجية التي تحققت في الغرب خلال القرن الأخير قد نشأت عن التدريب الذهني تدريباً أفضل، والزيادة في البحث وفي استخدام رجال الاقتصاد بطريقة أكثر تنظيما. وأما معظم الاقتصاديات النامية حالياً فهي فقط في المراحل الأولى للتقدم المطلوب في التعليم. فأفريقيا ملأى بالمجتمعات التي لا يزيد عدد الملين بالقراءة والكتابة فيها على ١٠٪، و من يصلون إلى مستويات الدراسة الثانوية ١٪ فقط. ويمكن مشاهدة النتائج المفجعة لهذه المستويات في الكونغو التي لم يكن فيها عند استقلالها أكثر من اثني عشر شخصاً من ذوى الدرجات الجامعية. إن اقتصاداً حديثاً لا يمكن أن يقوم على هذا الأساس.

وهناك منطقة خطيرة ثانية هي منطقة الزراعة. وكما رأينا، لا غناء عن الزراعة العصرية لخلق قوة دافعة عامة في الاقتصاد القومي. وهناك حاجتان منفصلتان: تشجيع التغييرات الأساسية التي تتطلبها الزراعة الحديثة من إصلاح زراعى، إلى تجميع الملكيات، إلى إنشاء حركة تعاونية ذات أثر، ثم ضمان تدفق كاف لرأس المال إلى الزراعة. بيد أن التنوع العظيم في الأساليب العصرية، والمخصبات الجديدة، والوسائل الجديدة في الغرس والفلاحة كلها تقريباً تكلف كثيراً. وهكذا الحال بالنسبة لمقدار الائتمان اللازم للبدء في نظام تعاونى ناجح. وهناك أخيراً نظم التوسع الزراعي التي بدونها لا يستطيع المزارع أن يعلم كثيرة عن الفرص الجديدة المتاحة له. لقد كانت الزراعة في الماضي توضع في كثير من الأحيان في آخر قائمة البنود الأولى بالتفضيل، ولكن الخبرة الحديثة توحي بأنها يجب أن تتصدر تلك القائمة.

وأما المنطقة الثالثة للتوسع –وأعني بها الصناعة– فتبين من التنوع العام ما يجعل معظم التعميمات قليلة القيمة. على أن هناك ملاحظة أو ملاحظتين تصلحان للتطبيق نوعا ما. فمثلا يمكن للمرء أن يقول إن التصنيع يتقدم بسرعة أكثر، إذا لم يمل الإحساس الخاطئ بالسمعة القومية ترسيب على أخطاء كبرى باهظة التكاليف في التخطيط، مثل الاستثمار في مصانع صلب متكاملة حيث لا يوجد حديد ولا فحم كوك. إن البرامج تؤدي إلى استعمال أفضل للموارد، إذا أدركنا قيمة رأس المال في كل الاقتصاديات النامية، وأعني بهذا أنه نادر جداً. ويجب أن يكون غالى الثمن حتى ولو أحدثت هذه الفكرة اضطراب في المفهوم الشائع وهو أن الخدمات الأساسية يجب أن تظل رخيصة حتى تنعش النمو.

وهناك ناحية أخرى للمشكلة ذاتها وهي: بما أن النقد الأجنبي أندر كل أنواع رأس المال فقد يكون من الضروري التأكد من أن المنظم الذي تصل يده إلى النقد الأجنبي يدفع قيمته كاملة عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية على الواردات، أو منح تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد العلني أو أية إجراءات أخرى. وقد يتعارض هذا الاتجاه مع اتجاه آخر –هو رفع القيمة الخارجية لعملة الدولة النامية حتى يمكن أن تشترى صادراتها أكبر مقدار من الواردات الأجنبية، ولكن في هذه الحالة يكون الطريق إلى التنمية– كما قال الأستاذ بنيامين هيجنز ذات مرة. طريقا، محفوفاً "بالحلقات المفرغة".

فينبغي على الحكومة النامية أن تجعل سياساتها هادفة إلى ضمان أسرع وسيلة لجمع رأس المال، وتشجيع الأرباح سواء أكانت في القطاع العام أم القطاع الخاص، و ترتيب نظم الضرائب بحيث توجه كل الدوافع إلى إعادة استثمارها. ثم إن هذا لا يثير الحماسة دائما بين المخططين الذين شبوا على الاعتقاد بالوضاعة المتأصلة في تقاضي الأرباح، وهم على استعداد لأن يديروا الخدمات العامة الضرورية على أساس عدم المكسب أو الخسارة. بيد أن الأرباح هي إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن بوجبها وضع الموارد تحت تصرف المستثمرين في المجتمع، وهي كما رأينا، مصدر كبير من مصادر الاستثمار في روسيا السوفيتية.

وأما عن التكوين الفعلي للسياسة الصناعية فإنها يجب أن تتلاءم مع الأحوال المحلية. فمعظم البلاد تستطيع أن تبدأ بأن تنتج محلياً بعض السلع التي تستوردها من الخارج، على شريطة حماية تلك السلع. في فمرحلة إنتاج "البيرة والأحذية والأجر" لا تحتاج إلا إلى حكومة ذات عزيمة صادقة و بعض الموهوبين من المنظمين المحليين. أما الصناعات الكبرى فتتوقف على وجود المواد الخام الجوهرية، وكذلك على مدى السوق الداخلية.

إذ من المعقول جداً أن نجد خمسة مصانع كبرى لصناعة الصلب في الهند حيث تتكون السوق من أكثر من أربعمائة مليون نسمة، وحيث يتوافر الحديد و فحم الكوك. كما كان من سوء التدبير الإكثار من مصانع الصلب في شرق أوربا بعد عام سنة ١٩٤٨. ومن الواضح أن الحكومات النامية تحسن صنعاً لو أنها تلفتت حولها لترى ما إذا كانت لا تستطيع، عن

طريق الضرائب الجمركية أو الاتحادات أو الأسواق المشتركة مع جاراتها، زيادة حجم وحداتها الصناعية وكفايتها دون الوقوع في خطر الإفراط في الإنتاج.

ولكل هذه التغييرات –في التعليم وفي الزراعة وفي الصناعة– هناك ما هو أكثر من النتائج الاقتصادية. فالاستثمار في الرجال، والاستثمار في الوسائل الجديدة، والاستثمار في أنواع النشاط الجديدة كلها توسع دائرة الطبقة الإدارية والمهنية وتدعمها وتزيد من تدريب العمال اليدويين و أفقهم، وبذلك يبدأ التوسع التدريجي للطبقة الوسطى حتى تشمل عدداً متزايداً من المواطنين، ويصاحب هذا التوسع الأمل الباسم للسياسة المنطقية والحقوق المدنية.

هذه، إذن، هي بعض العناصر في إستراتيجية والأخذ بالأساليب العصرية، بوجه عام، غير أني أظن أننا يجب أن ندرك أننا لسنا منظمين في العالم الغربي في الوقت الحاضر لنحقق شيئاً من هذا القبيل. وقد يكون صحيحا أننا كنا لمدة قرن من الزمان تقريباً نكون اقتصاداً مرتبطاً بعضه ببعض، إذ كان كل بلد يأخذ نحو ٧٠٪ من الاستثمار الأجنبي للآخر، ويستولي على سبعين في المائة تقريبا من التجارة العالمية. ويؤثر كل بلد في الآخر تأثيراً جذريا عن طريق الانحرافات والتغييرات في سياستنا الاقتصادية: ولكن هنا كانت لمستر "مكوبر" الغلبة. وهنا، فوق كل شيء، ظننا أنه إذا تابع كل واحد مصلحته القومية الخاصة إلى أقصى حد، كانت النتيجة، بطريقة ما، في صالح كل شخص آخر، ولكن ما أبعد هذا عن

الحقيقة بصفة عامة! ذلك أن قرار كل بلد في عام ١٩٢٩ -عندما ازداد الكساد -بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وصل بالتجارة العالمية إلى ربع ما كانت عليه في مدة تسعة أشهر: ومما زاد الكساد ذاته، إلى حد ما، هو أن بريطانيا فيما بين عامى ١٩٢٥، ١٩٢٦ لم تجرؤ على إنعاش اقتصادها خشية ضياع احتياطياتها الأجنبية، وأمريكا لم تجسر على أن تحدث انكماشاً في رخائها الاقتصادي المتطرف خوفاً من أن تجتذب قدراً أكبر من ذهب العالم فإذا كنا نظن هذا التعارض الذي لا يمكن معه التوفيق بين المصلحة القومية والمصلحة الأجنبية أمر مضى وانقضى، فلنذكر أننا خلال عام ١٩٦٠ رأينا ضغوطا مشابهة بين المارك الألماني والدولار الأمريكي. وقصارى القول إننا لم نضع بعد السياسات والنظم المطلوبة للتغلب على المصالح المتضاربة في عالم المحيط الأطلسي المعتمد بعضه على البعض. والواقع أنه لم تكن لنا مثل هذه السياسة إلا مرة واحدة، وكان ذلك أثناء مشروع مارشال، حين اتفقت دول ميدان المحيط الأطلسي مدة على أهداف مشتركة بسبب سخاء أمريكا وزعامتها.

وإني أعتقد الآن أن علينا أن نحيى روح مارشال، إذا كان لا بد أن يكون لدينا أي أمل في معالجة مشكلة التزاماتنا نحو المناطق المتخلفة – معالجتها في الوقت المناسب. وأستطيع مرة. أخرى أن أقترح في عبارات موجزة بعض السياسات التي يجب أن نضطلع بها، إذا كنا مجتمعا حقيقيا من الأمم الغنية المكرسة لمهمة إيجاد الرفاهية والخير للعالم النامي. وربما يجب أن أضيف، بين قوسين، أننا بعملنا هذا يجب أن نزيد من خيرنا نحن أيضا. وفي نظري أن أوضح الأدلة على أن هناك قيادة أدبية تسوس الكون

هو أنه حين يعمل الناس والحكومات بفهم وبعد نظر لخير الغير، فإنهم يحققون الرخاء لأنفسهم أيضا. ولنأخذ مثلا خبرتنا الغربية في دولة الرفاهية. إننا لم نفكر في إيجادها على اعتبار أنها صفقة في ميدان الأعمال بل كانت قراراً أدبيا يرجع تاريخه إلى أيام جون ليبورن. ومع ذلك فقد كانت إحدى النتائج تقليل مخاطر النشاط الاقتصادي، فالاستهلاك الكبير، الذي يأتي عن طريق الضمان الاجتماعي، يمكن الاقتصاد القومي من تجنب فترات الرخاء والتدهور في الاقتصاد القديم.

واعتقادي أننا يجب أن نرى النتيجة نفسها، إذا استطعنا في الاقتصاد العالمي أن نصمم على بناء القوة الشرائية للأمم الفقيرة. عندئذ نجد مرة أخرى أن رخاءنا قد ساعد على تحقيقه تدعيم الاستهلاك العالمي وخلق اقتصاد عالمي متحرر من عوامل التقلب والغموض والتفكك التي نراها في النظام الاقتصادي كما نعرفه اليوم.

هناك مثل إنجليزي يقول: "الأمانة أحسن سياسة"، وكان شائعاً في العهد الفكتوري. ويمكنني أن أذهب إلى أبعد من هذا وأقول: إن الكرم أحسن سياسة، وإن توفير الفرص المطلوبة للغير يعود بتحقيق الخير والتوسيع على الإنسان نفسه. والحظ ليس ضدنا لدرجة تدعو لليأس، لأن مقاييسنا الأدبية ومصالحنا –إذا نظرنا إليها في وضعها الصحيح– لا تنافر بينها، ولكن ضيق أفق مصالحنا الخاصة، سواء أكانت شخصية أم قومية، هو وحده الذي يعمي أبصارنا عن هذه الحقيقة الأدبية.

فماذا ينبغي علينا أن نفعل إذن؟ إن أول خطوة يجب أن تكون التزاما مشتركا ترتبط به الأمم الغنية، وتأخذ نفسها به، ذلك هو توفير رأس المال والمساعدة الفنية للمناطق المتخلفة. فكل من بريطانيا وكندا وأستراليا وغرب أوربا يجب أن تبدأ بتحمل نصيبها. وهناك أمر واحد يجب أن يكون واضحا لنا كل الوضوح، وهو أن السبب في المتاعب الخاصة بميزان المدفوعات الأمريكي لا دخل له بالقوة الكامنة في الاقتصاد الأمريكي الهائل الحجم، ولا بميزان التجارة الأمريكي وهو في صالح أمريكا، بل – وهذا أمر مسلم به– بتصدير أمريكا الرأس المال. بيد أن السبب يعزى أ كثر ما يعزى إلى أن أمريكا تحمل أكثر كثيراً من نصيبها في مسئولية الدفاع عن العالم الحر ومساعدة الدول النامية. وقبل أن يمكننا أن نأمل في أن يكون لنا اقتصاد أطلسي يؤدي وظيفته، يجب على الدول الأعضاء الأخرى أن تقوم كل بنصيبها. وهناك اقتراح بتخصيص ١% من الدخل القومي لهذا الغرض، وهو تقدير عادل، ويمكن أن أضيف هنا عرضا أني أعتبر أن ألمانيا الغربية، وقد أعيد بناؤها بسحاء بعد الحرب، وغفر لها في سماحة، ما سببه هتلر من دمار هائل، يمكن أن تكون في مقدمة الدول التي تقبل هذا الالتزام.

بيد أن هذا الالتزام إن هو إلا الخطوة الأولى، ذلك أن هدفا مشتركا كهذا يحتاج إلى شكل تنظيمى ملائم، وأعتقد أننا يجب أن نحاول أن نقيم في عالم المحيط الأطلسي بعض التنظيمات التي تمكننا من المجتمع القومي وأن يكون لنا بنك احتياطي أطلسي. وأظن أننا يجب أن ننميإستراتيجيات مشتركة للتنمية والاستثمار في داخل ميدان المحيط الأطلسي وخارجه، كما

أظن أنه يجب أن ننظر نظرة طويلة صارمة إلى سياستنا التجارية وبخاصة الأثمان التي تدفعها في المنتجات الأولية. ففي الوقت الحاضر لا تعمل هذه الأثمان على جذب بقية العالم وراءنا،كما فعلت في الماضي، بل على النقيض من ذلك تعمل على توسيع الثغرة. ولأجل كل هذا أرى أننا في حاجة إلى التوسع في منظمتنا الحالية للتنمية الاقتصادية بمنطقة المحيط الأطلسي بتكوين ما تدعو الحاجة إليه من منظمات –كالبنوك وصناديق التنمية والمجموعات التجارية، والأسواق المشتركة، وخدمات الإحصاء، وفوق كل ذلك، هيئات وضع السياسة المشتركة– لحبك أجزاء اقتصادنا الذي يعتمد بعضه على البعض ليصبح كلا متكاملا.

إذا فعلنا هذا، فإني أظن أننا نفعل أكثر من مجرد توفير الوسيلة لوضع إستراتيجية للعالم النامي. إننا نخلق الظروف الاقتصادية الممهدة لنظام عالمي يؤدي وظيفته. وفضلا عن ذلك فإننا نعلم أننا في داخل مجتمعنا لا يتيسر لنا البقاء في سلام إلا بالقانون ومراعاة الخير العام، فعلى هذين المحورين تقوم سلامة المجتمع. وهل يختلف عالمنا الضيق الذي يعتمد بعضه على بعض هكذا كثيراً؟ أفلا يجب أن نحاول أن نخلق في العالم عامة الأحوال الأساسية الممهدة لإيجاد مجتمع سلمى؟

إننا نعترف بالمبادئ في داخل مجتمعنا المحلى فلا حروب خاصة تنشب بيننا، والأغنياء يسهمون فعلا في نجاح الفقراء و تقدمهم. وبينما لا يهمني هنا معالجة المشكلة الكبرى بأكملها، مشكلة القانون العالمي ونزع السلاح، فإني أهتم شديد الاهتمام بالجانب الثاني من النظام الجيد، ألا

وهو قدرة الأغنياء على إدراك التزاماتهم والاهتمام بألا تقف مبادئ الخير العام عند خطوط حدودنا في عالم يعتمد بعضه على بعض –والله يعلم أن اعتمادنا بعضنا على بعض لا يمكن أن ينكر حين نقف جميعاً في ظلال الدمار الذرى. إن عالمنا هذا يجب أن يتسع ليشمل الأسرة البشرية بأكملها.

وبعد أن قلت كل هذا، أبدأ أتساءل عما إذا كانت هناك أية قوى في داخل عالمنا الغربي المطمئن المرتاح الراضي عن نفسه ترغمه على أن يقبل هذا التحدي، وأن يرى أننا الآن نواجه ثلاثين أو أربعين عاما نقضت في بناء العالم على نطاق لم يعرف له مثيل في تاريخ البشر، منذ كان أجدادنا كلهم يعيشون دون مشاركة في مزايا العلم، وسرعة في النقل و ترابط كامل مما نراه في عالمنا الحديث. فماذا يحفزنا على مواجهة هذا النوع من القرار؟ هل تحفزنا الحقائق؟ إنها موجودة. ونحن لا نستطيع أن نتمنى لو أن الثورة الكبرى للأخذ بالأساليب العصرية التي تجتاح العالم لم تحدث، ولا أن نقول إنه كان خيراً وأيسر لو أنها لم تكن. ربما كان هذا موقفنا، ولكننا بدأنا الثورة، وقل إننا لا نستطيع تجاهل القوى التي أطلقناها من عقالها على العالم.

وهل تتخذ من الخوف رائداً لنا؟ إن الخوف في الواقع يمكن أن يكون أساس الحكمة. ويبدو لي أن أولئك الذين يعيشون في راحة وبلا اضطراب تحت التهديد المخيف بالخراب النووي ليسوا على شيء كثير من الحكمة، بيد أن الخوف الأعمى ليس قوة بناءة. فالخوف ينفعنا فقط إذا دفع بنا إلى

إيجاد مخرج من مخاوفنا. وليس هناك إلا طريق واحد، وهو أن نلقى خلف ظهورنا بمجتمعنا الحالي بما فيه من عوامل إبادة محتملة، وأن نقيم مكانه مجتمعا ذا هدف أخلاقي. وفي مجتمع كهذا يحل القانون العام محل العنف الخاص، ويقبل مبدأ الخير العام علاوة على المصالح الخاصة للمجتمعات الخاصة. وفوق كل ذلك تتكشف للبشرية تحت الصدام العقائدي بعض معايير الثقة في حدها الأدنى متأصلة في الحقيقة الراهنة: وهي أننا جميعاً بشر، وأننا نقف جميعا أما محكمة التاريخ، وأننا جميعاً نحب الحياة ونسعى لكي نحيا ونعلم أن كل حي لابد أن يموت.

وما شكي في أن الواقعية أو الخوف يكفي لأن يجعلنا نعمل، إلا أن المهمة التي تواجهنا مهمة إيجابية تتعلق ببناء وطن آمن للأسرة البشرية. إننا نحتاج أيضاً إلى موارد الإيمان والرؤيا. فهل لنا هذه الموارد؟ أو هل أخمدت ثورات وقتنا الحاضر حمية الروح فينا، بينما زادت من قوانا المادية؟

إني لا أعتقد هذا، لأن كل ثورة من الثورات التي بحثناها تذهب إلى ما وراء الاهتمامات المادية و تعرض تحدياً لطبيعة العقل والروح. إن المساواة بين الناس، وهي تلك القوة الدافعة في كل أنحاء العالم، قد انبعثت أصلا من الإحساس الغربي بأن الناس، باعتبارهم نفوسا ذوات قيمة ميتافيزيقية لا حد لها، متساوون أمام عرش الله. وإذا كنا نشعر بهذه المساواة بين البشر باعتبارها حقيقة أدبية عظيمة، فهل يرضينا حقيقة أن نرى الناس جياعا، تفتك بهم الأمراض، وأن نراهم يواصلون الحياة في الجوع

والمرض، في حين أننا نستطيع مد يد المساعدة لهم؟ هل هذا هو ما نفهمه من المساواة؟ إذا كان الأمر كذلك أفلا نخون إيماننا.

ثم إن اهتمامنا بالأمور الدنيوية ليس أمراً ماديا صرفا، بل فيه عنصر جوهرى من التبصر الديني. لقد نظر الله إلى الكون الذي ابتدعه ورأى أنه حسن. فالأشياء المادية المقدمة لنا في الحقل والمصنع يمكن أن تستخدم في خلق مجتمع لا يجوع فيه الفرد أو يعري أو يبقى بلا مأوى. إننا نستطيع "افتداء الوقت" باستخدام المادة في العمل على توفير الخير الأعظم لجميع إخوتنا، وهم البشرية جمعاء. إن إله المسيحيين الذي أمر أتباعه بإطعام الجياع وشفاء المرضى، والذي اتخذ أمثاله، التي كان يضربها ليعلم الناس، من الأمور المألوفة في عمله اليومي، قد بارك الأشياء المادية. وهذه البركة لم تضؤل، لأن حظنا من الأمور المادية أوفر في الوقت الحاضر مما كان.

والعلم نفسه –وهو هذه الرؤيا لعالم منظم فيه تستجيب المادة لا لدوافع مضطربة بل لنوع من التوافق والانسجام العظيمين القانون الكون– لا يتناقض بأية حال مع رؤيا نظام أدبي يمكن أن يكون فيه أداة لحياة أفضل تستمتع بها البشرية قاطبة. لقد نأى بنا العلم عن أثقل عبودية للماضي، ألا وهي أن الموارد المادية كانت دائماً قليلة بحيث لا تتكافأ حتى مع أعظم النيات الطيبة. ذلك أننا لو كنا قد أردنا منذ مائة عام فقط أن نمد جماهير البشر بالكساء والطعام والمأوى والتعليم البسيط لما تيسر لنا ذلك لأن وسائلنا المادية لم تكن متكافئة مع هذه المهمة. أما ما عمله العلم فهو تحريرنا من هذا القصور. لقد خلصنا من عبودية فقرنا المادي

وفتح أمامنا مجالا عظيما للاختيار، فيه تعمل الرؤيا والإرادة لأن الوسائل المادية متوافرة لديهما.

فالعلم، إذا فهم بهذا المعنى، كان في الواقع وسيلة للتحرر. ولعل القارئ يتساءل: لماذا لم أذكر الحرية باعتبارها أعظم ثورة في عصرنا هذا؟ أقول بكل صراحة إن السبب هو أنني لست واثقة من أنها إحدى الثورات المنتشرة في هذا القرن. إني أشعر أحيانا بأن الحرية في عالمنا الغربي أشبه بالمثل الذي ضربه المسيح عن الوزنة التي صرها صاحبها في منديل وطمرها في الأرض. إن لدينا الحرية، و لكن هل نستخدمها؟ إن كل الثورات في عصرنا هذا تتخذ موقف الغموض حيال موضوع الحرية. فثورة المساواة لا تعني بالضرورة الحرية. لأن السجناء في السجن متساوون، ولكنهم ليسوا أحراراً. وثورة العلم تقدم لنا وسيلة الحرية، و لكن يمكن استخدام هذه الوسيلة أيضاً لجعل الدكتاتورية أكثر فاعلية، والحرب أكثر رعبا. وكذلك المادية إذا أسيء فهمها، على اعتبار أنها اهتمام زائد كاذب بأمور هذا العالم، وعبارة باطلة "لتماثيل سوق التجارة وتماثيل القبيلة"، يمكنها أن تخلق نقيض الحرية الحقيقية حين يصبح الناس رجالا وسيدات، أكثر تورطا في حاجاتهم الخاصة الملحة التي لا يمكن التخفيف منها. إن ثوراتنا أن تقوم بعملنا نيابة عنا، بل يمكنها أن تقدم لنا الحرية أو نقيضها. وتتوقف النتيجة علينا. وكثيراً ما أسائل نفسي عما إذا كنا قد بذلنا محاولة جدية لتفسير ثورات وقتنا الحاضر في ضوء الحرية. هل قسنا مقدار حرية الاختيار الذي أمدتنا به مواردنا الرأسمالية الجديدة وتكنولوجيتنا الجديدة، وقدرتنا الجديدة على خلق وسائل الثروة؟ وهل فهمنا أن حرية العمل هذه يجب أن

تستخدم؟ إنها لا يمكن أن تترك ولا يجب أن تترك ليعلوها الصدأ معنا. وإذا كانت لنا القدرة على المساعدة في عملية الأخذ بالأساليب العصرية فهل أدركنا حقيقة ملاءمتها للمشكلة الكبرى في عصرنا الحاضر، ألا وهي: هل يكون المجتمع النامى مقفلا أم مفتوحا، عبداً أم حراً؟

ومع ذلك فالحرية الدستورية مفهوم سفسطائى. فبين "الماجناكارتا" (الميثاق العظيم للملك جون سنة ١٢١٥ م) وديمقراطية يومنا الحاضر، هناك ثمانمائة سنة من الخبرة و تلمس الطريق. إني لست من "الحتميين"، ولا أومن بأن القوى الاقتصادية تخلق بالضرورة صوراً أساسية، بل بالعكس أومن بأن الحرية كانت إحدى الآراء التكوينية الطبيعية لأسلوب حياتنا الغربي. إلا أني ألاحظ في نفس الوقت أن مزجها بالنظم الملموسة كان يفترض فعلا بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ساعد بروز طبقة وسطى قوية بعد العصور الوسطى على الحصول على حقوق وحريات المجموعة أكبر جداً من مواطنين مسئولين قائمين بذواتهم.

وفي القرن التاسع عشر شجع نمو الثروة وانتشار الإلمام بالقراءة والكتابة على زيادة الميزات الديمقراطية، كما جاء حق التصويت العام الكامل للبالغين و تعليم البالغين القراءة والكتابة تقريباً في الوقت ذاته.

وأظن أنه ربما يكون من المعقول افتراض وجوب توقع حدوث شيء على هذا النمط في المجتمعات الصاعدة، وإن تكن لا حاجة بها إلى الانتظار طويلا لأن نماذج التغير موجودة فعلا. فالانتشار الكبير للطبقة

المهنية والإدارية، والتوسع السريع في تعلم القراءة والكتابة، بما يفترضانه مقدما من زيادة في الموارد، يعتبران بلا شك تقريبا الظروف الممهدة للتطور السياسي في الحرية. وأظن أننا نرتكب شططا إذا كنا نتوقع فجأة من أولئك الذين ينشأون في المجتمعات البدائية أن يدركوا مفاهيمنا عن الحرية كما هي، ناسين التاريخ الطويل لخبراتنا الخاصة الذي اجتزناه. وإذا أردنا ألا يخيب فألنا فإني أظن أننا يجب أن نسعى بجهد وعزيمة جديدين لسد الثغرة التاريخية، لأننا في حاجة لأن يزداد نشاطنا كثيراً في ناحية المساعدة الاقتصادية والاستثمار الرأسمالي والعون التعليمي، وأن نعمل بعزيمة أقوى لخلق إطار الإمام العام بالقراءة والكتابة والمسئولية الشخصية، وأن يتسع خيالنا في إظهار أننا نعتبر حق الأمم في حكم نفسها على أنه فقط الخطوة الأولى الجوهرية بل الأولية لإيجاد الأحوال التي فيها تستطيع الأمم أن تكون حرة حقيقة. بيد أن الخطوة التالية لا تقل حيوية عن الأولى وهي أن نطبق خبرة الحرية القومية بطريقة عملية وألا نسمح لها بأن تصبح فترة للإقلال من الفرص والآمال.

غير أنه ينطبع في ذهني أننا حين نتحدث بثقة عن الحرية فإننا لا ندرك العبوديات المخيفة التي يخلقها أعداء البشرية القدامى: عبودية الفقر حين تقل الوسائل بحيث لا توجد إطلاقا فرصة الاختيار بالمعنى الحرفي، وعبودية الجهل حين لا يكون هناك أوضاع يتفتح لها العقل بسبب عدم التعليم الذي يمكن للعقل أن يبدأ العمل به، وعبودية المرض وهي تعني أن معدل الأعمار أقصر من أن يسمح بأية خبرات الحرية، وأن السنين التي

يحياها الفرد "يجر نفسه خلالها جراً" بدون الصحة والقوة اللتين هما في حد ذواتهما تحرر.

ولأننا فسرنا الحرية في أضيق معانيها، واقترضنا أن الناس سيجدون الشكل الخارجي للحرية طبيعياً حينما لا يتحقق شيء من فحواها الجوهرى الحقيقي، بدا دفاعنا عن أسلوب الحياة الحر أجوف فارغا. إذ ماذا يعنى أسلوب الحياة الحر لمجتمع قبلي لا يعرف إذا كان سيجد ما يستطيع أن يقتات به في غده القريب، وما هو أسلوب الحياة الحر بالنسبة المجتمع قديم تحول الأمية فيه بين معظم الناس وبين الاستمتاع بميزات الحرية؟ وفون كل ذلك ماذا يمكن أن يقال عن معنى الحرية حين يبدو أن الأمم التي تتحدث عنها بلا انقطاع لا تدرى إلا القليل جداً عن مدلولاتها الأدبية الأعم؟ فهل أكون حراً إذا كان أخي مكبلا بأغلال الفقر والجهل ولا فكاك له منها؟ وهل أكون نبي أسلوب الحياة الحرة، إذا بدا مني عدم اكثراث بحالة الرجل الذي وقع بين اللصوص، فساعده السامري الصالح*، بينما مر به الغير دون أن يبدوا أي اهتمام؟

إننا إذا أردنا نشر ثورة الحرية حول العالم لتكمل الثورات الكبرى الأخرى في عصرنا هذا وتوفق بينها، فعلينا أن نعيد خص فحواها الأدبي ثم نسأل أنفسنا عما إذا كنا لا نترك الحرية كهيئة معطلة عن العمل ونسمح

* وتشير الكاتبة إلى أحد الأمثلة التي ضربها المسيح لتلاميذه ليعلمهم أن أعمال الرحمة لا تقف في طريقها حواجز العنصر أو الدين -المترجم.

لقوى أخرى ليست موالية للحرية أن تحتكر النظرة العظيمة لأولئك الذين يعملون في إخاء لخلق عالم يستطيع الكن أن يعيشوا فيه.

ولكن لنذكر أن الله سبحانه لا يخدع، وأنا إنما نحصد ما نزرع، وإذا كانت الحرية بالنسبة لنا لا تعني شيئا أكثر من حقنا في السعي وراء مصلحتنا الذاتية –شخصية كانت أو قومية– فحينئذ لا نستطيع أن ندعى الحق في المطالبة بأعظم صورة نريدها لمجتمعنا، وهي الحرية المجيدة لأولاد الله* فإننا بدون هذه النظرة نهلك كما هلك أمثالنا من الشعوب الأخرى. أما إذا استعدناها أمكن أن تكون، كما كانت دائماً، أعمق مصدر يستمد عنه مجتمعنا الإلهام، وأن تمنح أسلوب حياتنا قوته المتواصلة.

* جزء من آية كتابية -المترجم

الفهرس